كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الدَّعَاوَى المَرْدُودَةُ
فِي كتاب
((ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِسَانِ العَرَبِ))
لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ
" عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ "

إعداد

د/ عَادِل عَبْدُه مَحْمُود حَسَانِين

أُسْتَاذُ اللُّغَوِيَّاتِ المُسَاعِدِ في كُلِّيةِ اللغةِ العربيةِ في أسيوط
والأستاذُ المُسَاعِدُ في جامعة سلمان بن عبدالعزيز

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الثاني ٢٠١٤م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المرسلينَ سيدِنا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأُمِيِّ الأَمينِ، وَعَلَى آلهِ وَصَحَابتِهِ أجمعينَ.

وَبَعْدُ :

فيُعَدُّ كِتَابُ:" ارْتِشَافُ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ، لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ "، مِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَاتِ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَقَدْ جَمَعَ فيه أَبُو حَيَّانَ كَثِيرًا من آرَاءِ النُّحَاةِ، عَلَى اخْتِلاَفِ مَذَاهِبِهِم النَّحْوِيَّةِ، بعبَارَةٍ مُوجزةٍ دَقِيقَةٍ، وَهَذِهِ الآراءُ وَالمذَاهِبُ لاَ تَكَادُ تُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ النَّحوِ المُتَداوَلةِ.

وَكَانَ أَبُو حَيَّانَ فِي عَرْضِ هَذِهِ الآرَاءِ لَيْسَ مُجَرَّدَ نَاقِلٍ فَحَسْب، بَلْ كَانَ يَتَنَاولُ بَعْضَهَا بالنَّقْدِ وَالرَّدِّ عَلَيْهَا، وَكَانَ نَقْدُهُ وَرَدُّهُ بتَعْبِيرَاتٍ مختلفة تَدُلُّ عَلَى رَجَاحَةِ عَقْلِهِ، وَسِعَةِ اطّلاَعِهِ، وَلَيْسَ كَحَاطِبِ لِيْلٍ، بَل كَانَ لَهُ رَأيٌ خَاصٌّ.

وَقَدْ تَنَوَّعَتْ تَعْبِيرَاتُ أَبي حَيَّانَ فِي عَرْضِ آرَاءِ النُّحَاةِ، فتَارَةً نَراهُ يَبْدَأ بِهَا ثم يُعَقِّبُ عليها، فَيَسِمُ بعضَها بأنَّه بعيدٌ، وتَارةً يَقُول: هَذَا وَهمٌ، أو تُوهم، وتارةً يقُولُ هَذَا غَرِيبٌ، أو هَذَا خَطَأ، أو وَزَعَمَ...،أو ونَصَّ، أو وادَّعَى، وَقَدْ أَخْطَأَ، أو هذه دعوى عارية من الدليل ، أو دعوى باطلة ، أو دعوى غير صحيحة، وقد استخرت الله تعالى ، في تناول بعض هذه التعبيرات ، فعقدت العزم على أن أتناول الدعاوى التي ردها أبو حيان في كتابه ((ارْتِشَافِ الضَّرَبِ)) ، على اختلاف تعبيره في الرد،

وَقَد أَسْمَيتُهُ:(الدَّعَاوَى المَرْدُودَةُ فِي كتاب : ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ، لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ، عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ).

وكانَ البَاعِثُ علَى اختيار هذا الموضوع عدة أُمُورٍ:

الأمرُ الأوّلُ: كَثْرَةُ الآرَاءِ النحويَّةِ وَالتَّصْرِيفِيَّة المبثوثة في ارتشاف الضرب .

الأمرُ الثَّانِي: أنَّ العلاَّمةَ أَبَا حَيَّانَ حَشَدَ في كتابه كَثيرًا من الآراء الغَريبةِ الَّتي قَلَّمَا نَجِدُهَا فِي كُتُبِ النَّحو.

الأمرُ الثَّالِث: اتِّسَاعُ ثَقَافَةِ أبِي حَيَّانَ فِي مَجَالِ الدِّرِاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ.

الأمرُ الرَّابِعِ: اختلافُ تعبيرِ أبي حيانَ في رَدِّ هذه الدَّعاوى.

الأمرُ الخامس: تتبعُ هذه الدَّعاوى التي ادَّعى بعضُ النحويين الإجماعَ عليها، وتجليةُ الأمرِ فيها ، وهل دعوى الإجماع فيها صحيحةٌ أو دعوى ينقصها الدليلُ ، أو دعوى غيرُ صحيحةٍ ، أو دعوى باطلة ؟

وقد اعتمدت في دراستي لهذه المسائل في كتاب:(ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ، لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ) على النسخة المطبوعة، بتحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

وَقَد اقتَضَتْ طَبِيعَةُ البَحْثِ أَن يَأتِيَ فِي مُقَدّمةٍ، وَتَمْهِيدٍ، وَثَلاَثَةِ فُصُولٍ، وَخَاتمةٍ.

المُقَدّمَةُ: وَتشتملُ على: أَهمِيَّةِ البَحْثِ، وَالخُطَّةِ المُتَّبَعَةُ فِي إِعْدَادِهِ، وَالباعثِ على اختياره.

التَّمْهِيْدُ: وَيشتملُ على:

أَوَّلاً: تَرْجَمَة مُوجزَةٌ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ، وَبَيَانُ قِيمَةِ كِتَابِهِ:" ارْتِشَاف الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ ".

ثانياً: مَعْنَى الادِّعَاء فِي اللُّغَةِ .

الفَصْلُ الأَوَّلُ: الدَّعَاوَى العَارِيَةُ مِنَ الدَّلِيْلِ عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ.

الفَصْلُ الثَّانِي: الدَّعَاوَى البَاطِلَةُ عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: الدَّعَاوَى غَيْرُ الصَّحِيْحَةِ عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: الدَّعَاوَى الَّتِي لَيْسَتْ بِشَيْءٍ عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ.

الخَاتِمَةُ: وَفِيهَا أَهَمُّ النَّتَائِجِ التي أسفرتْ عنها الدراسةُ.

وَبَعْدُ :

فاللهَ تَعَالَى أَسألُ أَن يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَن يَجعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِنَا يَومَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَي اللهَ بقَلْبٍ سَلِيمٍ.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

الباحث

التَّمْهِيْدُ

ويشتمل على:

أَوَّلًا: تَرْجَمَةٌ مُوجَزَةٌ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ، وَبَيَانُ قِيمَةِ كِتَابِهِ:" ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ ".

ثانياً: مَعْنَى الادِّعَاءِ فِي اللُّغَةِ .

أَوَّلًا: تَرْجَمَةٌ مُوجزَةٌ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ، وَبَيَانُ قِيمَةِ كِتَابِهِ:" ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ ".

أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيُّ :

اسْمُهُ :

مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ حَيَّانَ، الإِمَامُ أَثِيْرُ الدِّيْنِ أَبُو حَيَّانَ، الأَنْدَلُسِيُّ، الغَرْنَاطِيُّ، النَّفْزِيُّ، الجَيَّانِيُّ[1].

لَقَبُهُ وكُنْيَتُهُ:

يُلَقَّبُ أَبُو حَيَّانَ، بالغَرْنَاطِيّ، نِسْبَةً إلى مدينةِ:" غَرْنَاطَةَ "، التي نشأ بها، وبالنَّفْزِيِّ، نِسْبَةً إلى:" نفْزَةَ ": قبيلة من البربرِ، وبالجَيَّانِيّ؛ لأنَّ والدَه من مدينةِ:" جيَّانَ "، إحدى مدنِ الأَنْدَلُسِ الوسْطى، وبالأَنْدَلُسِيِّ، نِسْبَةً إلى:" الأَنْدَلُسِ " مَوطِنِه الأَكبر [2].

---

(١) تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار، للذهبيِّ ٧٢٣/٢، وأعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفديِّ ٣٢٥/٥، وفوات الوفيات، للكتبيِّ ٤٦٢/٢، ونكت الهميان في نكت العميان، للصفديِّ ص٢٨٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكيِّ ٢٧٦/٩، والوفيات، لابن رافع السلاميِّ ص ٤٨٢، والإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب ٤٣/٣، والوفيات، لابن قنفذ القسنطينيّ ص ٣٤٩، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزريِّ ٢٨٥/٢، والدرر الكامنة، لابن حجر العسقلانيِّ ٧٠/٥، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي ١١١/١٠، وبغية الوعاة، للسيوطي٢٨٠/١، وطبقات المفسرين، للداودي ٢٨٧/٢، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقريّ التلمسانيّ ٥٣٥/٢، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٤٥/٦.

(٢) نكت الهميان ص ٢٨٠، وطبقات الشافعية ٢٧٦/٩، والبلغة ص٢٥٠، والدرر الكامنة ٧٠/٥، وطبقات المفسرين، للداودي ٢٨٧/٢، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥.

ومن الألقابِ المَشْرِقِيَّةِ، يُلَقَّبُ بأَثِيْرِ الدِّينِ، وبالمَغْرِبِيِّ المَالِكِيِّ، ثُمَّ الشَّافِعِيِّ[١]. كما يُنْعتُ بشَيْخِ النُّحَاةِ، وشَيْخِ المُحَدِّثِينَ[٢].

أما كُنْيَتُهُ التي عُرِفَ بها واشْتُهِرَ، فهي:" أَبُو حَيَّانَ "، وذلك يرجع إلى اسمِ ولده:" حَيَّان "[٣].

مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ:

وُلد أَبُو حَيَّانَ، في العُشرِ الأخيرِ من شوال سنة أربعٍ وخمسين وستمائة، في مدينةِ غَرْنَاطَة[٤].

وذكر ابْنُ الخَطِيْبِ أنَّ مولِدَهُ عام اثنين وخمسين وستمائة[٥].

وقد نشأ بـ :" غَرْنَاطَة "، وقرأ بها القراءاتِ، والنَّحْوَ، واللُّغَةَ، وجَالَ بلادَ المغربِ، ثم قَدِمَ إلى مِصْرَ قبل سنة ثمانين وستمائة [٦].

حَيَاتُهُ وَرِحْلَتُهُ:

خَرَجَ أَبُو حَيَّانَ من الأَندلسِ مفتتح سنةِ تسعٍ وسبعين وستمائة، ولحق بالمَشْرِقِ، وتكررت رحلتُهُ، إلى أنْ حَلَّ بالدِّيارِ المصريّةِ بعد حَجِّهِ [٧].

---

(١) فوات الوفيات ٤٦٢/٢، ونكت الهميان ص ٢٨٠، والوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفديّ ٢٦٧/٥، والنجوم الزاهرة ١١١/١٠.

(٢) طبقات الشافعية ٢٧٦/٩، والوافي بالوفيات ٢٦٧/٥، ونفح الطيب ٥٣٦/٢.

(٣) الإحاطة ٤٣/٣.

(٤) معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبيّ ٢/ ٧٢٣، وأعيان العصر ٥/ ٣٢٨، وفوات الوفيات ٢/ ٤٦٣، ونكت الهميان ص٢٨٤، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٨١، والبلغة في تراجِمِ أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي ص٢٥١ ، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥، والدرر الكامنة ٥/ ٧٠، والنجوم الزاهرة ١٠/ ١١٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

(٥) الإحاطة ٦٠/٣.

(٦) طبقات الشافعية ٢٧٧/٩.

(٧) الدرر الكامنة ٧١/٥، ونفح الطيب ٥٦٣/٢.

وكان السَبَبُ في رحيلِهِ أنه قد حَدَثَ بين شَيْخِه: أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطباعِ، وأستاذِه أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَحْشَةٌ، وعلاقةُ أَبِي حَيَّانَ بأَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطباعِ، لم تكنْ طَيبةً، فقد كان كثيرَ الاعتراضِ عليه أيامَ تلمذته له، ففسد ما بينهما، ومن ثَمَّ انتصر لأستاذِه أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وحملته حِدّةُ الشَّبَيِبَةِ على التَّعَرُّضِ لشيخِه، والنَّيْلِ منه، والتَّصَدِّي للتأليفِ في الرَّدِ عليه، وتكذيبِ روايته، فرفع أمره للسلطان بغَرْنَاطَةَ، فانتصر له، وأمرَ بإحضارِه والتنكيلِ به، فاختفى ثم رَكِبَ البْحَرَ إلى بلادِ المَغْرِبِ، ثم لحق بالمَشْرِقِ[1].

يقول السُّيُوطِيُّ:(ورأيت في كتابه:" النُّضَار " الذي أَلَّفَهُ في ذِكْرِ مبدئه واشتغاله، وشُيُوخِه، ورحلتِه أن مما قوَّى عزمَهُ على الرحلةِ من غَرْنَاطَةَ أنَّ بعضَ العلماءِ: بالمنطقِ، والفلسفةِ، والرياضةِ، والطبيعةِ، قال للسلطان: إني قد كَبِرْتُ وأخافُ أنْ أموتَ، فأرَى أنْ تُرَتِّبَ لي طَلَبَةً أعَلِّمُهُم هذه العُلُومَ؛ لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حَيَّانَ: فأُشير إليَّ أنْ أكونَ من أولئك، ويُرتِّبَ لي رَاتبٌ جيدٌ ...، فتمنَّعْتُ ورَحَلْتُ مخافةَ أن أُكْرَهَ على ذلك)[2]

أشهرُ شُيُوخِه:

لقد تتلمذ أَبُو حَيَّانَ على يَدِ عُلماءَ أفاضل، كان لهم عظيمُ الأثرِ في حياته العِلْمِيَّةِ، أفاد منهم في عُلُومِ اللُّغَةِ، والحديثِ، والقراءاتِ، والتفسيرِ، وغيرِها.

وأشْهَرُ شُيُوخِ أَبِي حَيَّانَ النَّحْوِيِّيْنَ:

١ – أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن : عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، الأسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ، الإشْبِيْلِيُّ، الأزْدِيُّ، المعروف بالشَّلَوْبِيْن(ت ٦٤٥هـ)[3].

---

(١) الإحاطة ٤٦/٣، ٤٧، والدرر الكامنة ٧١/٥، ونفح الطيب ٥٨١/٢، وطبقات المفسرين ٢٨٨/٢، وشذرات الذهب ١٤٦/٦.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨١.

(٣) وفيات الأعيان ٤٥١/٣، ٤٥٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، ٢٢٥.

٢- ابْنُ الضَّائِعِ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الكُتَامِيُّ، الإِشْبِيْلِيُّ، أَبُو الحَسَنِ، المعروف بـ:" ابْنِ الضَّائِعِ "(ت ٦٨٠هـ) [١].

٣- أَبُو ذر الخُشْنِيُّ الأُبَّذِيُّ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيْمِ، الخُشَنِيُّ، الأُبَّذِيُّ، أَبُو الحَسَنِ(ت ٦٨٠هـ)[٢].

٤ - أَبُو جَعْفَرٍ الفِهْرِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، القُرَشِيُّ، الفِهْرِيُّ، اللَّبْلِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ النَّحْوِيُّ، اللُّغَوِيُّ(ت ٦٩١هـ)[٣].

٥- بَهَاءُ الدِّيْنِ بْنُ النَّحَّاسِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ، بَهَاءُ الدِّيْنِ ابْنُ النَّحَاسِ، الحَلَبِيُّ، النَّحْوِيُّ(ت ٦٩٨هـ)[٤].

٦ - أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ الزُّبَيْرِ ابْنِ الحَسَنِ بنِ الحُسَيْنِ، الثَّقَفِيُّ(ت ٧٠٨هـ)[٥].

أَشْهَرُ تَلاَمِيذِهِ:

كان أَبُو حَيَّانَ متنوِّعَ المعارفِ، مُتعدِّدَ الثقافاتِ، ذاع صيتُه في الآفاقِ، كَعْبَةُ عصرِهِ في مختلفِ العُلومِ، فأقبل عليه طلابُ العِلْمِ من مختلفِ الأقطارِ؛ ينتفعون بغزيرِ عِلْمِهِ.

وَمِنْ أَشْهَرِ تَلامِيذِ أَبِي حَيَّانَ:

١ - المُرَادِيُّ: الحَسَنُ بْنُ أم قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ المُرَادِيّ، المِصْرِيّ، بَدْرُ الدِّيْنِ، المعروف بـ:" ابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ "(ت ٧٤٩هـ)[٦].

---

(١) البلغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٢) البلغة ص ٢١٧، وبغية الوعاة ٢/١٩٩.

(٣) البلغة ص ٢١٧، وبغية الوعاة ١/٤٠٢، ٤٠٣، ونفح الطيب ٢/٢٠٨.

(٤) البلغة ص ٢٤٨، وبغية الوعاة ١/١٣، ١٤، وشذرات الذهب ٥/٤٢.

(٥) البلغة ص ٦٧، وبغية الوعاة ١/٢٩١، ٢٩٢.

(٦) بغية الوعاة ١/٥١٧.

٢- السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحَلَبِيُّ، شِهَابُ الدِّيْنَ المُقْرِئ، النَّحْوِيُّ، المعروف بـ:" السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ "(ت ٧٥٦هـ)[١].

٣- ابْنُ الصَّائِغِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الحَسَنِ، الزُّمُرِدِيُّ، الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّيْنِ بْنُ الصَّائِغِ، الحَنَفِيُّ، النَّحْوِيُّ(ت ٧٥٦هـ)[٢].

٤- ابْنُ عَقِيْلٍ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، القُرَشِيُّ، الهَاشِمِيُّ، العَقِيلِيُّ(ت ٧٥٩هـ)[٣].

٥- نَاظِرُ الجَيْشِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ الحَلَبِيُّ، مُحِبُّ الدِّيْنِ، نَاظِرُ الجَيْشِ(ت ٧٧٨هـ)[٤].

صِفَاتُهُ وَأَخْلَاقُهُ:

اشتهر أَبُو حَيَّانَ بأخلاقٍ طيبةٍ نبيلةٍ، وأوصافٍ حسنةٍ، فقد كان جميلَ الوَجْهِ، طَلقَ اللِّسَانِ.

وقد امتدحه شيخُه الرُّعَيْنِيُّ قائلاً:(وهو شَيْخٌ فاضلٌ، كثيرُ الضَّحِكِ والانبساطِ، جيدُ الكلامِ، حسنُ اللقَاءِ، جميلُ المؤانسةِ، فصيحُ الكلامِ، طَلقُ اللسانِ، ذو لمَّةٍ وافرةٍ، وهمّةٍ فاخرةٍ، له وجْهٌ مستديرٌ، وقامتُهُ معتدلةُ التقديرِ، ليسَ بالطويلِ ولا بالقصيرِ)[٥].

وقال تلميذُه الصَّفدِيُّ:(وكان شيخًا حسن العِمَّةِ، مليح الوجْهِ، ظاهر اللونِ، مشربًا بحُمْرةٍ، منور الشيبةِ، كبير اللحْيةِ، مسترسل الشَّعَرِ، لم تكن كَثَّةً، عبارته

---

(١) بغية الوعاة ٤٠٢/١، وشذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٢) الدرر الكامنة ١١٩/٤، وبغية الوعاة ١٥٥/٢، ١٥٦.

(٣) بغية الوعاة ٤٧/٢، ٤٨.

(٤) بغية الوعاة ٢٧٧/١.

(٥) نفح الطيب ٥٦٥/٢.

فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريبًا من الكاف، على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحةً)[1].

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ وَأَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيهِ:

حظى أَبُو حَيَّانَ بمَكَانةٍ عِلْميَّةٍ سَامِيَةٍ، ومَنْزِلَةٍ رفيعَةٍ، وبتقديرٍ كبيرٍ من شُيُوخِهِ، وتلاميذِه، ومن العلماءِ الذين تأخَّروا عنه في مختلفِ العصورِ.

يقول الصفديُّ:(ولم أر في أشياخِي أكثر اشتغالًا منه؛ لأني لم أره إلا وهو يسمع، أو يشتغل، أو يكتب، ولم أره على غير ذلك) [2].

وقد امْتَدَحهُ السُّبْكِيُّ بكلماتٍ عَذبةٍ رقيقةٍ، فقال:(شَيخُ النُّحَاةِ، العَلَمُ الفَرْدُ، والبَحْرُ الذي لم يعرفِ الجزْرَ، بل المدّ، سِيْبَوَيْهِ الزَّمان، والمُبَرِّدُ إذا حَمِي الوطِيسُ بتَشَاجُرِ الأَقْرانِ، كَعْبَةُ عِلْمٍ تُحَجُّ ولا تَحُجُّ، ويُقصدُ من كُلِّ فَجٍّ، تَضْرِبُ إليه الإبلُ آباطها، وتَفِدُ عليه كُلُّ طائفةٍ، سَفَرًا لا يعرف إلا نمارِق البِيْدِ بساطها، ويتنافسُ على أَرْجِ ثنائِه مِسْكُ الليلِ، وكافورُ الصَّباحِ)[3].

مُؤَلَّفَاتُهُ:

أتقن أَبُو حَيَّانَ كثيرًا من عُلُومِ العربيةِ، وقد تنوعت تلك العلُومِ، وتعددت، فلم تقتصر على فَنٍّ واحدٍ، بل تناولت: النَّحْوَ، والصَّرْفَ، واللُّغَةَ، والتفسيرَ، والقراءاتِ، وغيرَها[4].

يقول الصَّفدِيُّ:(وله التصانيف التي سارت وطارت، وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ودريت، ونسخت وما فُسِخت ، وأخملت كتب الأقدمين، وألهت المقيمين

(١) أعيان العصر ٣٣٢/٥، ونكت الهميان ص٢٨١، والوافي بالوفيات٢٦٨/٥.

(٢) نكت الهميان ص٢٨٠.

(٣) طبقات الشافعية ٢٧٦/٩، ٢٧٧.

(٤) أعيان العصر ٣٣١/٥.

بمصر والقادمين)[1].

ومن هذه المؤلفات كتابا:" التَّذْيِيل وَالتَّكْمِيل فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ "[2]، وَ:" ارْتِشَاف الضَّرَب مِنْ لِسَانِ العَرَب "[3].

---

(١) ينظر في مؤلفاته: الوافي بالوفيات ٥/٢٨٠، ونفح الطيب ٢/٥٥٢.

(٢) يقع هذا الكتاب في ثمانية أجزاء، وقام بتحقيقه مجموعة من الباحثين، لنيل درجة العالمية (الدكتوراه):

*** الجزء الأول: حققه الدكتور/ مصطفى أحمد حبالة، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٠م، برقم ١٦٢٥.**

*** الجزء الثاني: حققه الدكتور/ السيد تقي عبد السيد، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٠م، برقم ١٦٦١.**

*** الجزء الثالث: حققه الدكتور/ حماد حمزة البحيري، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٠م، برقم ١٥٨٧.**

*** الجزء الرابع: حققه الدكتور/ الشربيني إبراهيم أبو طالب، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٥م، برقم ٢٢٢٥.**

*** الجزء الخامس: حققه الدكتور/ محمد محمود عبد الجواد، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٩٢م، برقم ٢٨٣١.**

*** الجزء السادس: حققه الدكتور/ عبد الحميد محمود حسان الوكيل، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٢م، برقم ١٧٣٩.**

*** الجزء السابع: حققه الدكتور/ علي حسن علوان، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٧م، برقم ٢٣٥٤.**

*** الجزء الثامن: حققه الدكتور/ سليمان محمد سليمان الحلفاوي، بكلية اللغة العربية، بالقاهرة سنة ١٩٨٤م، برقم ٢١١٩.**

وحقق الدكتور/حسن هنداوي، بدمشق، أحد عشر جزءًا.

(٣) قام بتحقيقه الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، بالقاهرة سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، في ثلاثة أجزاء، كما قام بتحقيقه أيضًا الدكتور/ رجب عثمان محمد، بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، في خمسة أجزاء.

يقول أَبُو حَيَّانَ عن هَذَينِ الكِتَابَينِ:" ولما كان كتابِي المُسمَّى بـ:" التَّذْيِيل وَالتَّكْمِيل فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ " قد جَمَعَ من هذا العِلْمِ ما لا يوجد في كِتابٍ، وفَرَعَ بما حازَه تآليف الأصحابِ، رأيت أن أجرِّدَ أحكامَهُ، عاريةً إلا في النَّادرِ من الاستدلالِ والتعليلِ، وحاويةً لسلامةِ اللفظِ، وبيان التمثيل؛ إذْ كان الحُكْمُ إذا برزَ في صورة المثالِ أغْنَى النَّاظِرَ عن التطّلبِ والتسآلِ.

ونفضتُ عليه بقيَّةَ كُتُبِي؛ لأستدركَ ما أغفلتُه من فوائِدِهِ، وليكون هذا المجردُ مختصًّا عن ذلك بزوائدِه، وقرَّبْتُ ما كان قاصِيًا، وذلَّلْتُ ما كان عاصِيًا، حتى صارت معانيه تُدْرَكُ بلمحِ البَصَرِ، لا تحتاجُ إلى إعمالِ فِكْرٍ، ولا إكْدَادِ نَظَرٍ، وحصرتُه في جملتين:

الأُولَى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثَّانِيَةُ: في أحكامها حالة التركيب.

وربما انْجَرَّ بعضٌ من أحْكَامِ هذا مع أحْكَامِ الأخرى لضرورةِ التصْنيفِ، وتنَاسُبِ التأليفِ، وقصدتُ بذلك – يعلم الله – تسهيلَ ما عَسُرَ إدراكه على الطلابِ، وتحصيلَ ما أرْجُوهُ في ذلك من الأجْرِ والثَّوابِ.

ولما كَمُل هذا الكتابُ – يقصد: الارْتِشَافَ – خِلْوًا مبانيه من التثبيج[1]، والتعقيد، حُلْوًا معانيه للمفيدِ والمستفيدِ، سَمَّيْتُه:" ارْتِشَافَ الضَّرَبِ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ[2]".

(١) التثبيج: اضطراب الكلام وتفتُّنُه، وتعمية الخط وترك بيانه. ينظر: لسان العرب ، لابن منظور /٤٦٩.(ث، ب، ج).

(٢) الارتشاف ١/ ٣،٤.

قِيمَةُ كِتَابِهِ:" ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ ".

لقد امتاز كتاب:" التَّذْيِيْل وَالتَّكْمِيْل "، و:" ارْتِشَاف الضَّرَب " بقيمةٍ عِلْمِيةٍ كُبْرَى، ومنزلةٍ ساميةٍ عُظْمَى، فكان لهما أعظم الأثر في نفوسِ اللاحقين من المؤلفين والمصنفين، فأقبلوا عليهما، مستعينين بهما، في جمْعِ مادة مؤلفاتهم العِلْميَّةِ.

وأثنَى عليهما السَّيُوْطِيُّ ثناءً حسنًا، وانتفع بهما انتفاعًا كبيرًا، وكان لهما أثرٌ عظيمٌ حين أَلَّفَ كتابه:" هَمْعَ الهَوامِعِ".

يقول:(التَّذْيِيْل وَالتَّكْمِيْل فِي شَرْحِ التَّسْهِيْلِ "، مطولُ:" الارْتِشَاف "، ومختصره: مجلدان، ولم يُؤَلَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجْمَعَ، ولا أحْصَى للخِلافِ، والأحوالِ، وعليهما اعتمدتُ في كِتَابِي:" همع الهوامِع)[1].

مَذْهَبُهُ النَّحْوِيُّ:

كَمُلَ النَّحْوُ ونَضجَ قبلَ نهايةِ القَرْنِ الرابعِ الهجريِّ، فقد وُضِعَتْ أصُولُهُ، وبُسِطتْ فُرُوعُهُ، وانتهى التَّعَصُّبُ والتَّنَاظُرُ بين علماءِ المدرستين: البَصْرِيَّةِ والكُوْفِيَّةِ، وقد تعاقبتْ بعد ذلك القرون، وقد أخذَ التَّعَصُّبُ يخبُو بين تلاميذِ علماءِ المدرستين.

وأَبُو حَيَّانَ من أبرزِ وأشهرِ نُحَاةِ القَرْنِ الثَّامِنِ الهجريِّ، وقد وُجِدَتْ طَبَقَةٌ من النَّحْوِيِّيْنَ في هذا العصرِ نظرت إلى هذا الفَنِّ نظرةً خالصَةً لا يشُوبُها عاطفةٌ، ولا يمنعُها أن تأخذَ في بعضِ المسائلِ النَّحْوِيَّةِ بآراءِ البَصْرِيِّيْنَ، وأنْ تأخذَ في بعضِها بآراءِ الكُوْفِيِّيْنَ، أو تُرجِّحَ أحدَهُمَا على الآخر دون تَعَصُّبٍ.

---

(١) بغية الوعاة ٢٨٢/١.

ولكن كان أَبُو حَيَّانَ شديدَ النُّزوعِ إلى المذهبِ البَصْرِيِّ – وإن كان لا يلتزم أقوالهم التزامًا تامًا – فقد كان شديدَ الإعجابِ بسِيْبَوَيْهِ، وكان لا يُقْرِئ أحدًا إلا في:" كِتَابِ " سِيْبَوَيْهِ، أو في مصنَّفاتِ ابْنِ مَالِكٍ.

وَفَاتُهُ :

تُوُفِّيَ أَبُو حَيَّانَ – رحمه الله – بعد حياةٍ حافلةٍ بالجدِّ والاجتهادِ، والتأليفِ والتصنيفِ، بمنزلِهِ خارج باب البحر بالقاهرة، بعد عصرِ يومِ السَّبتِ الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة، ودُفِنَ من الغدِ خارج باب النَّصْرِ بتربةِ الصُّوفِيَّةِ، وصُلِّي عليه في الجامعِ الأُمَوِيِّ بدمشق، صلاةَ الغائب في شهر ربيعٍ الآخِرِ [1].

(١) ينظر تاريخ وفاته في: أعيان العصر ٣٢٧/٥، وفوات الوفيات ٤٦٣/٢، ونكت الهميان ص ٢٨٤ ، والوافي بالوفيات ٢٨١/٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٧٩/٩، والوفيات، لابن رافع ص ٤٨٢، والإحاطة في أخبار غرناطة ٦٠/٣، والوفيات، لابن قنفذ ص ٣٤٩، والبلغة ص ٢٥٢، وغاية النهاية ٢٨٦/٢، والدرر الكامنة ٧٦/٥، والنجوم الزاهرة ١١١/١٠، وبغية الوعاة ٢٨٣/١، ونفح الطيب ٥٣٨/٢، وشذرات الذهب ١٤٧/٦.

ثانياً: مَعْنَى الادِّعَاءِ فِي اللُّغَةِ .

(أ) فِي المَعَاجِمِ اللُّغَوِيَّةِ:

الادِّعَاءُ مَصْدَرُ: ادَّعى، عَلَى وَزْنِ:" الافْتِعَال "، مِنْ:" دَعَا "، وَادَّعَى كَذَا: زَعَمَ أَنَّه لَه حَقًّا كَانَ أَو بَاطِلاً.

وَالاسْمُ:" الدَّعْوَى "، عَلَى وَزْنِ:" فَعْلَى " وَأَلِفُهَا لِلتَّأْنِيثِ فَلا تُنَوَّنُ يُقَالُ دَعْوَى بَاطِلَةٌ أَوْ صَحِيحَةٌ، وَجَمْعُهَا دَعَاوَى بِالْفَتْحِ كَفَتْوَى وَفَتَاوَى(١).

واسمُ الفَاعِلِ: الْمُدَّعِي، واسمُ المَفْعُولِ: الْمُدَّعَى(٢).

وَقِيْلَ الاسْمُ: الدَّعْوَى، والدِّعْوةُ، والدَّعْوةُ، والدَّعَاوَةُ، والدِّعَاوَةُ(٣).

وَأَمَّا الدُّعاء، مَمْدودٌ: فَمعْرُوفٌ، مِنْ: دَعَوتُ أَدْعُو دُعَاءً، فَأَنَا دَاعٍ، وَالمَفْعُولُ: مَدْعَوّ، والجَمْعُ: دُعَاةٌ، ودَاعُونَ(٤).

قَالَ الخَلِيلُ: (الادِّعَاءُ: أن تدَّعِيَ حقّاً لَكَ و لِغَيرِكَ، يُقَالُ: ادَّعَى حَقًّا أَو بَاطِلاً)(٥).

وَيَأْتِي:" الادِّعَاءُ " فِي اللُّغَةِ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا بِمَعْنَى: الزَّعْمُ:

قَالَ ابْنُ سِيْدَهْ:(وَادَّعَيْتُ الشَّيْءَ: زَعَمْتُهُ لِي، حَقًّا كَانَ أَو بَاطِلاً)(٦).

وقَالَ ابنُ يَعِيْشَ:(يَدَّعُونَ: يَزْعُمُونَ، وَهُوَ: يَفْتَعِلُونَ، من الدَّعْوَى، وَمِنْهُ قَولُ امْرِئِ القِيْسِ:

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ٣٢٧/٢، والكليات، لأبى البقاء الكفوي ص ٤٤٦.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي ٢٨٨/١.

(٣) المصباح المنير، للفيومي ١٩٤/١، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي ص ١٢٨٣، وتاج العروس، للزبيدي ٤٨/٣٨، ٤٩.

(٤) جمهرة اللغة، لابن دريد ١٠٥٩/٢.

(٥) كتاب العين، للخليل ٢٢١/٢.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٧/٢.

لاَ يَدَّعِي القَومُ أنِّي أَفِر [1])[2].

وَقَالَ الفيروزآبادى :(وَادَّعَى كَذَا: زَعَمَ أَنَّه لَه حَقًّا كَانَ أَو بَاطِلاً، وَالاسمُ الدَّعْوَةُ، والدَّعَاوَةُ، ويُكْسَرَانِ)[3].

وَمِنْهَا: الكَذِبُ: قَالَ ابْنُ سِيْدَهْ:(وَقَولَه تَعَالَى:﴿ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَدَّعُونَ [4]﴾، جَاءَ فِي التَّفْسِير: تُكَذِّبُون، وَتأوِيلُهُ فِي اللُّغَةِ: هَذَا الَّذِي كُنْتُم من أَجْلِهِ تَدَّعُونَ تَدَّعُونَ الأَبَاطِيلَ وَالأَكَاذِيبَ[5]..

وَمِنْهَا: القَولُ: يُقَالُ: دَعْوَى فُلاَن كَذَا، أَي: قَولُهُ، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعَالَى:﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ[6]﴾[7].

وَمِنْهَا: التَّمَنِّي: وَبِهِ فُسِّرَ قَوْلُه تَعَالَى:﴿ ولهم ما يَدَّعُون [8]﴾، أَي: ما يَتَمَنَّوْنَ[9].

---

(١) عجز بيت من المتقارب، في ديوانه ص ١٥٤، وصدره:

لا وَأَبِيكِ اِبنَةَ العامِرِيِّ

وهو في: المحتسب ٢٧٣/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٥١، وضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٠٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٤، والارتشاف ٨١٣/٢، ٢٤١٥/٥، ومغني اللبيب ص ٢٤٩.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَدَّعِي " حيث جاءت بمعنى:" يزعُمُ ".

(٢) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/١.

(٣) القاموس المحيط ص ١٢٨٣.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة الملك.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٣٢٧/٢.

(٦) من الآية (١٠) من سورة يونس.

(٧) المصباح المنير ١٩٥/١، والكليات ص ٤٤٧.

(٨) من الآية (٥٧) من سورة يس.

(٩) لسان العرب، لابن منظور ص ١٣٧٨، وتاج العروس ٥١/٣٨.

(ب) الادِّعَاءُ فِي ارْتِشَافِ الضَّرَبِ لأَبِي حيَّانَ:

عَبَّرَ أَبُوحيَّانَ فِي كِتَابِهِ:" ارْتِشَافِ الضَّرَب " عَن بَعْضِ الآرَاءِ المُخَالِفَةِ بِقَولِهِ:" ادَّعَى "، و:" مُدعَاهُ "، وَ:" دَعْوَى "، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ من التَّعْبِيْرَاتِ المُشْتَقَّةِ من مَادَّةِ:" ادَّعى ".

فَيَقُولُ مَثَلاً: وَدَعوَى ابنِ مَالِكٍ العَكْسَ بَاطِلَةٌ، وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ بَاطِلَةٌ، وَدَعوَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ بِلاَ خِلاَفٍ لاَ تَصِحُّ، ودَعْوَى بِلاَ دَلِيلٍ، وادَّعَى مَا لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ، وَأَورَدَ أَدلَّةً عَلَى زَعمِهِ لاَ تَدلُّ عَلَى مُدعَاهُ.

وَالادِّعَاءُ عِنْدَ أَبِي حيَّانَ، يَعْنِي بِهِ القَولَ العَارِيَ مِن الدَّلِيلِ، الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ.

قَالَ:(وَ:" حَتَّى " لا تقتضِي فِي العَطْفِ تَرتيبًا فهِيَ كَالوَاوِ، ويجُوزُ كَونُ العَطْفِ بِهَا مصَاحِبًا، نَحْوَ: قَدِمَ الحِجَّاجُ حَتّى المُشَاةُ في سَاعَةٍ كَذَا، وَسَابِقًا، نَحْوَ: قَدِمُوا حَتَّى المُشَاةُ مُتَقَدِّمِيْنَ، وَمَن ادَّعَى أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الزَّمَانِ، فَقَدِ ادَّعَى مَا لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ)[1].

أَو الزَّعْمَ فَقَدْ وَصَفَهُ بالدَّعْوَى، قَالَ:" وَزَعَمَ مَلِكُ النُّحَاةِ أَبُو نِزَارٍ: أَنَّ:" ده " مِنْ قَولِ:

وَقُوَّلٌ إِلاَّ دَهِ فَلاَ دَهِ

اسمُ فِعْلٍ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ:" صَحَّ "، أو:" يَصِحُّ "، وَتَقْرِيرُ دَعْوَاهُ، وَالرَّدُّ عَلَيهِ مَذكُورٌ فِي كِتَابِ:" التَّذْكِرَةِ[2] "[3]

---

(١) الارتشاف٤/٢٠٠٢.

(٢) ويسمى تذكرة النحاة، حققه الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(٣) الارتشاف٥/٢٢٩٤.

أو القول الباطل قال:(وَدَعْوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاعَ، فِي:" كُلِّ "، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي العُمُومِ بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا الفَرَّاءُ فِي نَقْلٍ، وَإِلاَّ الفَرَّاءُ، وَالكسَائِيُّ فِي نَقْلٍ آخَرَ)[1].

وقال أيضا: (وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ فِي:" ثَمَانِي عَشرَةَ " بالإِضَافَةِ أَنَّهُ لاَ يجوز إِلاَّ فِي الشِّعْرِ بَاطِلَةٌ)[2].

أو القول غير الصحيح قال:(وَدَعوَى الفَارِسِيِّ، وَابنِ الدَّهَّانِ، وَابنِ عُصْفُورٍ، وَابنِ مَالِكٍ: الإِجمَاعُ عَلَى جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ " لَيْسَت بصَحِيحَةٍ، بَل ذَكَرَ الخِلاَفَ فِيهَا ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ تَشبِيهًا بـ:" ما ")[3].

أو الدعوى التي ليست بشيء، قَالَ:(وَتَلْزَمُ اللَّامُ مَا وَقَعَ فِي اللَّفْظِ ثَانِيًا مِن مَعْمُولِيْ:" كَانَ "، وَمَعْمُولِيْ:" ظَنَّ " وَأَخَوَاتِهَا، وَلا تَدخُلُ عَلَى مَا خَبَرُهُ مَنْفِيٌّ فِي بَابِ:" كَانَ "، وَلاَ عَلَى مَا ثَانِيه مَنْفِيٌّ فِي بَابِ:" ظَنَّ "، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الفِعلُ المُضَارِعُ وَالمَاضِي، قَالَ تَعَالَى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ [4]﴾، ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ [5]﴾، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ [6]﴾، وَدَعْوَى ابنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ المُضَارِعِ يُحفَظُ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ، لَيسَتْ بِشَيْءٍ)[7].

كل هذه التعبيرات من أبي حيان يُقْصَدُ بها الادعاءُ ، أي: الإتيان بما لا دليل عليه ، أو بما هو باطل ، أو بكلام غير صحيح ، أو بكلام ليس بشيء .

---

(١) الارتشاف ٣/١١٢٠.

(٢) الارتشاف ٢/٧٥٩.

(٣) الارتشاف ٣/١١٦٩.

(٤) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(٥) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.

(٦) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء.

(٧) الارتشاف ٣/١٢٧٢.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الدَّعَـاوَى العَارِيَـــةُ مِـنَ الدَّلِيْـــلِ

" عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ "

المَسْأَلَةُ الأُولى

ضَمُّ يَاءِ:" الَّذِي "

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(ذكر الموصلات ، وهي : الَّذِي لمفردٍ مذكرٍ من أولي العلمِ وغيرهم ، ووزنه عند البصريين فَعِلٌ ، والتي لمفردةٍ مؤنثةٍ من أولاتِ العقلِ وغيرهن..... وقال ابنُ مَالكٍ : وقد تُشَدَّدُ ياؤهُما مكسورتين تابعًا في ذلك لأبي موسى ، ولا يُحفظُ التشديدُ في التي إنما حُفِظَ في الَّذِي..... وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَمَا يَكُونَانِ مَضْمُومَتَيْنِ، وَظَاهِرُ كَلاَمِهِ أَنَّهُ يَكُون ذَلِكَ بِنَاءً، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ فِي:" الَّذِي " وَحدَهُ مَا لاَ يَقُومُ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى مُدعَاهُ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(الَّذِي) اسمٌ مَوصُولٌ، مَبنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، للمُفرَدِ المُذَكَّرِ، وللعَالِمِ المُنَزَّهِ عن الذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ [2]﴾، وَالعَالِمِ المُذَكَّرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ [3]﴾، وَغَيرِ العَالِمِ نَحْوَ قَوْلِهِ – تَعَالَى:﴿ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ [4]﴾[5].

وَفِي:" الَّذِي " سِتُّ لُغَاتٍ:

اللُّغَةُ الأُولَى: الَّذِيْ:

إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَة، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعُلْيَا، وَلشُهْرَتِهَا لاَ تَحتَاجُ إلى دَلِيلٍ.

---

(١) الارتشاف ١٠٠٢/٢، ١٠٠٣.

(٢) من الآية (٧٤) من سورة الزمر.

(٣) من الآية (٣٣) من سورة الزمر.

(٤) من الآية (١٠٣) من سورة الأنبياء.

(٥) التصريح، للشيخ خالد الأزهري ١٥٠/١.

اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: اللَّذِ:

وَهِيَ حَذْفُ الْيَاءِ وَإِبقَاءُ الكَسرَةِ، قَالَ الرَّاجِزُ:

اللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا

أو جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا (١)

اللُّغَةُ الثَّالِثَةُ: اللَّذْ:

وَهِيَ حَذْفُ الْيَاءِ وَإِسْكَانُ الذَّالِ، قَالَ الرَّاجِزُ:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا (٢)

---

(١) رجز، لبعض بني تميم، كما في: التذييل والتكميل ٢٢/٣، وبلا نسبة في: دقائق التصريف ص٥٢٠، والشيرازيات ٣٦٣/٢، والأزهية في علم الحروف ،للهروي ص ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري٥٣/٣ ،والتوطئة ، لأبي علي الفارسي ص ١٧٢، ورصف المباني، للمالقي ص ٧٦، والإنصاف ٦٧٦/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١١٠/١، وشرح الكافية، للرضي ١٨/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" اللَّذِ " على أن حَذْفَ الْيَاءِ وَإِبقَاءُ الكَسرَةِ لُغَةٌ.

(٢) رجز، لرجل من هذيل فى: شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وخزانة الأدب ٥/٦، ٤٢١/١١، وبلا نسبة في: ما ينصرف ما لا ينصرف، للزجاج ص٨٣، ودقائق التصريف ص ٥٢٠، والشيرازيات٣٦٤/٢، والأزهية ص ٢٩٢، والبيان في شرح اللمع ص ٥٨٧، وآمالي ابن الشجري ٥٣/٣، والتوطئة ص ١٧٢، والإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١١٠/١، وشرح الكافية، للرضي ١٨/٣، ورصف المباني ص ٧٦، والتذييل والتكميل ٢٢/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" اللَّذْ " على أن حَذْفَ الْيَاءِ وَإِسْكَانُ الذَّالِ لُغَةٌ.

اللُّغَةُ الرَّابِعَةُ: لَذِيْ:

وَهِيَ حَذْفُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ وَتَخْفِيفُ الْيَاءِ سَاكنة، فَيُقَالُ: لَذِيْ "، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقرَأُ:﴿ صِرَاطَ لَذين [1]﴾، بتخفيفِ اللاَّمِ.

اللُّغَةُ الخَامِسَةُ : الَّذِيِّ:

وَهِيَ تَشْدِيْدُ الْيَاءِ مَكْسُورَة، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَـــيْسَ المَـــالُ فَاعْلَمْـــهُ بِمَـــالٍ وَإِنْ أَغْنَـــــاكَ إِلاَّ لِلَّـــــذِيِّ [2]

اللُّغَةُ السَّادِسَةُ: الَّذِيُّ:

وَهِيَ تَشْدِيْدُ الْيَاءِ مَضْمُومَة، فَيُقَالُ: الَّذِيُّ "[3].

وَيَرَى الجُزُوْلِيُّ أَنَّ الْكَسْرَ وَالضَّمَّ مَعَ التَّشْدِيد إِعرَابٌ[4].

وَأَجَازَ ابْنُ عُصْفُورٍ البِنَاءَ وَالإِعرَابَ [5].

---

(١) من الآية (٧) من سورة الفاتحة. تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه ص ٩، وإعراب القراءات الشواذ، لأبي القاء العكبري ٩٩/١.

(٢) البيت من الوافر، بلا نسبة في: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣،ودقائق التصريف ص ٥٢٠،والأزهية ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ٥٤/٣، والتوطئة ص ١٧٢،والإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٠٩/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٩٠/١،وشرح الرضي على الكافية ١٧/٣، ورصف المباني ص ٧٦، والتذييل والتكميل ٢١/٣، والهمع٢٦٧/١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لِلَّذِيِّ " على أن إثبات الْيَاءِ مكسورة وَمشددة لُغَةٌ.

(٣) الأزهية ص ٢٩٢، والبيان في شرح اللمع ص ٥٨٧، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٠٩/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٨٩/١، وشرح التسهيل، للمرادي ص ١٨٨، وتمهيد القواعد ٦٥٢/٢، والهمع ٢٦٧/١.

(٤) المقدمة الجزولية ص ٥٣، وشرح الكافية، للرضي ١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٢/٣.

(٥) شرح الجمل ١٠٩/١.

وَيَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا مَبنِيَّةٌ[١]، قَالَ الشَّاعِرُ:

اغْفِرْ مَا اسْتَطَعْتَ فَالكَرِيمُ الَّذِيُّ يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِيُّ[٢]

وَاعْتَرَضَ أَبُو حَيَّانَ عَلَى ابنِ مَالِكٍ ، وهو لا يَرَى فِي البَيْتِ دَلِيلاً عَلَى مُدَّعَاهُ.

قَالَ : (وَلاَ حُجَّةَ فِي هَذَا البَيتِ عَلَى البِنَاءِ ؛ إِذْ قَدْ يُحتَمَلُ أن تَكُونَ الحَرَكَةُ حَرَكَةَ إعرَابٍ، كَمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ يَجُوزُ في:" الَّذِي " مُشَدَّدَةً الجَرِيُ بوُجُوهِ الإعْرَابِ)[٣].

وَأَنْكَرَ ابنُ الأَثِيرِ[٤]، وَأَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِين[٥]، وَالرَّضِيُّ[٦]، أَنْ تَكُونَ هَذِهِ لُغَاتٍ، لُغَاتٍ، وَقَالُوا: إِنَّمَا هِيَ من ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ.

وَهَذَا الإنكَارُ مَرْدُودٌ برِوَايَةِ أئمَّةِ اللُّغَةِ إِنَّهَا لُغَاتٌ، كَالفَرَّاءِ[٧]، وَالجَوْهَرِيِّ[٨]، والهَرَويِّ[٩]، وَقَولُهم حُجَّةٌ.

---

(١) شرح التسهيل ١٨٩/١.

(٢) البيت من الخفيف، بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ١٩٠/١، والتذييل والتكميل٢٢/٣، و شرح التسهيل، للمرادي ص١٨٩، وتمهيد القواعد ٦٥٤/٢، والهمع٢٦٨/١،ونتائج التحصيل ص ٧١٦.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" الَّذِيُّ " على أن إثبات الْيَاءِ مضمومة وَمشددة لُغَةٌ.

(٣) التذييل والتكميل ٢٣/٣.

(٤) البديع في علم العربية ٦٦٢/٢.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٦٠٢/٢.

(٦) شرح الكافية ١٨/٣.

(٧) التذييل والتكميل ٢٤/٣.

(٨) الصحاح ٢٤٨١/٦.

(٩) الأزهية ص ٢٩٢.

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

يَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ تَشْدِيْدَ يَاءِ:" الَّذِيُّ " مَضْمُومَةٌ، بناءُ، واسْتَدَلَّ بقَولِ الشَّاعِرِ:

اغْفِرْ مَا اسْتَطَعْتَ فَالكَرِيمُ الَّذِيُّ يَأْلفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِيُّ

وَاعْتَرَضَ أَبُو حَيَّانَ عَلَى ابنِ مَالِكٍ ،وهو لا يَرَى فِي البَيْتِ دَلِيلاً عَلَى مُدَّعَاهُ؛ إِذْ قَدْ يُحتَمَلُ أن تَكُونَ الحَرَكَةُ حَرَكَةَ إعرَابٍ.

وانتَصَرَ نَاظِرُ الجَيْشِ لابنِ مَالِكٍ بِأَنَّ إِعْرَابَهَا لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ، إِذْ مُوجِبُ البِنَاءِ قَائِمٌ، وَلاَ فَرْقَ بَينَ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ والمُخَفَّفَةِ(١).

وأرى أن الصواب في هذا ما ذهب إليه ابن مالك ، وأيده فيه ناظر الجيش ، بأَنَّ تَشْدِيْدَ يَاءِ:" الَّذِيُّ " مَضْمُومَةٌ، بناء ،وذلك :لأن الإعراب ليس له وجه في العربية، ولأن موجب البناء موجود، وهو شبه الحرف في الافتقار ، ولا فرق في ذلك بين الياء المشددة والمخففة

(١) تمهيد القواعد ٢/٦٥٥.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ

إلْحَاقُ:" رَأَى " الحُلمِيَّة بـ:" رَأَى " العِلْمِيَّة

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(قَالَ ابنُ مَالِكٍ: وَأَلْحَقُوا، قَالَ: يَعْنِي: العَرَبَ بـ:" رَأَى" العِلْمِيَّةِ، الحُلُمِيَّةَ، قَالَ: فَأَدخَلَتْهَا عَلَى المُبتَدَأ والخَبَرِ، ونَصَبتهُمَا مَفْعُولَينِ، وَاستدَلَّ بِمَا لاَ يَقْطَعُ بادِّعَاءِ مَا ادَّعَاهُ، وَتَأَوَّلْنَاهُ) [1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

تأتِي:" رَأَى " لمَعَانٍ:

أَحَدُهَا: بمَعْنَى:" عَلِمَ "، وَهُوَ الكَثِيرُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ[2]﴾، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا[3]

وَبمَعْنَى:" ظَنَّ "، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَقَدِ اجتمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا [4]﴾، أي: يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا، وَنَعْلَمُهُ قَرِيبًا.

وَ:" رَأَى "بهذَا المَعْنَى من رؤيةِ القَلْبِ، فتَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولَينِ.

---

(١) الارتشاف ٤/٢١٠٥.

(٢) من الآية (٤٥) من سورة الفرقان.

(٣) البيت من الوافر، لخداش بن زهير، في ديوانه ص٤١، والمقتضب ٤/٩٧، ، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/٨١، وشرح الألفية، لابن الناظم ١٤١، والتذييل والتكميل ٦/٣٧، وتمهيد القواعد٣/١٤٧٣،وتخليص الشواهد،لابن هشام ص٤٢٥، والمقاصد النحوية ، للعيني٢/١٢٧.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" رَأَيْتُ اللهَ " على أن:" رَأى " بمعنى العلم واليقين.

(٤) الآيتان (٦ ، ٧) من سورة المعارج.

ثَانِيهَا: بمَعْنَى:" اعتَقَدَ "، أي: الاعتِقَادُ النَّاشِىءُ عن اجتِهَادٍ، تَقُولُ: رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ حَلَّ كَذَا.

ثَالِثُهَا: بمَعْنَى:" أَبْصَرَ "، أي: من رُؤيةِ العَينِ، نَحوَ: رَأَيتُ زَيْدًا، أي: أَبصَرتُهُ.

رَابِعُهَا: بمَعْنَى:" أَصَابَ رِئَتَهُ "، تَقُولُ: رَأَيتُ مُحَمَّدًا.

خَامِسُهَا: بمَعْنَى:" رَأَى الْحُلمِيَّة "، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا [(١)]﴾.

فَإِنْ كَانَتْ بمَعْنَى:" أَبْصَرَ "، أو بمَعْنَى:" أَصَابَ رِئَتَهُ "، تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ[(٢)].

وَإِنْ كَانَتْ بمَعْنَى:" اعتَقَدَ "، فَمَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[(٣)]، وَابنِ جِنِّي[(٤)]، وَابنِ الدّهَّان، وابنِ مَالِكٍ[(٥)]، أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ.

وَاستَدَّلَ ابنُ الدّهَّان[(٦)] عَلَى ذَلِكَ بِقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان ٢٣٧، والارتشاف ٢١٠٢/٤، والتصريح ٣٦٤/١، والهمع ٤٨٢/١.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٦٩.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٦.

(٥) شرح التسهيل ٨١/٢.

(٦) الغرة في شرح اللمع ص ٢٣٧.

وَإِنَّــا لَقَــوْمٌ لاَ نَــرَى القَتْــلَ سُــبَّةً ... إِذَا مَــا رَأَتْــهُ عَــامِرٌ وَسَــلُولُ[1]

وَذَهَبَ المُجَاشِعِيُّ[2]، وَالدَّقِيقِيُّ[3]، وَالسَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ[4]، إِلَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ، واستَدَلُّوا على ذلك بقَولِ الشَّاعِرِ:

رَأَى النَّــاسَ إلاَّ مَــنْ رَأَى مِثْــلَ رَأْيِــهِ ... خَــوَارِجَ تَــرَّاكِينَ قَصْــدَ المَخَــارِجِ[5]

فَمَّا : "رَأَى" الحُلُمِيَّة ، فَذَهَبَ ابنُ مَالِكٍ ، وَالرَّضِيُّ[6]،

---

(١) البيت من الطويل، للسموأل، في ديوانه ص ٩١، والحماسة البصرية،١٤١/١، والخصائص١٥٠/٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٥٥، والنكت، للمجاشعي ص ٤١٩، والغرة ص ٢٣٨، وإيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي ص ٧٣، واتفاق المباني وافتراق المعاني، للدقيقي ص ٢٠٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ١١٧/٢، ٢٩٠.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" نَرَى القَتْلَ " على أن:" رَأى " الاعتقادية لا تنصب إلا مفعولًا واحدًا.

(٢) النكت في القرآن الكريم ص ٤١٩.

(٣) اتفاق المباني وافتراق المعاني ص ٢٠٨.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٥/٣.

(٥) البيت من الطويل، لسميرة بن الجعد، في ديوان شعر الخوارج ص ١٢٢، ويروى:" مَلاَعِين "مكان:" خَوَارِج "، و:" المَلاعين " مكان:" المَخَارِجِ ".

وهو من شواهد: التذييل والتكميل ٣٨/٦، والارتشاف ٢٢٨٤/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٥/٣، والهمع ٤٨/١، ٦٠/٣، والدرر اللوامع ٣٣٦/١، ٣٢٢/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" رَأَى النَّاسَ " على أن:" رَأى " هنا اعتقادية نصبت مفعولين : الأول:" النَّاسَ "

والثاني:" خَوَارِجَ ".

(٦) شرح الكافية ١٥١/٤.

وَابْـنُ النَّـاظِمِ[١]، وَالمُـرَادِيُّ[٢]، وَابْـنُ عَقِيْـلٍ[٣]، وَنَـاظِرُ الجَـيْشِ[٤]، وَالعَيْنِـيُّ[٥]، وَالأُشْمُونِيُّ[٦]، أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ، كـ "رَأَى" العِلْمِيَّةِ.

قَالَ ابنُ مَالِكٍ:(وَقَد أَلْحَقَتِ العَرَبُ " رَأى" الحُلُمِيَّةَ بـ "رَأَى" العِلْمِيَّةِ، فَأَدخَلَتْهَا عَلَى المُبتَدَأ والخَبَرِ، ونَصَبتهُمَا مَفْعُولَينِ، ومِنْهُ قَولُ الشَّاعِرِ:

يُوَرِّقُنَـــا أَبُـــو حَـــنَشٍ وطَلْـــقٌ وعَمَّـــــارٌ وآوِنَـــــةً أُثَـــــالا

أَرَاهُـــمْ رُفْقَتِـــي حَتَّـــى إِذَا مَـــا تَفَـــرَّى اللَّيْـــلُ وَانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالا

إذا أنـــا كالـــذي يَجْـــرِي لِـــورْدٍ إلـــى آلٍ فَلَـــم يُـــدْرِك بِـــلالا [٧]

فَنَصَبَ بهَا اسمَينِ مَعْرِفَتينِ، هُمَا مُبتَدأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصْلِ، كَمَا يُفْعَلُ بـ "رَأَى" بمَعنَى:" عَلِمَ ، وبمَعنَى:" ظَنَّ ".

---

(١) شرح الألفية، لابن الناظم ص ١٥١.

(٢) توضيح المقاصد ٥٦٥/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٥٣/٢.

(٤) تمهيد القواعد ١٤٧٥/٣.

(٥) المقاصد النحوية ١٧٥/١.

(٦) شرح الأشموني ٣٣/٢.

(٧) الأبيات من الوافر، لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١٢٩، ١٣٠، وفي: أمالي ابن الشجري ٢٠٧/١، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ١٥١، والتذييل والتكميل ٤٥/٦، وتوضيح المقاصد٥٦٥/١، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢، وتمهيد القواعد ١٤٧٥/٣،،والمقاصد النحوية ١٧٤/١، ١٧٥، وشرح الأشموني ٣٣، ٣٤.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَرَاهُمْ رُفْقَتِى " على أن:" رَأى " الحلمية مثل العلمية في نصب مفعولين، فـ:"هم" مفعول به أول، و:" رفقتي " مفعول به ثان.

وَممَّا يَدلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى:﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا[1]﴾، فَأَعْمَلَ مُضَارِعَ:" رَأى " الحُلُمِيَّة فِي ضَمِيرَينِ مُتَّصِلَينِ لمُسَمًّى وَاحِدٍ، وَذَلِكَ ممَّا يَخْتَصُّ بِهِ:" عَلِمَ " ذَاتُ المَفْعُلَينِ وَما جَرَى مجْرَاهَا) [2].

وَحُجَّتُهُم فِي ذَلِكَ أن:" :"رَأى الحُلُمِيَّة "مِثْلُ: "رَأَى العِلْمِيَّةِ "، مِنْ حَيثُ الإدْرَاك بالحِسِّ البَاطِنِ[3].

وَنَازَعَ أَبُو حَيَّانَ ابنَ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، وأَوَّلَ البَيْتَ والآيَةَ عَلَى وَجْهٍ يُخرِجُهَما عَمَّا استَدَّلَ بِهِ ابنُ مَالِكٍ.

قَالَ:(ولاَ حُجَّةَ فِيمَا ذَكَرَهُ، أَمَّا:" أَرَاهُمْ رُفْقَتِي " فَإنَّهُ يُحتَملُ أن تَكونَ:" أَرَى " تَعَدَّدت إلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الضَّمِيرُ، وَ:" رُفْقَتِي" فِي مَوضِعِ الحَالِ وإنْ كَانَ ظَاهِرُهُ التَّعْرِيفَ، فَهُو نَكِرَةٌ من حَيثُ المَعْنَى، لأنَّ مَعنَى:" الرّفْقَة " الرُّفَقَاء، فَـ:" رَفِيق " بمَعنَى:" مُرَافِق " فَهُو بمَعنَى اسمِ الفَاعِلِ، فَإضَافَتُهُ غَيرُ مَحضَةٍ، كَجَلِسٍ، وخَلِيطٍ.

أَمَّا:﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا[4]﴾، فَلا يَلزمُ ممَّا ذَكَرَ أن يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ، بَل يَكونُ ذَلِكَ ممَّا جَاءَ فِي غَيرِ مَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ، نَحْوَ: فَقَدَ، وَعَدِمَ، وَوَجَدَ، بمَعْنَى: أصَابَ، لاَ بمَعْنَى: عَلِمَ، فَإنَّكَ تَقُولُ: فَقَدْتُنِي، وَعَدِمْتُنِي، وَوَجَدْتُنِي، فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَيكُونَ:﴿ أَعْصِرُ[5]﴾ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ لاَ فِي مَوضِعِ مَفعُولِ ثَانٍ)[6].

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) شرح التسهيل ٨٣/٢، ٨٤.

(٣) شرح الألفية، لابن الناظم ص١٥١، وتوضيح المقاصد ٥٦٥/١.

(٤) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٥) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٦) التذييل والتكميل ٤٥/٦.

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

أَرَى أَنَّ هُوَ الصَّوابُ والرَّاجِحُ هو مَا ادعاه ابنُ مَالِكٍ ، ووَافَقَهُ عليه الرَّضِيُّ، وَابْنُ النَّاظِمِ، وَالمُرَادِيُّ، وَابْنُ عَقِيْلٍ ،وَنَاظِرُ الجَيْشِ، وَالعَيْنِيُّ، وَالأُشْمُونِيُّ وهو أنَّ:"رَأى" الحُلُمِيَّة تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ، كـ "رَأَى" العِلْمِيَّةِ،

وأَنَّ أبا حيان جانبه الصواب في اعتراضه على ابن مالك ، فَقَد رَدَّ نَاظِرُ الجَيْشِ تَخْرِيجَه لِمَا اسْتَدَلَّ ابنُ مَالِكٍ.

قَالَ:(أمَّا التَّخْرِيجُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي:" رُفْقَتِي " عَلَى أنَّهُ فِي مَوضِعِ الحَالِ فَلاَ يَخْفَى ضَعْفُهُ. وَأمَّا قَولُهُ:" إنَّ اتِّحادَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِي:" أَرَانِي " يَكونُ نَظِيرَ اتِّحَادِهِمَا فِي: فَقَدْتُنِي، وَعَدِمْتُنِي، وَوَجَدْتُنِي "، فَغيرُ ظَاهِرٍ؛ لأَنَّ الاتِّحادَ فِي غَيرِ بَابِ:" ظَنَنت " وَأَخَواتِهَا غَيرُ جَائزٍ، وَإنَّمَا جَازَ فِي هَذِه الكَلِمَاتِ الثَّلاَثِ؛ لأَنَّ مَعْنَى الكَلاَمِ فِيهَا يَؤولُ إِلَى عَدَمِ الاتِّحَادِ؛ لأَنَّ الإنسَانَ لاَ يَفْقِدُ نَفْسَهُ، ولاَ يَعدِمُها ولاَ يُصِيبُهَا، بَلِ الغَيرُ هُو الَّذِي يَفْقِدُه ويَعدِمُهُ وَيُصِيبُهُ، فَالمَعنَى: فَقَدَنِي غَيرِي ، وَكَذَا أَخَوَاهُ، وَأمَّا:" أَرَانِي " فَلاَ تَأويلَ فِيهِ؛فاتِّحادُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ:" أَرَانِي " العِلْمِيَّةِ)[1].

وَأمَّا نَصْبُ:" رُفْقَتِي " عَلَى أنَّهُ فِي مَوضِعِ الحَالِ فَمَرْدُودٌ بِأنَّهُ مَعرِفَةٌ وَالحَالُ لاَ يَكُونُ مَعرِفَةً[2].

---

(١) تمهيد القواعد ١٤٨٢/٣.

(٢) شرح الألفية ، لابن الناظم ص ١٥١، وتوضيح المقاصد ٥٦٥/١.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

مَجِيْءُ:" حَتَّى " العَاطِفَةِ للتَّرْتِيْبِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَ:" حَتَّى " لا تقتضِي فِي العَطْفِ تَرتيبًا فهِيَ كَالوَاوِ، ويجُوزُ كَونُ العَطْفِ بِهَا مصَاحِبًا، نَحْوَ: قَدِمَ الحِجَّاجُ حَتّى المُشَاةُ في سَاعَةِ كَذَا، وَسَابِقًا، نَحْوَ: قَدِمُوا حَتَّى المُشَاةُ مُتَقَدِّمِيْنَ، وَمَن ادَّعَى أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الزَّمَانِ، فَقَدِ ادَّعَى مَا لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

مِنْ أَوْجُهِ:" حَتَّى " أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً بِمَنْزِلَةِ:" الْوَاوِ "، نَحْوَ: قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ، وَرَأيتُ الحَاجَّ حَتَّى المُشَاةَ، وَمَرَرْتُ بِالحَاجِّ حَتَّى المُشَاةِ.

وَلِلعَطفِ بـ:" حَتَّى " شُرُوطٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بـ:" حَتَّى " ظَاهِرًا لاَ مُضْمَرًا، فَلاَ يَجُوزُ: قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا، وَلاَ: ضَرَبْتُ القَومَ حَتَّى إيَّاكَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ إمّا بَعْضًا من جَمْعٍ قَبْلَهَا، نَحْوَ: قَدِمَ الحَاجُّ حَتّى المُشَاةُ، أَو جُزْءًا مِن كُلٍّ، نَحْوَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، أَو كَجُزْءٍ، نَحْوَ: أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا، وَيمْتَنِعُ: حَتَّى وَلَدُهَا.

الثَّالِثُ: أن تكونَ غَايةً لمَا قَبْلَهَا، إمَّا في زِيَادَةٍ أوْ فِي نَقْصٍ، فَالأوَّلُ، نَحْوَ: مَاتَ النَّاسُ حتّى الأنْبيَاءُ، وَالثَّانِي، نَحْوَ: زَارَكَ النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ، وَقدِ اجْتمَعَا فِي قَوْلِهِ:

---

(١) الارتشاف ٤/٢٠٠٢.

قَهَرْنَـــاكُم حَتَّـــى الكُمَـــاةَ فَـــأَنْتُمْ تَهَابُونَنَـــا حَتَّـــى بَنِينَـــا الأَصَـــاغِرَا[1]

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ المَعطُوفُ اسمًا لاَ فِعْلًا؛ لأَنَّها مَنقُولةٌ من:" حَتَّى" الجَارَّةِ، وَهِيَ لاَ تَدخُلُ عَلَى الأَفْعَالِ؛ فَلاَ يَجُوزُ عَلَى العَطْفِ: أَكْرَمتُ زَيدًا بكُلِّ مَا أَقدِرُ عَلَيهِ حَتَّى أَقَمْتُ نَفْسِي خَادِمًا لَهُ، وَبَخِلَ عَلَيَّ زَيْدٌ بكُلِّ شَيْءٍ حَتَّى مَنَعَنِي دَانِقًا[2] [3]

وَلِلنُّحَاةِ فِي مَجِيْء:" حَتَّى " العَاطِفَةِ للتَّرْتِيْبِ رَأيَانِ:

الرَّأيُ الأَوَّلُ:

يَرَى جُمهُورُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ:" حَتَّى " العَاطِفَةَ بمَنْزِلَةِ:" الوَاوِ " فِي أَنَّهَا للجَمْعِ من غيرِ تَرتِيبٍ وَلاَ مُهلَةٍ[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ص ٦١٥، وشرح التسهيل٣/٣٥٨، شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٠، والجنى الداني ص ٥٤٩، والارتشاف٤/١٩٩٩، وتذكرة النحاة ص ٤٧، وتمهيد القواعد٧/٣٤٤٧، ومغني اللبيب ص ١٢٧،والمساعد ٢/٤٥٢، وشفاء العليل ٢/٧٨٤، وهمع الهوامع ٣/١٨١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" قَهَرْنَاكُم حَتَّى الكُمَاةَ "، و:" تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا " حَيثُ عطف:" الكُمَاةَ " على الضمير:" كم "، والمعطوف بلغ الزيادة بالنِّسبة إلى المعطوف عليه، وعطف:" بَنِينَا " على الضمير:" نا " والمعطوف بلغ النّقص بالنِّسبة إلى المعطوف عليه.

(٢) الدانق: الدَانَقُ والدانِقُ: سُدْسُ الدِرهمِ. وربَّما قالوا للدانِق: داناقٌ، كما قالوا للدرهم: رْهامٌ. والدانِقُ أيضاً: المهزولُ الساقطُ. ينظر الصحاح للجوهري ١/٢١٥.

(٣) الجنى الداني ص ٥٤٧، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥، ومغني اللبيب ص ١٢٧، والتصريح ٢/١٦٥.

(٤) الكتاب ١/٩٦، وشرح الكتاب، للسيرافي ١/٤٠٠، والمقرب ١/٢٣٠، وشرح التسهيل ٣/٣٥٨، والارتشاف ٤/٢٠٠٢، والجنى الداني ص ٥٤٧، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥، والتصريح ٢/١٦٥، وهمع الهوامع ٣/١٨١.

قَالَ ابنُ عُصْفُورٍ:(" حَتَّى " بمَنْزِلَةِ:" الوَاوِ " فِي أنّهَا للجَمْعِ من غيرِ تَرتِيبٍ وَلاَ مُهلَةٍ، فَإذَا قُلْتَ: قَامَ القَومُ حَتّى زَيْدٌ، احتمل أن يكُونَ القَائِمُ أوَّلًا زَيدًا وأن يكُونَ القَائِمُ أوَّلًا القَوْمَ، بمُهْلَةٍ أو غَيرِ مُهلَةٍ،وأن يكُونُوا قَامُوا فِي وَقتٍ وَاحِد) [1] .

الرَّأيُ الثَّانِي:

يَرَى الزَّمَخْشَرِيُّ، وَابْنُ الحَاجِبِ، وَابْنُ النَّحَّاسِ[2]، وَالجَامِيُّ[3]، أنَّ:" حَتَّى " العَاطِفَةَ تَقْتَضِي التَّرْتِيب فِي الزَّمَانِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:(وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، تَقْتَضِي التَّرْتِيب إلاَّ أنَّ:" الفَاءَ " تُوجِبُ وُجُودَ الثَّانِي بَعْدَ الأوَّل بغيرِ مُهْلَةٍ، وَ:" ثُمَّ " توجبُهُ بمُهْلَةٍ) [4].

وَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ:(وَ:" الفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ، وَ:" ثُمَّ " مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ، وَ:" حَتّى " مِثْلُهَا – أيْ: مِثْل:" ثُمَّ – فِي التَّرْتِيبِ وَالمُهْلَةِ) [5].

وَقد رَدَّ أبُو حَيَّانَ[6] هَذَا الادِّعَاءَ بِأنَّه لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ.

وقد سبقه في هذا ابنُ مَالِكٍ، حيث قال:(وَمَن زَعَمَ أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّرْتِيب فِي الزَّمَانِ، فَقَدِ ادَّعَى مَا لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ، وَفِي الحَدِيثِ:" كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ [7] " ، وَلَيْسَ فِي الْقَضَاءِ تَرْتِيبٌ وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي ظُهُورِ

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ١/١٨١.

(٢) التعليقة على المقرب ص٣٤٤.

(٣) الفوائد الضيائية ٢/٣٥٥.

(٤) المفصل ص ٣٠٤.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص ٩٨٠.

(٦) الارتشاف ٤/٢٠٠٢.

(٧) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/٨٩٩، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٤٥، رقم ٢٦٥٥، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر. وفيهما:(كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ،حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ، أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ).

المَقْضِيَّاتِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَقَــوْمي حَتَّــى الأَقْــدَمُونَ تَمَــالَئُوا عَلَـى كُـلِّ أَمْـرٍ يُـورِثُ المَجدَ وَالحَمْـدَا[1]

فَعَطَفَ بِـ:" حَتَّى " الأَقْدَمِيْنَ مَعَ كَونِهِم بِيَقِينٍ مُتَقَدِّمين) [2].

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَمَن ادَّعَى أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّرْتِيب فِي الزَّمَانِ، فَقَدِ ادَّعَى مَا لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ)[3].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

أَرَى أَنَّ:" حَتَّى " العَاطِفَةَ بِمَنْزِلَةِ:" الوَاوِ " فِي أَنَّهَا للجَمْعِ من غيرِ تَرتِيبٍ وَلاَ مُهلَةٍ، وذَلِكَ للآتِي:

أَوَّلاً: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَال: حَفِظَ فُلاَنٌ القُرْآنَ حَتَّى سُورَةَ البَقَرَةِ، وإن كانَت سُورَةُ البَقَرَةِ أَوَّلَ مَا حُفِظَ أو مُتَوسِّطًا حَفْظُهَا[4].

ثَانِيًا: ورُودُهَا فِي الشِّعْرِ العَرَبِيِّ كَمَا فِي البَيتِ السَّابِقِ، وَمِنَ النَّثْرِ المَثَلُ السَّائِرُ للعَرَبِ: كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَارَى[5]، فَلَيسَتِ:" الْحُبَارَى " مِمَّن يَتَأَخَّرُ يَتَأَخَّرُ ولَدُهَا عَنْ غَيرِهَا، وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا لَمْ يَصِحّ الحُكْمُ باقتِضَاءِ تَرْتِيبٍ[1].

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ص٦١٦، وشرح التسهيل ٣/٣٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٤٨، والمساعد ٢/٤٥٤،وهمع الهوامع ٣/١٨١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَقَوْمي حَتَّى الأَقْدَمُونَ " حَيثُ جاءت:" حَتَّى " لمطلق الجمع، فـ:" الأقدمون " معطوف على " لَقَوْمي " وهم سابقون عليهم.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٥٩. و ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٢.

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٠٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٦١٦.

(٥) المثل في: مجمع الأمثال، للميدانيّ ٢/ ١٤٦، والمستقصي، للزمخشريِّ ٢/ ٢٢٧.

يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْحُمْقِ.، وجاء هذا المثل بنصه في حديث سيدنا عثمان بن عفان – رضي الله عنه – في: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري ١/٢٥٥.

وأنشده ثعلب في مجالسه ص ٢٢٣، شعرًا، وروايته:

كُلُّ خنزيرٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَارَى ويَزِفُّ عَنْدَهُ.

وكذلك في نتائج الفكر ص ٣٠١، وفيه:" فتطير "، مكان:" ويَزِفُّ ".

ثَالِثًا: أنَّ المُعْتبرَ فِي:" حَتَّى " تَرْتِيبُ أَجْزَاءِ مَا قَبْلَهَا ذِهْنًا من الأَضْعَفِ إِلَى الأَقْوَى أو بالعَكْسِ، وَلاَ يُعتبرُ التَّرتِيبُ الخَارِجِيُّ لجَوازِ أن تكونَ مُلابسَةُ الفعلِ لمَا بَعدَهَا قَبْلَ مُلابسَةِ الأَجْزَاءِ الأُخَرِ، نَحْوَ: مَاتَ كُلُّ أَبٍ لِي حَتَّى آدَمُ، أو فِي أَثْنَائِهَا، نَحْوَ: مَاتَ النَّاسُ حتّى الأَنْبيَاءُ، أو فِي زَمَانٍ وَاحَدٍ، نَحْوَ: جَاءنِي القَومُ حَتَّى زَيْدٌ، إِذَا جَاءُوكَ مَعًا وَزَيْدٌ أَضْعَفُهُم أو أَقْوَاهُم(٢).

المَسْأَلَةُ الرابعة
دُخُولُ:" أمْ " عَلَى أَسمَاءِ الاسْتِفْهَامِ

(١) المقاصد الشافية، للشاطبي ٥/٩٨.

(٢) التصريح ٢/١٦٧.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَلاَ تَدخُل:" أَمْ " هَذِهِ عَلَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، لاَ تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو قَائِمٌ، وَلاَ هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو، وَتَدخُلُ عَلَى:" هَلْ "، نَحوَ: قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ قَامَ عَمْرٌو، كما تَدخُلُ الهَمْزَةُ عَلَى:" هَلْ "، نَحْوَ قَولِهِ:

أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[1]

وَتَدخُلُ عَلَى أَسمَاءِ الاسْتِفْهَامِ، كَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ [2]﴾، وَهُوَ كَثِيرٌ فَصِيحٌ، خِلاَفًا لِمَا فِي شَرْحِ[3]:" الصَّفَّارِ " الَّذِي كَتَبَهُ ابنُ عُصْفُورِ فَإِنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ لاَ يُحفَظُ مِنهُ إِلاَّ قَولُهُ:

---

(١) عجز بيت من البسيط، لزيد الخيل، في ديوانه ١٥٥، والبيت بتمامه:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا

وهو من شواهد: المقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، والخصائص ٤٦٢/٢، وكتاب الشعر ٨٨/١، وآمالي ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣، وأسرار العربية ص ٣٨٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٥٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٥/٢، ورصف المباني ص ٤٧٠، والجنى الداني ص ٣٤٤، ومغني اللبيب ص ٣٥٢، وتمهيد القواعد ٤٤٧٥/٤، والأشباه والنظائر ٦٧٤/١، ١٧/٤، والهمع ٥٠٧/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَهَلْ " حيث دخلت الهمزة على:" هَلْ ".

(٢) من الآية (٨٤) من سورة النمل.

(٣) شرح على كتاب سيبويه.

والصفار، هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بابن الصفار من تصانيفه: شرح على كتاب سيبويه، يقال: إنه أحسن شروحه، مات بعد الثلاثين وستمائة. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦.

أَمْ هَـلْ كبيـرٌ بَكَـى [1]

وَ:

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُها رَبَعِيَّةٍ[2]

وَقَولُهُ:

أَمْ هَلْ لاَمَنِـي لَكَ لائِمُ [3]

---

(١) صدر بيت من البسيط، لعلقمة الفحل، في ديوانه ص ٣٣، وعجزه:

أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البينِ مَشْكُومُ

وهـو مـن شـواهد: الكتـاب ١٧٨/٣، المقتضـب ٢٩٠/٣، والأصـول ٥٩/٢، واللمـع ص ٩٤، والأزهية ص ١٢٩، وتحصيل عين الذهب ص ٤٤٩، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٨/٤، ١٥٣/٨، وضرائر الشعر ص ٢٠٨، ورصف المباني ص ٤٧٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٧٥/٤، وتمهيد القواعد ٤٤٧٥/٤، والأشباه والنظائر ١٠/٤، والهمع ٥٠٦/٢، ١٧٠/٣، ١٧١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ: أم هل حيث دخلت:" أم" على هل .

(٢) صدر بيت من البسيط، لعلقمة الفحل، في ديوانه ص ٢٤، وعجزه:

يُخَطُّ لها منْ ثَرْمَدَاءَ قَلِيبُ

وهـو فـي: معاني القرآن، للأخفش ٣٢/١، والمفضليـات ص ٣٩٢، والمحكم ٤٥٨/٩ (ثرمد)، ورصـف المبـاني ص ١٨٣، ولسـان العرب ص٤٧٨(ثرمـد)، والهمـع ١٧١/٣، والـدرر اللوامـع ٤٣٣/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَمَا أَنْتَ أَمْ " حيث دخلت:"أم" على:" ما "

(٣) عجز بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

أبا مالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلى القَتلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لَكَ لائِمُ

وهو لزفر بن الحارث، في: الكتاب ١٧٦/٣، وللجحاف بن حكيم السلمي، في: التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٧٥، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٥١/١، وتحصيل عين الذهب ص ٣٤٧، وحروف المعاني، للزجاجي ص ٤٩، ولسان العرب ص ١٤٠ (أمم)، ولهما في: المقاصد الشافية ١٠٣/٥، وتاج العروس ٢٥٢/٣١ (أمم)، وبلا نسبة في: معانى القرآن، للأخفش ٣٧٤/١، والهمع ١٧١/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَمْ هَلْ " حيث دخلت:" أم " على:" هَلْ ".

وَأَنَّهُ من الجَمْعَ بَيْنَ أَدَاتَي مَعْنًى، وَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، وَفِي كِتَابِ اللهِ تعالى:﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١)﴾، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ (٢)﴾، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ (٣)﴾ ..... وَهَذَا من ابنِ عُصْفُورٍ وَتِلميذِهِ يَدُلُّ عَلَى الجَسَارَةِ وَعَدَمِ حِفْظِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ دَخَلَت عَلَى:" كَيْفَ "، نَحْوَ قَولِهِ:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ(٤)) (٥).

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(أَمْ) عَلَى ضَرْبَينِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ.

فَالمُتَّصِلَةُ: هِيَ المُعَادِلةُ لهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، أو هَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبـ:" أَم " مَا يُطْلَبُ بـ:" أَيّ ".

وَعَلاَمَةُ الهَمْزَةِ الأُوْلَى: أَنْ تَكُونَ مَعَ جُمْلَةٍ يَصِحُّ تَقْدِيرُ المَصْدَرِ فِي مَوضِعِهَا.

وَعَلاَمَةُ الثَّانِيَةِ: أَنْ يَصِحَّ الاستغناءُ بـ:" أَيّ " عَنْهَا.

---

(١) من الآية (٨٤) من سورة النمل.

(٢) من الآية (٢٠) من سورة الملك.

(٣) من الآية (٢١) من سورة الملك.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رِئْمَانُ أَنْفُ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

منسوب لأفنون التغلبي في: المفضليات ص ٢٦٣، وأمالي القالي ٥١/٢، وخزانة الأدب ١١ /١٤٢، وبلا نسبة في: الكامل ٩٢/١، والمسائل المنثورة ص ٢٠٥، والبغداديات ص ٤١٩، والخصائص ٢/ ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ٥٤/١، وشرح الكافية ٤٠٦/٤، ٤٤٨، ومغني اللبيب ص٤٥، وتمهيد القواعد ٣٤٤٩/٧، والهمع ١٧٢/٣، والأشباه والنظائر ٤٣٩/١، ٦٧٤، ٥٣٧/٣، ٤١/٤.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَمْ كَيْفَ " حيث دخلت:" أم " على:" كَيْفَ " مع بقائهما على الاستفهام.

(٥) الارتشاف ٢٠٠٩/٤، ٢٠١٠ .

مِثَالُ الأُوْلَى: قَولُ اللهِ تَعَالَى:﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ [1]﴾.

وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ: أَزَيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟ و:" أَمْ " هَذِهِ عَاطِفَةٌ.

أَمَّا المُنْقَطِعَةُ فَحَرْفُ استئناف، فَلا يكُونُ قَبْلَها إحدَى الهَمْزَتَينِ، يَعنِي أَنَّ الكَلامَ الَّذِي بَعْدَها مُنْقَطِعٌ عَنِ الكَلاَمِ الأَوَّل[2].

واختُلف في معنى المنقطعة، فَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلى أَنَّها تُقَدَّرُ بمَعْنَى:" بَلْ " وَالهَمْزَةِ مُطلَقًا[3].

وَذَهَبَ الكِسَائِيُّ، وَهِشَامٌ، إِلى أَنَّها بمَعْنَى:" بَلْ "[4].

وَذَهَبَ الفَرَّاءُ[5]، إِلَى أَنَّ العَرَبَ تَجعَلُ:" أَمْ " مَكَانَ:" بَلْ "، إِذَا كَانَ فِي أَولِ الكَلاَمِ استفهَام.

---

(١) من الآية (٦) من سورة البقرة، ومن الآية (١٠) من سورة يس.

(٢) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي ١٤١/٢، ورصف المباني ص ١٧٩، والجني الداني ص ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ١٠٠٣/٢، والمقاصد الشافية ٩٩/٥.

(٣) الكتاب ١٧٢/٣، والغرة في شرح اللمع ، لابن الدهان ص ٩٢٩، وأسرار العربية ، لابن الأنباري ص ٣٠٥، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٨، والارتشاف ٢٠٠٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٠٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٦٤/٧.

(٤) الارتشاف ٢٠٠٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٠٤/٢، والمقاصد الشافية ١١٢/٥، وتمهيد القواعد ٣٤٦٤/٧.

(٥) قال : ((وربّما جعلت العرب «أَمْ» إذا سبقها استفهام لا تصلح أىّ فيه على جهة بل فيقولون فيقولون : هل لك قبلنا حق أم أنت رجل معروف بالظّلم. يريدون : بل أنت رجل معروف بالظّلم)) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١ .

وَذَهَبَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ[١]، وَالهَرَوِيُّ[٢]، إِلى أَنَّها بمَعْنَى:" بَلْ " بَعْدَ الاستفهامِ، وَبَعْدَ الخَبَرِ.

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيدَةَ[٣]، وابنُ الشَّجَرِيُّ [٤]، وابنُ الأَنبَارِيُّ[٥]، وَابنُ بَابِشَاذَ[٦]، إِلى إِلى أَنَّها بمَعْنَى أَلفِ الاستفهام.

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي دُخُولِ:" أَم " عَلَى:" هَل " الاستفهاميَّةِ، وَغَيرِهَا.

فمَنَعَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٧]، وَابْنُ جِني[٨]، وَابْنُ يَعِيْشَ[٩]، وَالرَّضِيُّ[١٠]، دُخُول دُخُول َ: " أَم " عَلَى : " هَل " الاستفهاميَّةِ وغيرها من أسماء الاستفهام.

قال ابن جني : (ومما خُلِعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر :

أَنَّــى جَــزَوْا عــامرا سَــيْئاً بفعلهــمُ أم كيف يجزوننى السُوأَى من الحَسَنِ

أم كيف ينفع ما تُعْطِى العَلُوقُ به رئمــان أنــف إذا مــا ضُــنّ بــاللبن

(١) الارتشاف ٢٠٠٧/٤، وتمهيد القواعد ٣٤٦٤/٧.

(٢) الأزهية ص ١٣٥.

(٣) مجاز القرآن ٥٩/١.

(٤) الأمالي ٤٠٠/١.

(٥) أسرار العربية ص ٣٨٥.

(٦) شرح المقدمة المحسبية ص ٢٦٩.

(٧)المسائل المنثورة ص ٢٠٥

(٨) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣.

(٩) شرح المفصل ١٨/٤.

(١٠) شرح الكافية ٤٠٦/٤، ٤٤٨.

فأم في أصل الوضع للاستفهام كما أن (كيف) كذلك . ومحالٌ (اجتماع حرفين) لمعنى واحد فلا بدّ أن يكون أحدهما قد خلِعت عنه دلالةُ الاستفهام . وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) حتى كأنه قال : بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة (بل) في الترك (والتحوّل) ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لأنها لو خلِعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بُنِيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أنه لمّا خلعت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعرِبت في قولهم : ضَرَب مَنٌ مَناّ . وكذلك قولك : مررت برجل أيِّ رجل لمّا خلعت عنها دلالة الاستفهام [1])

وأجاز سيبويه دخولَ أم على هل ، ومنعَ دخولها على الهمزة حيث قال : (هذا بابُ تبيانِ أم لِمَ دخلتْ على حروفِ الاستفهامِ ولم تدخلْ على الألفِ،تقولُ: أم مَنْ تقولُ ، أم هل تقولُ ، ولا تقولُ : أم أتقولُ ، وذلك لأن أم بمنزلةِ الألفِ ، وليست أي ومَنْ وما ومتى بمنزلةِ الألفِ ، وإنما هي أسماءٌ بمنزلةِ هذا وذاك [2])

وَادَّعَى ابنُ عُصْفُورٍ، والصَّفَّار أَنَّهُ لاَ يُحفَظُ مِن ذلك إلا قَولُهُ:

أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى

وَ قَولُهُ:

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُها رَبَعِيَّةٍ

وَقَولُهُ:

أَمْ هَلْ لاَمَنِي لَكَ لائِمُ

(١) الخصائص ١٨٤/٢.

(٢) الكتاب ١٨٩/٣.

لأنَّ فِي ذَلِك اجتمَاعَ حَرْفَينِ لمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، وَفِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ[1]﴾، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ [2]﴾، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ [3]﴾ [4].

ورَدَّ قولَهُمَا أَبُو حَيَّانَ، قَالَ:(وَهَذَا من ابنِ عُصْفُورٍ وَتِلميذِهِ يَدُلُّ عَلَى الجَسَارَةِ وَعَدَمِ حِفْظِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ دَخَلَت عَلَى:" كَيْفَ "، نَحْوَ قَولِهِ:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ) [5].

رَأْيٌ وتَرْجِيحٌ:

مما سبق ذكره يتضح أن الصواب هو ما ذهب إليه سيبويه من جواز دخول أم على هل ، وغيرها من أسماء الاستفهام، وذلك لوروده في القرآن الكريم ، والكلام العربي الفصيح ،أما ما ادَّعَاه ابنُ عُصْفُورٍ، والصَّفَّارِ أَنَّ:" أَمْ " لاَ تَدْخُل عَلَى هل ، ولا على أسماء الاستفهام ، وَمَا وَرَدَ من ذَلِكَ يُحفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ ، فمردود بما سبق ذكره من ورودها في قول الشاعر السابق.

(١) من الآية (٨٤) من سورة النمل.

(٢) من الآية (٢٠) من سورة الملك.

(٣) من الآية (٢١) من سورة الملك.

(٤) الارتشاف ٢٠٠٩/٤، والهمع ١٧١/٣.

(٥) الارتشاف ٢٠١٠/٤.

المَسْأَلَةُ الخامسة

قرائن اسْتِقْبَالِ الفِعْلِ المَاضِي

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ ـ أي الفعل الماضي ـ إِلَى الاسْتِقبَالِ فِي القَسَمِ بدُخُولِ:" لاَ "، وَ:" أَنْ " عَلَيْهِ، وَمَثَّلَ بمَا لاَ دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مُدَّعَاهُ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

حَدُّ الفِعْلِ المَاضِي:

عَرَّفَهُ الزَّجَّاجِيُّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، بَأَنَّهُ:(مَاحَسُنَ فِيْهِ:" أَمْسِ ")[2].

وَعَرَّفَهُ الجُرْجَانِيُّ[3]، وَالزَّمَخْشَرِيُّ [4]، وَالأَرْدَبِيلِيُّ[5]، بِأَنَّهُ:(هُوَ الدَّالُّ عَلَى اقتِرَانِ حَدَثٍ بزَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ) .

وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ:(كُلُّ فِعْلٍ صَحَّ الإخبارُ عن حُدُوثِهِ في زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانِ حُدُوثِهِ فَهُوَ فِعْلُ مَاضٍ)[6].

وَعَلاَمَةُ الفِعْلِ المَاضِي: قبولُ:" تَاءِ الفَاعِلِ " نَحْوَ: تَبَارَكَ، وعَسَى، وَلَيسَ، أو:" تَاءِ التَّأْنِيثِ " السَاكِنَةِ، نَحْوَ: نِعْمَ، وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ[7].

وَلِلفِعْلِ المَاضِي قَرَائِنُ للاسْتِقبَالِ، وَهِيَ:

---

(١) الارتشاف ٢٠٣٣/٤.

(٢) الجمل ص ٧، والتفاحة في النحو ص ١٤٦.

(٣) التعريفات ص ١٦٤، والمفتاح في الصرف ص ٥٣.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٤٤، والأنموذج ص ٢٦.

(٥) شرح الأنموذج ص ١٣٥.

(٦) شرح الكتاب ١٨/١.

(٧) أوضح المسالك ٢٨/١.

١- الطلب نحو: غَفَرَ اللهُ لِزَيدٍ، ونَصَرَ اللهُ المُسْلِمينَ وَخَذَلَ الكَافِرِينَ، وَعَزَمْتُ عَلَيكَ إِلَّا فَعَلْتَ وَلِمَّا فَعَلْتَ، وَمن كَلاَمِ العَرَبِ:" اتَّقَى اللهَ امرُؤٌ فَعَلَ خَيرًا يُثَبْ عَلَيهِ.

٢- الوعد، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ [١]﴾، وَقَوْلِهِ:﴿ وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا [٢]﴾.

٣- العَطْفُ عَلَى مَا عُلِمَ استِقْبَالُهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ [٣]﴾، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ [٤]﴾[٥].

وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الاسْتِقبَالِ أَيْضًا إِذَا كَان مَنفِيًّا بـ:" لا "، وَ:" أنْ " بَعدَ القَسَمِ.

قَالَ:(وانْصِرافُهُ بَعدَ القَسَمِ بالنَّفْيِ بـ:" لا "، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

رِدُوا فَوَاللَّـــهِ لاَ ذُدْنَـــاكُمُ أَبَـــدًا مَــا دَامَ فِــي مَائِنَــا وِرْدٌ لنُــزَّالِ [٦]

---

(١) الآية (١) من سورة الكوثر.

(٢) من الآية (٦٩) من سورة الزمر.

(٣) من الآية (٨٧) من سورة النمل.

(٤) من الآية (٨٧) من سورة النمل.

(٥) شرح التسهيل ٣٠/١، والتذييل والتكميل ١١٠/١، وشرح التسهيل، للمرادي ص٨٠، وتمهيد القواعد ٢١٦/١، وتعليق الفرائد ١١٤/١، ١١٥ والهمع ٣٧/١.

(٦) البيت من البسيط، بلا نسبة في: التذييل والتكميل ١١٠/١، والارتشاف ١٧٨٠/٤، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٨٠، وتمهيد القواعد ٢١٧/١، وتعليق الفرائد ١/ ١١٦، والهمع ٣٧/١، ٣٩٨/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَوَاللَّهِ لاَ ذُدْنَاكُمُ " على أن الفعل الماضي يتعين للاستقبال إذا كان منفيًّا بـ:" لا ".

وانْصِرافُهُ بالنَّفْي بـ:" أنْ " كقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ [١]﴾ أَي: وَاللهِ لَئِن زَالَتَا مَا يُمْسِكَهُمَا)[٢].

وَوَافَقَهُ الرَّضِيُّ[٣]، وَالمُرَادِيُّ[٤]، وَنَاظِرُ الجَيْشِ[٥]، وَالدَّمَامِيْنِيُّ[٦].

وَاستَدَلَّ الرَّضِيُّ، بقَولِ الشَّاعِرِ:

حَسْبُ المُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ وَاللهِ لاَ عــذَّبَتْهُمْ بَعْــدَهَا سَــقَرُ[٧]

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ البيت الذي استدل به ابنَ مالِكٍ ، فقَالَ:(وَلاَ حُجَّةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ النَّفْي بـ:" لا "، بَعدَ القَسَمِ يَصْرِفُهُ إِلَى الاسْتِقبَالِ، وَإِنَّمَا انصَرَفَ هُنَا إِلَى الاسْتِقبَالِ بإعمَالِهِ فِي الظَّرْفِ المُستَقبلِ، وَهُوَ قَولُهُ:" أَبَدًا "، فَلَو جَاءَ: وَاللهِ لاَ قَامَ زَيدٌ، كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعنًى؛ لأَنَّ:" لاَ " يُنْفَى بِهَا الماضِي قَلِيلًا).

وَأَمَّا الآيَةُ فَقَالَ فِيْهَا:(وَلَيْسَ انصِرَافُ المَاضِي إِلَى المُستَقبلِ بانتِفَائِهِ بـ:" أنْ " بَعدَ القَسَمِ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: وَاللهِ أَنْ قَامَ زَيدٌ، بمَعْنَى: مَا قَامَ، لَم تَصْرِفْهُ:" أَنْ "

---

(١) من الآية (٤١) من سورة فاطر.

(٢) شرح التسهيل ٣٠/١.

(٣) شرح الكافية ٣/٤.

(٤) شرح التسهيل ص ٨٠.

(٥) تمهيد القواعد ٢١٥/١.

(٦) تعليق الفرائد ١١٤/١.

(٧) البيت من البسيط، للمؤمل بن أميل الْمحَاربي، كما في: خزانة الأدب ٣٣٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٩١/١، وبلا نسبة في: شرح ألفية ابن معط، لابن القواس ٤٣٤/١، والارتشاف ١٧٨١/٤، ومغني اللبيب ص ٣٤٣، وشرح اللمحة البدرية، لابن هشام ٢٦٥/٢. الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَاللهِ لاَ عذَّبَتْهُمْ " على أن الفعل الماضي يتعين للاستقبال إذا كان منفيًّا بـ:" لا ".

إِلَى الاسْتِقبَالِ فِي الآيَةِ لأَنَّهُ فِي المَعْنَى مُعَلَّقٌ عَلَى مُستَقبلٍ، وهُو الشَّرْطُ، لأنَّ:﴿ إِنْ أَمْسَكَهُمَا [1]﴾، جَوَابٌ للقَسَمِ المَحذُوفِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذوفٌ لِدَلاَلَةِ جَوَابِ القَسَمِ عَلَيهِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ المَحذوف مُستَقبلٌ قَطْعًا، فَكَذَلِكَ مَا دَلَّ عَلَيهِ، وَهُو جَوَابُ القَسَمِ) [2].

وأجَابَ الدَّمَامِيْنِيُّ عَنِ البَيتِ بأنَّ وُقُوعَ الظَّرْفِ المُستَقبلِ هُنَا لَيسَ هُوَ المُؤَثِّرُ للاستقبَالِ حَتَّى أنَّهُ لَو لَمْ يَكُن انْتَفَى استِقْبالُ الفِعْلِ، ألا تَرَى أنَّهُ إذَا قِيلَ: وَاللهِ لاَ فَعَلْتُ كَذَا، لاَ يُفْهَمُ منهُ إلاَّ المُستَقبل، وَلِهَذَا لم تَتَكَرَّر:" لاَ " كَمَا لاَ يَلْزَمُ تِكرَارُهَا مَعَ المُستَقبلِ[3].

وَهَذِهِ القَرَائِنُ لَم تُغَيِّرْ صِيغَةَ المَاضِي من معْنَاهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، إنَّمَا هُوَ فِي تَغْيِيرِ زَمانِهَا مَعَ بَقَائِهَا عَلَى المَعْنَى الَّذِي هِي مَوضوعَةٌ لَهُ[4].

رَأْيٌ وتَرْجِيْحٌ:

أرَى جَوَازَ انصِرَافِ الفِعْلِ المَاضِي إِلَى الاسْتِقبَالِ إِذَا كَانَ مَنفِيًّا بـ:" لا "، وَ:" أنْ " بَعدَ القَسَمِ؛ لأَنَّ ابنَ مالكٍ لاَ يُوجِبُ انصِرَافَ الفِعْلِ المَاضِي إِلَى الاسْتِقبَالِ بهَاتينِ القَرِينَتَينِ، فَقَد ذَكَرَ فِي بَابِ القَسَمِ أنَّ ذَلكَ جَائِزٌ.

(١) من الآية (٤١) من سورة فاطر.
(٢) التذييل والتكميل ١/١١١، ١١٢.
(٣) تعليق الفرائد ١/١١٦.
(٤) تمهيد القواعد ١/٢١٥.

قَالَ:(إلاَّ أنَّ المَنْفِيَّ بِهَا فِي القَسَم لاَ يَتَغَيَّرُ عَمَّا كَانَ دُونَ قَسَمٍ، إلَّا إن كَانَ فِعْلًا مَوضُوعًا للمُضِيِّ فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُ الانصِرَافُ إِلَى مَعْنَى الاسْتِقبَالِ)[1].

قَالَ نَاظِرُ الجَيْشِ:(فَيُحملُ المُطلَقُ من كَلامِ المُصَنِّفِ عَلَى المُقَيَّدِ من كَلامِهِ فِي بَابِ القَسَمِ)[2].

(١) شرح التسهيل ٣/٢٠٦.

(٢) تمهيد القواعد ١/٢١٧.

المسألة السادسة

مَجِيءُ الفِعْلِ المُضَارِعِ للحَالِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الاستقبالُ بالمقرونِ بِهَا، واسْتَدَلَّ بِمَا رَدَدْنَاهُ عَلَيهِ فِي الشَّرْحِ، قَالَ: وَالأَكْثَرونَ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ بِـ:" لَيْسَ "، وَ:" مَا "، وَ:" إِنْ " قَرِينَةٌ تُخَلِّصُ للحَالِ مَانِعَةٌ من إِرَادَةِ الاستقبالِ، وَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِلاَزِمٍ، وَأَورَدَ أَدلَّةً عَلَى زَعمِهِ لاَ تَدلُّ عَلَى مُدعَاهُ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

الفِعْلُ المُضَارِعُ، هُوَ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ: الْهمزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَالْيَاءُ[2].

وعَلامَتُهُ الَّتِي تُمَيِّزُهُ عَنِ المَاضِي والأَمْرِ: أَنْ يَصْلُحَ لأَنْ يَلِيَ:" لَمْ " الجازمة نَحْوَ: لَمْ يَقُمْ، وَمَتَى دَلَّتِ الكَلِمةُ عَلَى مَعْنَى المُضَارِعِ ولَمْ تَقْبلْ:" لَمْ "، فَهِيَ اسمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ، نَحْوَ:" أُفٍّ " بمَعْنَى: أتَضَجَّرُ، و:" أَوَّهْ "، بمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ[3].

وَالفِعْلُ المُضَارِعُ لَهُ قَرَائِنُ تُخَلِّصهُ للحَالِ، وَقَرَائِنُ تُخَلِّصهُ للاستقبالِ، وقَرَائِنُ تُخَلِّصهُ للمُضِيِّ.

فَالقَرَائِنُ الَّتِي تُخلِّصهُ للحَالِ:

أَحَدُهَا: ظَرْفُ الزَّمَانِ الحَاضِرِ، نَحْوَ: الآنَ، وَالْحِيْنَ، وَالسَّاعَة، وَآنِفًا، تَقُولُ: يَخْرُجُ زَيْدٌ الآنَ، أو الْحِيْنَ، أو السَّاعَة، أو آنِفًا.

---

(١) الارتشاف ٤/٢٠٣٠.

(٢) الجمل، للزجاجي ص ٧، والإيضاح، للفارسي ص ٧٥، واللمع ،لابن جني ص ٩، ونتائج الفكر ، للسهيلي ص ٩١، وأسرار العربية ،لابن الأنباري ص ٤٢.

(٣) أوضح المسالك ١/٢٧، وشرح ابن عقيل ١/٢٥.

الثَّانِي: اللاَّمُ الدَّاخِلَةُ عَلَى خَبَرِ:" إِنَّ "، نَحْوَ: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، وإِنِّي لأُحِبُّكَ[1].

الثَّالِثُ: عَطْفُ الحَالِ عَلَيهِ، نَحوَ: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخرُجُ الآنَ، وعَطْفُهُ عَلَى الحَالِ، نَحْوَ: يَقُومُ زَيْدٌ الآنَ وَيَخرُجُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَ المُضَارِعُ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ، نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ[2].

فَمِثَالُ نَفْيِهِ بـ:" لَيْسَ "، قَولُ الشَّاعِرِ:

فَلَسْتُ وَبَيْتِ اللهِ أَرْضَى بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّ مَن يَمْشِي سَيَرْضَى بِمَا رَكِبْ [3]

وَمِثَالُ نَفْيِهِ بـ:" مَا "، قَوْلُهُ – تَعَالَى:﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ [4]﴾.

وَمِثَالُ نَفْيِهِ بـ:" إِنْ "، قَوْلُهُ – تَعَالَى:﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ [5]﴾.

الخَامِسُ: نَفْيُهُ بـ:" لَيْسَ "، أَوْ:" مَا "، أَوْ:" إِنْ ".

وَأَجَازَ ابْنُ مَالِكٍ أن يكُونَ المقرونُ بِهَا مُستقبلًا، فَاسْتَدَلَّ عَلَى استقبالِ الْمَنْفِيِّ بـ:" لَيْسَ " بقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ص ٢٤٠، شرح التسهيل ٢١/١، التذييل والتكميل ٩٢/١، وتمهيد القواعد ١٩٢/١.

(٢) التذييل والتكميل ٩٥/١، وتمهيد القواعد ١٩٨/١.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في: المستقصي في أمثال العرب ٢/ ٣٨٠، وشرح التّسهيل ٢١/١، والتذييل والتكميل ٩٥/١، وتمهيد القواعد ١٩٦/١، ونتائج التحصيل ٢٣٣/١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَلَسْتُ أَرْضَى " حيث دخلت:" لَيْسَ " على المضارع وخلَّصته للحال.

(٤) من الآية (٩) من سورة الأحقاف.

(٥) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء .

وَمَـا مِثْلُـهُ فِـيهِمْ وَلاَ كَـانَ قَبْلَـهُ وَلَـيْسَ يَكُـونُ الـدَّهْرَ مَـا دَامَ يَـذْبُلُ[١]

وَقَالَ تَعَالَى فِي استقبالِ النَّفْي بـ : " مَا " : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ [٢]﴾، وقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ:

أَوْدَى بَنِـيَّ وأَعْقَبُـونِي حَسْـرةً عِنْـدَ الرُّقَـادِ وَعَبْـرَةً مَـا تُقْلِـعُ[٣]

وَفِي استقبالِ النَّفْي بـ:" إنْ " قَالَ رَجُلٌ من طَيئ:

فَإِنـكَ إِنْ يَعْرُوكَ مَـنْ أَنْـتَ مُحْسِـبٌ لِيـزدَادَ إِلاَّ كَـانَ أَظْفَـرَ بـالنُّجْحِ[٤][٥]

---

(١) البيت من الطويل ، لحسّان بن ثابت، في ديوانه ٤٣٣/١، وشرح الألفية ،لابن الناظم ص ٩٣،

والتذييل والتكميل ٩٤/١، والجنى الدّاني ص ٤٩٩، وتمهيد القواعد ١٩٦/١، والمقاصد النّحويّة٣٩٧/١، والهمع ٣٣/١، ونتائج التحصيل ٢٣٤/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَلَيْسَ يَكُونُ " على أنّ:" لَيْسَ " خلصت المضارع للمستقبل.

(٢) من الآية (١٥) من سورة يونس.

(٣) البيت من الكامل، في ديوان الهذليين ٢/١ ، والتذييل والتكميل ٩٤/١، وتمهيد القواعد ١ /١٩٧، والمقاصد النّحويّة ٨/٣، والتصريح ٧٤٠/١، ونتائج التحصيل ٢٣٤/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَا تُقْلِعُ " على أنّ:" مَا " خلصت المضارع للمستقبل.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: التذييل والتكميل ٩٤/١، وتمهيد القواعد ١٩٨/١، ونتائج التحصيل ٢٣٥/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" إِنْ يَعْرُوكَ " على أنّ:" إِنْ " خلصت المضارع للمستقبل.

(٥)شرح التسهيل ٢٢/١، ٢٣.

وَأَجَازَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ استقبالَ النَّفْي بـ:" مَا" قَلِيْلاً [١].

ورَدَّ أَبُو حَيَّانَ قَولَ ابنِ مَالِكٍ، بأَنَّ هَذِهِ الأَدَوات تُخَلِّصُ الفعل المضارع للحَالِ إِذَا لَم تَقتَرِنْ بِهِ قَرِينَةٌ لَفظيةٌ أو مَعنَويَّةٌ تُخلِّصُه للحَالِ، أمَّا إِذَا اقتَرنتْ بِهِ قَرِينَةٌ تُخلِّصُه للاستقبالِ فَلا يقولُ أحَدٌ أنَّهُا تُخلِّصُه للحَالِ[٢].

رَأْيٌ وَتَرْجِيْحٌ:

أرى أن الصواب في هذا أن يُحملَ كلامُ الأكثَرينَ عَلَى أن الفعل المضارع إِذَا لَم تَقتَرِنْ بِهِ قرينةٌ تخصُّه بأحدِ الأزمِنَةِ، فيُحمل إِذْ ذَاكَ عَلَى الحَالِ، كَمَا يُحملُ عَلَيهِ الإيجابُ[٣].

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٤١.

(٢) التذييل والتكميل ١/٩٤، ٩٥.

(٣) الجنى الداني ص ٤٩٩.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

إِعْرَابُ:" كُلَّمَا " المُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى الشَّرْطِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَأَقُولُ: المُستَقَرُ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ أَنَّ:" كُلَّمَا " هَذِهِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّكْرَارَ لاَ يَلِيهَا إِلاَّ فِعْلٌ مَاضِي اللَّفظِ، وَالعَامِلُ فِيهَا مُتَأَخِّرٌ فِعْلٌ مَاضٍ أيضًا، وَمَن ادَّعَى غَيرَ هَذَا من التَّرِكِيبِ يَحتَاجُ إِلَى أَن يَستدِلَّ بسَمَاعٍ من العَرَبِ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(كُلَّمَا) كَلِمَةٌ تَقْتَضِي التّكْرَارَ.

قَالَ ابنُ يَعِيشَ:(وَلَيسَ فِي هَذِهِ الكَلِمِ مَا يَقْتَضِى التَّكَرَارِ إِلَّا:" كُلَّمَا " وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كُلَّمَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، طُلِّقَتْ بِكُلِّ دُخُولٍ إِلَى أَنْ يَنتَهِيَ عَدَدُ الطَّلاَقِ؛ لأَنَّ:" مَا " مِنْ:" كُلَّمَا " مَعَ مَا بَعدَهُ مَصْدَرٌ، فَإِذَا قَالَ: كُلَّمَا دَخَلْتِ، فَمَعْنَاهُ: كُلُّ دُخُولٍ يُوجدُ مِنْكِ فَأنتِ بِهِ طَالِقٌ، وَ:" كُلُّ " مَعْنَاهُ الإِحَاطَةُ وُالعُمُومُ؛ فَلِذَلِكَ يَتَنَاولُ كُلَّ دُخُولٍ)[2].

وفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ باتِّفَاقٍ، وَجَاءَتَهَا الظَّرْفِيَّةُ مِنْ جِهَةِ:" مَا "، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا من ثَمَرَة رِزقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ [3]﴾.

وَالعَامِلُ فِي:" كُلَّمَا " وَمَا فِي حَيِّزِهَا يَتَعيَّنُ هُنَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقبَلَ المَعْنَى؛ لأَنَّهَا لاَ تَخْلُو من مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلاَ يَكُونُ تَالِيهُ وَجَوَابُهُ إِلاَّ فِعْلًا مَاضِيًا [4].

وَفِي:" مَا "وَجْهَانِ:

---

(١) الارتشاف ٤/١٨٩٠.

(٢) شرح المفصل ١/١٤.

(٣) من الآية (٢٥) من سورة البقرة.

(٤) الدر المصون ١/٢١٨، والهمع ٢/٤٩٩.

الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا، وَالجُمْلَةَ بَعْدَها صِلَةٌ لَهُ فَلاَ مَحَلَّ لَهَا ، وَالأَصْلُ: كُلَّ وَقْتِ رِزْقٍ، ثُمَّ عَبَّرَ عَنِ مَعْنَى المَصْدَرِ بـ:" مَا " وَالفِعْلِ، ثُمَّ أُنِيبَا عَنِ الزَّمَانِ، أَي: كُلَّ وَقْتِ رِزْقٍ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اسمًا نَكِرَةً بِمَعْنَى:" وَقْت " فَلاَ تَحتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى تَقدِيرِ:" وَقْتٍ "، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوضِعِ خَفْضٍ عَلَى الصِّفَةِ، فَتَحْتَاجُ إِلَى تَقدِيرِ عَائِدٍ مِنْهَا أي: كُلَّ وَقْتٍ رُزِقُوا فِيهِ(١).

وَهَذَا الوَجْهُ بَعِيدٌ؛ لأَنَّ ادِّعَاءَ حَذْفِ عَائِدِ الصِّفَةِ وُجُوبًا لَمْ يَرِدْ مُصَرَّحًا بِهِ فِي شَيْءٍ من أَمثِلَةِ هَذَا التَّركِيبِ.

وَالوَجْهُ الأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لكَثْرَةِ مَجِيءِ الْمَاضِي بعْدهَا، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ (٢)﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَشوا فِيهِ (٣)﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ من قومِهِ سَخِروا مِنْهُ (٤)﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوتُهُم لتغفرَ لَهُم جعلُوا (٥)﴾، وَأَنَّ:" مَا " المَصْدَرِيَّةَ التَّوقِيتِيَّةَ شَرطٌ من حَيْثُ الْمَعْنَى، فَمن هُنَا احْتِيجَ إِلَى جُمْلَتَينِ إِحْدَاهمَا مُرتَّبَةٌ عَلَى الأُخْرَى، وَلا يجوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً مِثْلَهَا فِي: مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ؛ لأَمْرَينِ: أَنَّ تِلْكَ عَامَّةٌ فَلاَ تَدخُلُ عَلَيْهَا أَدَاةُ الْعُمُومِ، وَأَنَّهَا لاَ تَرِدُ بِمَعْنَى الزَّمَانِ عَلَى الأَصَحِّ(٦).

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(الشَّرطُ الَّذِي لاَ يَقتضِي التَّكْرَارَ لَو انفَرَدَ إِذَا رُبِطَ بالفَاعِلِ مَا يَقتضِي التَّكْرَارَ ، وَأَمكَنَ تكْرَارَهُ وَكَانَ مُنَاسبًا، نَحْوَ قَولِكَ: كُلَّمَا أَجْنَبْتُ جَنَابَةً مِنْكِ،

---

(١)البغداديات ص ٢٧٧، والتبيان ٣٧/١، ومغني اللبيب ص ٢٠١، والهمع ٤٩٩/٢.

(٢) من الآية (٥٦) من سورة النساء.

(٣) من الآية (٢٠) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٣٨) من سورة هود

(٥) من الآية (٧) من سورة نوح

(٦) مغني اللبيب ص ٢٠٢.

فَإن اغتَسَلَتُ فِي الحَمَّامِ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ أَجْنَبَ ثَلاَثًا، وَاغْتَسَلَ لكُلِّ جَنَابَةٍ طُلِّقَتْ ثَلاَثًا، فَإِنْ أَجْنَبَ ثَلاَثًا، وَاغْتَسَلَ وَاحِدَةً، فَزَعَمَ أبُو يُوسُفَ أَنَّهَا تُطَلَّقُ ثَلاَثًا، وَقَالَ الفَرَّاءُ: قَولُ أَبِي يُوسُفَ غَلَطٌ.وَإِنْ لَم يَكُنْ مُنَاسبًا نَحْوَ: كُلَّمَا دَعَوتَنِي، فَإِنْ سَقَطَ هَذَا الحَائِطُ فَعَبْدٌ من عَبِيدِي حُرٌّ، فَإِنْ دَعَاهُ ثَلاَثَ دَعوَاتٍ، وَسَقَطَ الحَائِطُ فِيهِ عِتْقُ ثَلاَثَةِ أَعبُدٍ، وَلاَ يَلزَمُ فِي غَيْرِ المُنَاسِبِ التَّكْرَارُ هَذَا مَذْهَبُ الفَرَّاءِ، وَأُصُولُ البَصْرِيِّيْنَ تَقْتَضِي التَّكْرَارَ فِي المَرْبُوطِ بالفَاءِ عَلَى مَا يَقتضِي التَّكْرَارَ إِذَا كَانَ الفَاعِلُ قَابِلًا سَواءٌ أَكَانَ مُنَاسِبًا أَمْ غَيرَ مُنَاسِبٍ.

وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرطِ إِلَّا مِمَّا يُمكِنُ فِيهِ التَّكْرَارُ إِذَا كَانَ بَعْدَ:" كُلَّمَا " وَمُتعَلِقِهَا، وَ:" كُلَّمَا " فِي هَذَا مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَالعَامِلُ مَحذُوفٌ يَدلُّ عَلَيهِ جَوَابُ الشَّرطِ وَتَقْدِيرُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا كَانَ كَذَا،وَ:" مَا " هِيَ المَصْدَرِيَّةُ التَّوقِيتِيَّةُ، وَلاَ تَأْتِي إِلاَّ بمَعْنَى العُمُومِ، وَ:" كُلٌّ " الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لِتَأكِيدِ العُمُومِ، وَ:" مَا " التَّوقِيتِيَّةُ شَرْطٌ من جِهَةِ المَعْنَى منْتَصِبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ.

وَزَعَمَ ابنُ عُصْفُورٍ، وَشَيْخُنَا أَبُو الحَسَنِ الأُبَّذِيُّ أَنَّ:" كُلَّمَا " مَرفُوعَةٌ بالابتدَاءِ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ و:" مَا " نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ، وَالعَائِدُ عَلَى المَوصُوفِ مَحْذُوفٌ، وَجُملَةُ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ فِي مَوضِعِ الخَبَرِ، قَالَا: وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ غَيرُ الابتداءِ، فَالتَّقْدِيرُ: كُلُّ وَقْتٍ أَجْنَبْتُ جَنَابَةً فِيهِ مِنْكِ جَنَابَةً، فَإِن اغتَسَلَتُ فِي الحَمَّامِ بَعْدَهُ، فَعَبْدِي حُرٌّ، لاَبُدَّ من ذَلِكَ لتَرْبِطَ الصِّفَةَ بالموصُوفِ، وَالخَبَرَ بالمُخْبَرِ عَنْهُ، وَتَكُونَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ مُستَحِقَّةً بكُلِّ جَنَابَةٍ أَجْنَبتَهَا نَاسَبَ فِعْلَ الشَّرْطِ أَو لَم يُنَاسِبْ)[1].

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ مَا زَعَمَهُ ابنُ عُصْفُورٍ وَالأُبَّذِيُّ، قَالَ:(وَأَقُولُ: المُستَقَرُ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ أَنَّ:" كُلَّمَا " هَذِهِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّكْرَارَ لاَ يَلِيهَا إِلاَّ فِعْلٌ مَاضِي اللَّفظِ،

(١) الارتشاف ١٨٨٨/٤، ١٨٨٩.

وَالعَامِلُ فِيهَا مُتَأَخِّرٌ فِعْلٌ مَاضٍ أيضًا، وَمَن ادَّعَى غَيرَ هَذَا من التَّرْكِيبِ يَحتَاجُ إِلَى أَن يَستدِلَّ بسَمَاعٍ من العَرَبِ)[1].

ونقَلَ نَاظِرُ الجَيْشِ والبَغْدَادِيُّ رَدَّهُمَا من جِهَةِ السَّمَاعِ والقِيَاسِ:

أمَّا السَّمَاعُ: فَالمَحفُوظُ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ نَصْبُ:" كُلَّمَا " هَذِهِ والقُرْآنُ العَزِيزُ مَملُوءٌ من ذَلِكَ وَكَذَا أَشْعَارُ العَرَبِ، وَلَم يُسْمَعْ مِن العَرَبِ الرَّفْعُ بَل النَّصْبُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ؛ لأَنَّ:" كُلَّا " مُضَافَةٌ إِلَى:" مَا " الظَّرْفِيَّةِ وَالعَامِلُ فِي هَذَا الظَّرْفُ هُوَ الفِعْلُ الوَاقِعُ جَوَابًا لـ:" بَدَّلْنَاهُمْ " عَامِلٌ فِي:" كُلَّمَا " من قَولِهِ تَعَالَى:﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودهمْ بَدَّلْنَاهُمْ [2]﴾، وَالفِعْلُ بَعْدَ:" كُلَّمَا " فِي مَوضِعِ صِلَةِ:" مَا " الظَّرْفِيَّةِ لاَ فِي مَوضِعِ الصِّفَةِ.

أمَّا القِيَاسُ: فَإِنَّهُ لَو كَانَتْ:" مَا " نَكِرَةً مَوصُوفَةً للَزِمَ من ذَلِكَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ النَّكِرَةَ المَوصُوفَةَ إِنَّمَا تتقَدَّرُ بشِيْءٍ لأَنَّهَا مُبهَمةٌ فَلا دَلالَةَ فِيهَا عَلَى أنَّ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ وَقْتٌ؛ لأَنَّ العَامَ لاَ دَلالَةَ لَهُ عَلَى تَعْيِينِ بَعْضِ أفْرَادِهِ، فَتَقْدِيرُ أنَّ:" مَا " بِمَعْنَى: وَقْتٌ لَيْسَ بشِيْءٍ؛ لأنَّ:" مَا " إِذَا كَانتْ نَكِرَةً دَلالَةَ لَهَا عَلَى تَعْيِينِ أنَّ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ وَقْتٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَو كَانَ الفِعْلُ وَاقِعًا صِفَةً للَزِمَ أنْ يَعُودَ مِنهُ ضَمِيرٌ عَلَى المَوصُوفِ وَلاَ يُحْذَفُ إلاَّ قَلِيلًا، ولِم يُوجَدُ فِي جَمِيعِ استِعْمَالاتِ:" كَلَّمَا " ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى المَوصُوفِ، فَدَلَّ عَلَى أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ بصِفَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ صِلَةُ:" مَا" و:" مَا " حَرْفٌ فَلاَ يَعُودُ عَلَيهَا ضَمِيرٌ[3].

---

(١) الارتشاف ٤/١٨٩٠.

(٢) من الآية (٥٦) من سورة النساء.

(٣) تمهيد القواعد ٩/٤٤٢٦ : ٤٤٣٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ٤/٢٤٤.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

زَعَمَ ابنُ عُصْفُورٍ، وَالأُبَّذِيُّ أَنَّ:" كُلَّمَا " مَرفُوعَةٌ بالابتدَاءِ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ و:" مَا " نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ، وَالعَائِدُ عَلَى المَوصُوفِ مَحْذُوفٌ، وَجُملَةُ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ فِي مَوضِعِ الخَبَرِ.

وَالصَّوَابُ في هذا قَولُ أَبِي حَيَّانَ إنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ لأَنَّ:" كُلًّا" مُضَافَةٌ إِلَى:" مَا " الظَّرْفِيَّةِ وَالعَامِلُ فِي هَذَا الظَّرْفُ هُوَ الفِعْلُ الوَاقِعُ جَوَابًا لَهَا.وَحُجَّتُهُ في ذلك السَّمَاعُ وَالقِيَاسُ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ

عَوْدَةُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الاسمِ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ الوَاقِعَ بَعْدَ : " أَفْعَل التَّفْضِيلِ "

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَضَمِيرُ الاثنَينِ وَضَمِيرُ الإِنَاثِ، بَعْدَ أَفْعَل التَّفْضِيلِ كَـ هُوَ بَعْدَ غَيرِهِ، تَقُولُ: هَذَا أَنْبَلُ الرَّجُلَينِ وَأَفْضَلُهُمَا، وَهَذِهِ أَحْسَنُ النِّسْوَةِ وَأَجْمَلُهُنَّ، وَادَّعَى ابنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ يَأْتِي مُفْرَدًا مُذَكَّرًا كثيرًا مُستدِلًّا بِمَا لاَ دَلِيلَ فِيْهِ، فَأَجَازَ: زَيْدٌ أَنْبَلُ الرَّجُلَينِ وَأَفْضَلُهُ، وَهِنْد أَحْسَنُ النِّسَاءِ وَأَجْمَلُهُ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(الضَّمِيرُ)، هُوَ: مَا دَلَّ عَلَى تَكَلُّمٍ، نَحْوَ: "أنا "، و:" نَحْنُ "، أو مُخَاطَبٍ، نَحْو:" أَنْتَ "، و:" أَنْتُمَا "، أَوَ غَائِبٍ، نَحْوَ: " هُوَ "، و:" هُمَا "' تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ، أَوْ مَعْنًى، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى [2]﴾، أَوْ حُكْمًا، نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ [3].

وَالضَّمِيرُ بمَعْنَى: المُضْمَرِ، كـ: قَتِيلٍ " بمَعْنَى:" مَقْتُولٍ "، وَالمُضْمَرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإِضْمَارِ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ إِمَّا مِنَ الإِخْفَاءِ وَالسَّتْرِ، كَقَوْلِهِم: أَضْمَرَ الشَّيْءَ في نَفْسِهِ، إِذَا أَخفَاهُ، وَمِنهُ قَولُ الأَعْشَى :

---

(١) الارتشاف ٢/٩١٥، ٩١٦.

(٢) من الآية (٨) من سورة المائدة.

(٣)التعريفات، للجرجاني ص١٨٢، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب ص٦٧٥، والصفوة الصفية، للنيلي ١/٥٨٦، وشذور الذهب ص ١٦٨.

أَرَانَـــا إِذَا أَضْـــمَرَتْكَ الـــبِلاَ دُ نُجْفَـــى وتُقْطَـــعُ مِنَّـــا الـــرَّحِمْ[1]

وَإِمَّا مِنَ الإِضْمَارِ الَّذِي هُوَ الهزَالُ، كقولِهم: تَضْمِيرُ الخَيْلِ، أي: خَفِيفُ اللَّحمِ ؛ لأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَالتَّاءِ فِي:" قُمْتُ "، وَالياءِ فِي:" غُلاَمِي "[2].

وَفَائِدَةُ الضَّمِيرِ فِي الكَلاَمِ: الإِيجَازُ وَالاختصَارُ، وَإِزَالَةُ اللَّبْسِ، أَمَّا الاختصَارُ فَنَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، سَدَّ مَسَدَّ قَولِهِ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا.

أَمَّا إِزَالَةُ اللَّبْسِ: فَإِنَّكَ تَقُولُ عن نَفْسِكَ إِذَا كَانَ اسْمُكَ زَيْدًا مَثَلًا: زَيْدٌ فَعَلَ ذَاكَ، فَيُظَنُّ غَيْرُكَ، فَجُعِلَ عِوَضهُ: أَنَا فَعَلْتُ ذَاكَ[3].

وَلاَبُدَّ للضَّمِيرِ من مُفَسِّرٍ يُبيِّنُ مَا يُرَادُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لمُتَكَلِّمٍ أَو مُخَاطبٍ، فَمُفَسِّرُهُ المُشَاهَدَةُ.

وأَمَّا ضَمِيرُ الغَائِبِ فَعَارٍ عَنِ المُشَاهَدَةِ، فَاحْتِيجَ إِلَى مَا يُفَسِّرُهُ[4].

وَأَصْلُ المُفَسِّرِ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا؛ لِيُعْلَمَ المَعْنِيُّ بالضَّمِيرِ عِندَ ذِكْرِهِ بَعْدَ مُفَسِّرِهِ، وأَنْ يَكُونَ الأَقْرَبَ، نَحْوَ: لَقِيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا يَضْحَكُ، فَضَميرُ:" يَضْحَكُ " عَائِدٌ على:" عَمْرٍو " ولاَ يَعُودُ عَلَى:" زَيْدٍ " إلاَّ بِدَليلٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

---

(١) البيت من المتقارب، في ديوانه ص ٤١، وكتاب العين ، للخليل ٢٢٣/٣، والكامل، للمبرد ٢٣٠/٣، والتهذيب، للأزهري ٣٧/١٢ (ض، م، ر)، ودرة الغواص، للحريري ص ٨٧، وأساس البلاغة، للزمخشري ٥٨٦/١ (ض، م، ر)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤٧٣/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَضْمَرَتْكَ " على أن:" أَضْمَرَ " بمعنى أخفى وستر.

(٢) اللباب ٤٧٣/١، والصفوة الصفية ٥٨٦/١، وشرح ألفية ابن معطٍ، لابن القوَّاس ٦٤٥/١.

(٣) اللباب ٤٧٤/١، والبديع في علم العربية، لابن الأثير ١٦/٢، والصفوة الصفية ٥٨٦/١.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ٨٤/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥٦/١، والارتشاف ٩٤١/٣، والهمع ٢١٨/١.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ [1]﴾، فَضَمِيرُ:" ذُرِّيَّتِهِ " عَائِدٌ عَلَى:" إِبْرَاهِيمَ " – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – وهُوَ غَيْرُ الأَقْرَبِ؛ لأَنَّهُ المُحَدَّثَ عَنْهُ من أَوَّل القِصْةِ إِلَى آخِرها.

وَهَذَا المُفَسِّرُ إِمَّا مُصَرَّحٌ بِلَفْظِهِ، وهُو الغَالِبُ، نَحْوَ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ.

أَوْ بِمَا يَدَلُّ عَلَيْهِ حِسًّا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي[2]﴾، إِذْ لَم يَتَقَدَّم التَّصْرِيحُ بِلَفْظِ:" زليخا " لكَونِهَا كَانت حَاضِرَةً.

أَوْ عِلْمًا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ[3]﴾، أَي: القُرْآن.

أَوْ جُزْئه، أَوْ كُلَّه، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا [4]﴾، أَي: المُكْنُوزَاتُ الَّتِي بَعْضُهَا الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ.

أَوْ نَظِيره، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلاَ يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ [5]﴾، أَي: عُمُرُ مُعَمَّرٍ آخَر.

أَوْ مُصَاحَبه بوَجْهٍ مَا، كَالاستِغْنَاءِ بِمُسْتَلْزِمٍ عن مُسْتلزَمٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاء إِلَيْهِ [6]﴾، فالضَّمِيرُ فِي:" إِلَيْهِ " عَائِدٌ إِلَي:" العَافِي " الَّذِي استَلْزَمَهُ:" عُفِيَ "، كـ:"أَنَا، وأنتَ، وَهُوَ " أو لِمُخَاطَبٍ تَارةً، ولِغَائبٍ أُخْرى وهو:" الألِفُ، والوَاوُ، والنُّون "[7].

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة يوسف.

(٣) الآية (١) من سورة القدر.

(٤) من الآية (٣٤) من سورة التوبة.

(٥) من الآية (١١) من سورة فاطر.

(٦) من الآية (١٧٨) من سورة البقرة.

(٧) شرح التسهيل ١٥٧/١، والهمع ٢١٩/١.

وَتَخْتَصُّ ضَمَائِرُ التَّكَلُّمِ والخِطَابِ بالعُقَلاَءِ، وَأَمَّا ضَمَائِرُ الغَيبَةِ فَتَصْلُحُ للعُقَلاَءِ وَغَيرِهِم، إلاَّ: الواو، وَ: هُم، فَتختَصَّانِ بالعُقَلاَءِ من الذُّكُورِ، فَلاَ يَصِحُّ أن يُقَالَ: النُّقُودُ صُرِفُوا لأَرْبَابِهِم، وَالصَّوابُ: النُّقُودُ صُرِفَت لأَرْبَابِهَا، وَلاَ يَصِحُّ أن يُقَالَ: البَنَاتُ لاَ يَستَطِيعُونَ أن يُفَارِقُوا أُمَّهَاتِهِم، وَالصَّوابُ: البَنَاتُ لاَ يَستَطِعْنَ أن يُفَارِقْنَ أُمَّهَاتِهِنَّ(١).

وَلاَ يَخلُو ضَمِيرُ الغَيْبَةِ أَن يَعُودَ عَلَى مُفْرَدٍ أو مُثَنًى أو جَمْعٍ.

فَإِنْ عَادَ عَلَى مُفْرَدٍ أو مُثَنًى، كَانَ عَلَى حَسبِ مَا يَعُودُ عَلَيهِ من إِفرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ، نَحوَ: هِندٌ ضَرَبْتُهَا، وَالهِندَانِ ضَرَبْتُهُمَا.

وَإِنْ عَادَ عَلَى جَمْعٍ، فإن كَانَ جَمْعَ سَلاَمَةٍ لمُذَكَّرٍ، فَلاَ يَجوزُ إلاَّ بالوَاوِ، نَحْوَ: الزَّيدُونَ خَرَجُوا.

وَإِنْ كَانَ لمُؤَنَّثٍ عَاقِلٍ، جَازَ الجَمْعُ وَهُوَ كَثِيرُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ (٢)﴾، وَالهِندَاتُ خَرَجْنَ، وَجَازَ الإِفْرَادُ، نَحْوَ: الهِندَاتُ خَرَجَتْ.

وَإِنْ كَانَ لغَيرِ العَاقِلِ، جَازَ فِي الضَّمِيرِ الإِفْرَادُ، وَهُوَ الأَوْلَى، مِثْل: الشَّجَرَاتُ ارتَفَعَتْ، وَجَازَ الجَمْعُ، نَحْوَ: الشَّجَرَاتُ ارتَفَعْن.

وَأَمَّا جَمْعُ التَّكسِيرِ لمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، فَيَجُوزُ فِي الضَّمِيرِ الجَمْعُ، نَحْوَ: الرِّجَال خَرجُوا، وَيَجُوزُ الإِفْرَادُ، نَحْوَ: الرِّجَال خَرَجَتْ، وَمِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ (٣)﴾.

---

(١) المختصر في النحو، لنافع الجوهري الخفاجي ص ٢٨.

(٢) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٣) الآية (١١) من سورة المرسلات.

وَإِنْ كَانَ لغَيرِ عَاقِلٍ، جَازَ فِي الضَّمِيرِ الإِفْرَادُ، وَهُوَ الأَوْلَى، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ [١]﴾،

وَجَازَ الجَمْعُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا [٢]﴾.

وَإِنْ كَانَ لمُؤنَّثٍ عَاقِلٍ، جَازَ فِي الضَّمِيرِ الإِفْرَادُ، نَحْوَ: نَحْوَ قَولِ الشَّاعِرِ:

تَرَكْنَا الخَيْلَ وَالنَّعَمَ المُنَدَّى وَقُلْنَا للنِّسَاءِ بِهَا أَقِيْمِي[٣]

وَجَازَ الجَمْعُ، نَحْوَ: النِّسَاءُ قُمنَ.

وَإِنْ كَانَ اسمَ جِنْسٍ فَيَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ مَفْرَدًا، مِثْل قَولِكَ: الشَّجَرُ قَطَعْتُهَا، وَالتِّينُ أَكَلْتُهَا.

وَأَمَّا اسمِ الجَمْعِ فإن كَانَ للعَاقِلِ، جَازَ فِي الضَّمِيرِ الجَمْعُ وَالإِفْرادِ، نَحْوَ: الرَّهْط خَرجُوا، وَالرَّكْب سَافَرُوا، وَالرَّهْط خَرَجَ، وَالرَّكْب سَافَرَ.

وَإِن كَانَ لغَيرِ العَاقِلِ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيهِ مُفْرَدًا، مِثْل قَولِكَ: الإِبلُ حَلَبْتُهَا[٤].

وَضَمِيرُ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ بَعْدَ:" أَفْعَل " التَّفْضِيلِ كَغَيْرِهِ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ، نَحْو: هَذَا أَكْرَمُ الرِّجَالِ وَأَفْضَلُهُمْ، وَأَكْرَمُ الرَّجُلَينِ وَأَحسَنُهُمَا، وَأَكْرَمُ النِّسَاءِ وَأَفْضَلُهُنَّ[١].

---

(١) الآية (٢) من سورة التكوير.

(٢) من الآية (٧٢) من سورة الأحزاب.

(٣) البيت من الوافر، بلا نسبة في: شرح الجمل، لابن عصفور ٥٥٦/٢، والمقرب، لابن عصفور ٣٠٣/١، والتذييل والتكميل ،لأبي حيان ١٥٧/٢، والبحر المحيط ،لأبي حيان ٤٩٣/٥، ٢٥٣/٧، والدر المصون، ٢٥٥/٧، وروح المعاني، للآلوسي ٤١٥/٧، ٢٨٨/١١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" قُلْنَا للنِّسَاءِ بِهَا أَقِيْمِي " حيث عاد الضمير المفرد وهو:" ياء المخاطبة " في:" أَقِيْمِي " على جمع الإناث:" النِّسَاءِ

(٤) شرح الجمل، لابن عصفور ٥٥٥/٢، ٥٥٦، والمقرب ٣٠٣/١، والتذييل والتكميل ١٥٥/٢، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش ٤٧٢/١، والهمع ١٩٨/١، والنحو الوافي، لعباس حسن ٢٦٣/١ .

وَأَجَازَ ابنُ مَالِكٍ فِيهِ الإفرَادَ، قَالَ:(وَمِن كَلاَمِ العَرَبِ: هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ؛ لأَنَّهُ بمَعْنَى: أَحْسَنُ فَتًى، فَأَفرَدَ الضَّمِيرَ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى).

ثُمَّ قَالَ:(وَيُعَامَلُ بذَلِكَ ضَمِيرُ الاثْنَينِ وَضَمِيرُ الإِنَاثِ بَعْدَ:" أَفْعَل " التَّفْضِيلِ كَثِيرًا، مِثَالُ ذَلِكَ فِي ضَمِيرِ الاثْنَينِ، قَولُ الشَّاعِرِ:

وَمَيَّـــةُ أَحْسَـــنُ الثَّقَلَـــيْنِ جِيـــدًا وَسَـــــالِفَةً وَأَحْسَـــــنُهُ قَـــــذَالاَ[٢]

وَقَالَ الآخَرُ:

شَـــرَّ يَوْمَيْهَـــا وَأَغْـــوَاهُ لَهَـــا رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلا[٣]

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي ضَمِيرِ الإِنَاثِ ما ورد في الحديث الشريف:" خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ : أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ "[١].

---

(١) الارتشاف ٩١٦/٢، والهمع ١٩٨/١، والنحو الوافي ٢٦٣/١.

(٢) البيت من الوافر، لذي الرمة، في ديوانه ص ٥١٦، والكامل، للمبرد ٥٥/٢، والخصائص، لابن جني ٤١٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩٦/٦، ، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٩/١، والارتشاف ٢٣٢٤/٥، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ص ٤٢٦، وتمهيد القواعد ٤٧٠/١، والهمع ١٩٩/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَأَحْسَنُهُ " حيث جاء الضمير مفردًا وهو:" الهاء " وهو عائد على المثنى: "الثَّقَلَيْنِ ".

(٣) البيت من الرمل، ينسب لبعض شعراء جديس، في: التنبيه والإيضاح، لابن بري ٢٤٧/٢، ولحسان بن تبع، في: ضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٩٥، وبلا نسبة في: معجم ديوان الأدب ١١٢/١، وسفر السعادة للسخاوي ٧٥٦/٢، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢، وتمهيد القواعد ٤٧٠/١.، وصدر البيت مَثَلٌ، ينظر: المستقصي في أمثال العرب ٢/ ١٣٠، ومجمع الأمثال ٣٥٩/١، وعَجُزُهُ مَثَلٌ أيضًا، ينظر: مجمع الأمثال ٣٠٤/١، يُضرَبُ مثلاً في إظهارِ البِرِّ في اللسان والفِعْلِ لِمَنْ يُرادُ به الغَوائِل.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ " حيث عاد الضمير المفرد وهو:" الهاء " في:" أَغْوَاهُ " وهو عائد على المثنى:" يَوْمَيْهَا ".

كَأَنَّهُ قَالَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: أَحَقٌّ هَذَا الضَّرْبُ، أو أَحْنَى مَنْ ذَكَرْتُ، فَهَذَا بَعْدُ أَفْعَل التَّفْضِيلِ، وَهُوَ كَثِيرٌ)[٢].

وأَوَّلَ أَبُو حَيَّانَ مَا استَدَلَّ بِهِ ابنُ مَالِكٍ.

قَالَ:(وَلاَ يَدُلُّ البَيتَانِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ المُثَنَّى يَعُودُ عَلَيهِ مُفرَدًا كَثيرًا عَلَى الإطلاَقِ؛ لأَنَّ هَذَا المُثَنَّى فِي البَيتَينِ لَيسَ مَعنَاهُ عَلَى التَّثنِيَةِ؛ لأَنَّ مَعنَى:" أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ " جَمعٌ، إذ مَعنَاهُ الخَلائق.

وَكَذَلِكَ:" شَرَّ يَوْمَيْهَا " يُرِيدُ: أَيَامَهَا، لاَ يُرِيدُ حَقِيقَةَ يَومَينِ اثنَينِ، فَهُوَ مِنَ المُثَنَّى الَّذِي يُرَادُ بِهِ الجَمعُ، لاَ يُرِيدُ بِهِ شَفْعُ الوَاحِدِ، فَلاَ يَجُوزُ: هَذَا أَحْسَنُ وَلَدَيْكَ وَأَنْبَلُهُ؛ إذ قَد مَنَعَ سِيْبَوَيْهِ القِيَاسَ عَلَى قَولِهِم: هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ، فَالقِيَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ من ذَلِكَ مُثَنًّى وَيُرَادُ بِهِ الجَمعُ أَوْلَى بالمَنعِ، فَكَيفَ يُقَاسُ عَلَيهِ المُثَنَّى الَّذِي يَشْفَعُ الوَاحِد؟)[٣].

أَمَّا قَولُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:" خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ "، فَقَالَ:(أَنَّهُ يَحتَمِلُ أن لاَ يَكُونَ لَفظَ الرَّسُولِ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – إذْ جَوَّزُوا النَّقلَ بالمَعنَى، وَيَحتَمِلُ أن يَكُونَ من تَحرِيفِ الأَعاجِمِ الرُّواةِ؛ وَقَد ذَكرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ قَولَهُم:"

---

(١) أخرجه البخاري، في:(صحيحه) ٤٨٦/٢، رقم ٣٤٣٤، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، و ٣/ ٣٥٨، رقم ٥٠٨٢، كِتَابُ النِّكَاحِ، و ٤٢٨/٣، رقم ٥٣٦٥، كِتَابُ النَّفَقَاتِ، ومسلم، في:(صحيحه) عن أبي هريرة (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) ١٩٥٨/٤، رقم ٢٥٢٧، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ)بَابُ مِنْ فَضَائِلِ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، والنسائي، في:(السنن الكبرى) ٢٣٩/٨، رقم ٩٠٨٥،كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ، باب رِعَايَة الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا.

(٢) شرح التسهيل ١٢٨/١، ١٢٩.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٢/٢.

هُوَ أَنْبَلُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ " لاَ يُقَاسُ عَلَيهِ ، فَلَو كَانَ كَثِيرًا كَمَا زَعَمَ المُصَنَّفُ لَقَاسَ عَلَيهِ سِيْبَوَيْهِ)[1].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

أَجَازَ ابنُ مَالِكٍ فِي ضَمِيرِ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ بَعْدَ:" أَفْعَل التَّفْضِيلِ "، الإفرَادَ، واستَدَلَّ بقَولِ العَرَبِ، نَثْرًا ونَظْمًا، والحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

وَأولَّ أبُو حَيَّانَ مَا استَدَلَّ بِهِ ابنُ مَالِكٍ، مستندًا في ذلك إلى أن سِيْبَوَيْهِ مَنَعَ القِيَاسَ عَلَى قَولِهِم: هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ، فَالقِيَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ من ذَلِكَ مُثَنًّى وَيُرَادُ بِهِ الجَمعُ أَوْلَى بالمَنعِ، فَكَيفَ يُقَاسُ عَلَيهِ المُثَنَّى الَّذِي يَشْفَعُ الوَاحِد. ، فَلَو كَانَ كَثِيرًا كَمَا زَعَمَ ابن مالك لَقَاسَ عَلَيهِ سِيْبَوَيْهِ.

وأرى أن جَوَازَ عَودِ الضَّميرِ عِلَى المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّ عَودِهِ عَلَى المُفْرَدِ، لَه وجهٌ من الصوابِ اسْتِنادًا إلى مَا حُكِيَ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ: هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ، وَأَحْسَنُ بَنِي أَبِيْهِ وَأَنْبَلُهُ؛ فأفردَ الضميرَ لأَنَّ هَذَا مَوضِع يَكْثُرُ فِيهِ الوَاحِدُ، كَقَولِكَ: هُوَ أَحْسَنُ فَتًى فِي النَّاسِ.....فَأفرَدَ الضَّميرَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى جَمْعِهِ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى قُوَّةِ اعتقَادِهِم أَحْوَالَ المَوَاضِعِ، وَكَيفَ مَا يَقَعُ فِيهَا أَلاَ تَرَى أَنَّ المَوضِعَ مَوضِعُ جَمعٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الأَوَّلِ لَفْظُ الجَمْعِ فَتُرِكَ اللَّفْظُ وَمُوجَبُ المَوضِعِ إِلَى الإِفْرَادِ؛ لأَنَّهُ مِمَّا يُؤْلَفُ فِي هَذَا المَكَانِ[2].

---

(١) التذييل والتكميل ٢/١٥٣.

(٢) الخصائص ٢/٤١٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٠، والأشباه والنظائر، للسيوطي ١/٤٠٩، ٤١٠.

الفَصْــلُ الثَّانِــي

الدَّعَاوَى البَاطِلَةُ

"عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ"

المَسْأَلَةُ الأُولى

حَذْفُ الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ العَائِدِ عَلَى المُبْتَدَأ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاعَ، فِي:" كُلِّ "، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي العُمُومِ بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا الفَرَّاءُ فِي نَقْلٍ، وَإِلاَّ الفَرَّاءُ، وَالكسَائِيُّ فِي نَقْلٍ آخَرَ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

إِذَا وَقَعَ خَبَرُ المُبتَدَأ جُمْلَةً فَإِمَّا أَن تَكُونَ الجُمْلَةُ نَفْسَ المُبتَدأ فِي المَعْنَى فَلاَ تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ [2]﴾، وَنَحْوَ: نُطْقِي اللهُ حَسْبِي[3].

فَإِنْ لَم تَكُن هِي المُبْتَدَأ فِي المَعْنَى فَلاَ بُدَّ فِيهَا من رَابِطٍ يَربِطُهَا بِالمُبتَدَأ، وَالرَّابِطُ المُتَّفَقُ عَلَيهِ خَمسَةُ أَشْيَاء:

الأَوَّلُ: ضَميرٌ يَرجِعُ إِلَى المُبتَدَأِ، نَحوَ: زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ.

الثَّانِي: تَكرارُ المُبتَدَأ بلفظِهِ، نَحْوَ: زَيدٌ قَامَ زَيدٌ، وكَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ [4]﴾، وقَولِهِ تَعَالَى:﴿ الْقَارِعَةُ الْقَارِعَةُ [5]﴾.

---

(١) الارتشاف ٣/١١٢٠.

(٢) الآية (١) من سورة الإخلاص.

(٣) أوضح المسالك ١/١٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٤٧٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠٤، والمقاصد الشافية ١/٦٤٠.

(٤) الآيتان (١، ٢) من سورة الحاقة.

(٥) الآيتان (١، ٢) من سورة القارعة.

الثَّالِثُ: الإشَارَةُ إِلَى المُبتَدَأ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ [(١)]﴾، فِي قِرَاءَةِ من رَفَعَ اللِّبَاسَ[(٢)].

الرَّابِعُ: عُمُومٌ يَدخُلُ تَحتَهُ المُبتَدَأُ، نَحوَ: زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وَقَولِ الشَّاعِرِ:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمُ وَلَكِـنَّ سَـيْرًا فِـي عِـرَاضِ المَوَاكِـبِ[(٣)]

الخَامِسُ : عَطْفُ جُمْلَةٍ بالفَاءِ فِيهَا ضَمِيرُ المُبتَدَأ عَلَى جُمْلَةٍ عَارِيَةٍ من الضَّمِيرِ، وَهِيَ خَبَرُ المُبتَدَأ، نَحْوَ: زَيْدٌ جَاءَتْ هِنْدٌ فَضَرَبَهَا، وَقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة الأعراف.

(٢) قرأ: ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ﴾، رفعًا، وقرأ: نافع، وابن عامر ،والكسائى:﴿ وَلِبَاسَ التَّقْوَىَ ﴾، نصبًا. ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٢٨٠.

(٣) البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي، في ديوانه ص ٤٥، وهو من شواهد: المقتضب ٧١/٢، وكتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ٦٤/١، ٨٤، وسر صناعة الإعراب ٢٦٥/١، والمنصف ٣/ ١١٨، وأسرار العربية ص ١٠٦، وشرح شواهد الإيضاح، لابن بري ص١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش٧/ ١٣٤، ٩/ ٤١٢، وشرح الألفية ، لابن الناظم ص ٥٠٩.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ " حيث إن رابط جملة الخبر بالمبتدأ هو العموم، فالقتال الذي هو المبتدأ فرد من أفراد القتال المنفى.

وَإِنْسَانُ عَينِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[1] [2]

وَالضَّمِيرُ الَّذِي يَكُونُ فِي خَبَرِ المُبتَدَأإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرفُوعًا، أو مَنْصُوبًا، ومَخْفُوضًا.

فَإِنْ كَانَ مَرفُوعًا لَم يَجُزْ حَذْفُهُ أصْلًا، إلاَّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، نَحْوَ: زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ القَائِمُ، فَـ:" القَائِمُ " خَبَرٌ لمُبْتَدأ مُضْمَرٍ.

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَخْفُوضًا بإضَافَةِ اسمٍ إِلَيهِ لَم يَجُزْ حَذْفُهُ، نَحْوَ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا بحَرْفِ جَرٍّ، فَإِنْ لَم يُؤَدِّ حَذْفُهُ إِلَى تَهيئَةِ العَامِلِ للعَمَلِ وَقَطْعِهِ عَنهُ جَازَ حَذْفُهُ، نَحْوَ: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ، أي: مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ.

وَإِنْ أَدَّي حَذْفُهُ إِلَى تَهيئَةِ العَامِلِ وَقَطْعِهِ عَنهُ لَم يَجُزْ حَذْفُهُ، نَحْوَ: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ، لاَ يَجُوزَ: زَيْدٌ مَرَرْتُ.

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِغَيرِ فِعْلٍ، نَحْوَ: زَيْدٌ كَأَنَّهُ أَسَدٌ، أو فِعْلٍ نَاقِصٍ، نَحْوَ: القَائِمُ كَأَنَهُ زَيْدٌ، أو تَامٍّ غَيرِ مُتَصَرِّفٍ، نَحْوَ: زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ، لَم يَجُزْ حَذْفُهُ[1].

---

(١) البيت من الطويل، لذي الرمة، في ديوانه ص ١٦٤، وهو من شواهد: مجالس ثعلب ص ٥٤٤، والمقرب ٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣٣/٤، وتمهيد القواعد ٩٧٦/٢، ٩٨٠، ومغني اللبيب ص ٥٠١والتصريح ١٦٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٣/١، ٣/ ١٩٦، ٤١٠

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" وَإِنْسَانُ عَينِي يَحْسِرُ المَاءُ ... فَيَبْدُو " حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبرًا عن المبتدأ وهي:" فَيَبْدُو "، لاشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدأ:" إِنْسَانُ "عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبرًا لخلوها من ذلك الضمير، وهي:" يَحْسِرُ المَاءُ ".

(٢) المقرب ٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣١/٤، ٣٢، والارتشاف ١١١٦/٣، وتمهيد القواعد ٩٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٣/١، ٢٠٤.

وَأَجَازَ الكسَائِيُّ، وَالفَرَّاءُ فِي أَحَدِ قَوْلَيهِ:" أَبُوكَ مَا أَحْسَنَ "(٢).

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ، فَفِيهِ آرَاءٍ:

الأَوَّلُ: المَنْعُ مُطْلَقًا، ولاَ يَجِيءُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ(٣).

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَلاَ يَحْسُنُ فِي الكَلاَمِ أن يَجْعَلَ الفِعْلَ مَبنيًّا عَلَى الاسمِ ولا يَذْكُرَ عَلاَمَةَ إِضْمَارِ الأَوَّل حَتَّى يَخْرُجَ من لَفْظِ الإعمَالِ فِي الأَوَّل ومن حَالِ بِنَاءِ الاسمِ عَلَيهِ ويَشْغَلَهُ بغَيرِ الأَوَّل حَتَّى يمتنِعَ من أَن يَكُونَ يَعْمَلُ فِيهِ، وَلكنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الشِّعرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الكَلاَمِ، قَال الشَّاعِرِ، وَهُوَ أَبُو النَّجْمِ العِجْلِيُّ:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٤)

فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَهُوَ بمَنزِلَتِهِ فِي غَيرِ الشِّعرِ؛ لأَنَّ النَّصْبَ لاَ يَكْسِرُ البَيتَ ولا يُخِلُّ بِهِ تَرْكُ إِظْهَارِ الهَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ غَيرُ مَصْنُوعٍ)(٥).

---

(١) المقرب ٨٣/١، وشرح الجمل ٣٣٣/١، ٣٣٤، والتذييل والتكميل ٤٠/٤، ٤١، والارتشاف ١١١٩/٣.

(٢) التذييل والتكميل ٤٠/٤، ٤١، والارتشاف ١١١٩/٣، والهمع ٣١٨/١.

(٣) المقرب ٨٣/١، وشرح الجمل ٣٣٣/١، والتذييل والتكميل ٤٢/٤، والارتشاف ١١١٩/٣، والهمع ٣١٨/١.

(٤) البيتان من الرجز، في ديوانه ص٢٥٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٥، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٤، وأمالي ابن الشجري ٩/١، ١٣٩، ٧٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢، ٩٠/٦، وضرائر الشعر ١٧٦، والتذييل والتكميل ٤٠/٤، والارتشاف ١٩٥٦/٤، وتمهيد لقواعد ٩٨٦/٢، ٩٨٠، ومغني اللبيب ص ٢٠١، ٤٩٨، ٦١١، ٦٣٣.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ " حيث حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، تقديره:" لَمْ أَصْنَعه ".

(٥) الكتاب ٨٥/١.

الثَّانِي: الجَوَازُ مُطْلَقًا، يَجُوزُ أن تَقُولَ: زَيْدٌ ضَرَبتُ، فِي الاختِيَارِ، وَهُوَ قَولُ هِشَامٍ(١).

الثَّالِثُ: يَجُوزُ بِشَرْطٍ: أَن يَكُونَ المُبْتَدَأُ:" كُلًّا "، أو:" كِلا "، أو:" كِلْتَا "، أو اسمَ استفهامٍ.

وَنَقَلَ ابنُ مَالِكٍ الإجمَاعَ عَلَى ذَلِكَ(٢).

قَالَ:(فَإِنْ كَانَ العَائِدُ مَفْعُولًا، وَكَانَ المُبتَدَأُ:" كُلًّا " جَازَ الحَذْفُ وَبَقَاءُ المُبتَدَأ مُبْتَدَأ بِلاَ خِلاَفٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابنِ عَامِرٍ:﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى(٣)﴾، وَمِثْلُهُ قَولُ أَبِي النَّجْمِ، أَنْشَدَهُ سِيْبَوَيْهِ:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وَكَذَا إِذَا كَانَ المُبتَدَأُ شَبِيهًا بـ:" كُلٍّ " فِي العُمُومِ، أو الافْتِقَارِ إِلَى مُتَمِّمٍ للمَعْنَى، نَحْوَ:" امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيْرٍ أُجِيبُ، وآمِرٌ بخَيْرٍ وَلَو كَانَ صَبِيًّا أُطِيعُ ".

وَكَذَا المُشَبَّهُ:" كُلًّا " بِالافْتِقَارِ إِلَى مُتَمِّمٍ دُونَ عُمُومٍ، كَقَولِ امرِئ القَيْسِ:

فَثَوبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ(٤)

---

(١) التذييل والتكميل ٤٣/٤، والارتشاف ١١١٩/٣، والهمع ٣١٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٣١٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٥/١، ٣٤٦، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٢٧٠.

(٣) من الآية (٢٦) من سورة الأعراف.

قرأ ابن عامر:﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾، بالرفع، وقرأ الباقون :﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾، نصبًا. السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٦٢٥، وحجة القراءات، لابن زنجلة ص ٦٩٨.

(٤) عجز بيت من المتقارب، في ديوانه ص ١٥٩، ويُروى فيه:

فَلَمّا دَنَوْتُ تَسَدّيْتُهَا فَثَوْباً نَسِيتُ وَثَوْباً أَجُرْ

وَكَقَولِ النَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ:

فَيَـــومٌ عَلَينَـــا وَيَـــومٌ لَنَـــا وَيَـــومٌ نُسَـــاءُ وَيَـــومٌ نُسَـــرُّ (١))(٢)

قَالَ الفَرَّاءُ(٣):(وَمِمَّا يُشْبِهُ الاستفهَامَ مِمَّا يُرفَعُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْـهُ الفِعْلُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيهِ قَولُهُم: كُلُّ النَّاسِ ضَرَبْتُ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي:" كُلٍّ " مِثْل مَعْنَى: هَلْ أَحَدٌ إِلاَّ ضَرَبْتُ، وَمِثْل مَعْنَى: أَيُّ رَجُلٍ لَمْ أَضْرِبْ، وَأَيُّ بَلْدَةٍ لَمْ أَدْخُلْ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كُلُّ النَّاسِ ضَرَبْتُ، كَانَ فِيهَا مَعْنَى: مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلاَّ قَدْ ضَرَبْتُ، وَمَعْنَى: أَيّهُمْ لَمْ أَضْرِبْ، وَأَنْشَدَنِي أَبُو ثَرْوَانَ(٤) :

وعليها فلا شاهد فيه ، وهو من شواهد: الكتاب ٨٦/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٦، وتحصيل عين الذهب، ص ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١، ٧٢/٢، ونتائج الفكر ص ٣٣٨، وشرح الكافية ، للرضي ٢٤٠/١، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٣، وتمهيد القواعد ٩٢٩/٢، ومغني اللبيب ص ٤٧٢، ٦٣٣، والأشباه والنظائر ١٢٧/٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" فَثَوبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ " حيث حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، تقديره:" فَثَوبٌ نَسِيتُهُ وَثَوْبٌ أَجُرُّهُ ".

(١) البيت من المتقارب، وهو في: ديوانه ص ٦٥، وهو من شواهد: الكتاب ٨٦/١، والإغفال ٢١٢/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٦، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٣، ٣٨/٤، ٤٧، وتمهيد القواعد ٩٢٤/٢، ٩٨٥، ٦/ ٢٩٢٤، ٢٩٧٤، ٧/ ٣٣٣٣، وتخليص الشواهد ص ١٩٣، والمقاصد النحويَّة ٣٧٦/١،

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" وَيَومٌ نُسَاءُ وَيَومٌ نُسَرُّ " حيث حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، تقديره: وَيَومٌ نُسَاءُ فِيهِ وَيَومٌ نُسَرُّ فِيهِ.

(٢) شرح التسهيل ٣١٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٥/١، ٣٤٦.

(٣) معاني القرآن ١٣٩/١، ١٤٠، ٩٢/٢ ، ٢٤٢ .

(٤) أبو ثروان العلكي من بني عكل،أعرابي فصيح تعلم في البادية ، له كتاب (خلق الإنسان) و كتاب (معاني الشعر). تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٠/٣.

وَقَـالُوا تَعَرَّفْهَـا المَنَـازِلَ مِـن مِنًـى وَمَـا كُـلُّ مَـنْ وَافَـى مِنًـى أَنَـا عَـارِفُ[1]

سْمَعْ أَحَدًا نَصَبَ:" كُلًّا "، قَالَ: وأنشدونا:

وَمَـا كُـلُّ مَـنْ يَظُنُّنِـي أَنَـا مُعْتِـبٌ وَمَـا كُـلُّ مَـا يُـرْوَى عَلَـيَّ أَقُـولُ[2]

وَلاَ تَتَوَهَّم أَنَّهُم رَفَعُوهُ بالفِعْلِ الَّذِي سَبَقَ إليهِ لأَنَّهُم قَدْ أَنْشَدُونَا:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

رَفْعًا، وَأَنْشَدَنِي أَبُو الجَرَّاحِ[3]:

أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضا

أم هكذا بينهما تعريضا

---

(١) البيت من الطويل، لمزاحم العقيلي، في شعره ص ١٠٥، وفي الكتاب ٧٢/١، ١٤٦، وتحصيل عين الذهب ص ٦٩، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٥٢، والتصريح ٢٦٦/١، وبلا نسبة في:كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ص ٢٨٣، والخصائص ٢/ ٣٥٤، ٣٧٦، وشرح شواهد الإيضاح، لابن بري ص ١٥٤، وضرائر الشعر ص ١٣٩، وشرح التسهيل ٣٧٠/١، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ١٠٥،والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤، وتمهيد القواعد ١١٩٣/٣ .

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" أَنَا عَارِفُ " حيث حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ، تقديره:" أَنَا عَارِفُهُ ".

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: كتاب العين ١٥٢/٨، وغريب الحديث، لأبي عبيد بن سلام ٥١٦/٥، وكتاب الألفاظ، لابن السكيت ١٨١/١، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٤، والصحاح ٢١٦٠/٦، ومقاييس اللغة ٣٦٣/٣، والتنبيه والإيضاح، لابن بري ٢٨١/٥.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" وَمَا كُلُّ مَا يُرْوَى عَلَيَّ أَقُولُ " حيث حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، تقديره:" أَقُولُهُ ".

(٣) أبو الجراح العقيلي ، من فصحاء الأعراب ، وأحد الذين حضروا المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي ، وقد وافق الكسائي. ، تنظر ترجمته في : الفهرست ، لابن النديم ص ٧٠.

كِلاهُمَا أَجِدُ مُسْتَرِيضا[1]

فَرَفَعَ:" كُـلًّا " وَبَعدَهَا:" أَجِـدُ "؛ لأَنَّ المَعنَـى: مَـا مِنهُمَـا وَاحِـدٌ إلا أَجِـدُهُ هَيِّنًـا مُسْتَرِيضًا)[2].

وَقَدْ أَبْطَلَ أَبُو حَيَّانَ دَعْوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاعَ فِي:" كُلٍّ ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي العُمُومِ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاعَ،فِي:" كُلٍّ "، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي العُمُومِ بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ إلا الفَرَّاءُ فِي نَقْلٍ، وَإلا الفَرَّاءُ، وَالكسَائِيُّ فِي نَقْلٍ آخَرَ[3])[4].

(١) رجز، يُنسب: لحميد الأرقط، في: المحكم ٢٤٦/٨، ، وإلى الأغلب العجلي، في :الصحاح ١٠٨١/٦، والتنبيه والإيضاح، لابن بري ٨٥/٣، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ص ٥٨، وضرائر الشعر ص ١٣٩، والتذييل والتكميل ٤٣/٤، وتمهيد القواعد ٩٨٩/٣.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" كِلاَهُمَا أَجِدُ " حيث حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ، تقديره:" أَجِدُهُ ".

(٢) معاني القرآن ١٣٩/١، ١٤٠.

(٣) جاء في التذييل والتكميل ، لأبي حيان ٤٥/٤ :(وأجاز الكسائي والفراء : كلهم ضربت ، ورجل ضربت أفضل من رجل تركت ، لن كلًا إحاطة ، إذا قلت : كلهم ضربت ، فمعناه : لم يبق أحد إلا ضربت ، فلما صار المعنى يصير إلى النكرة ، صار الفعل كأنه صلة للنكرة ، وكذلك النكرات كلها).

(٤) الارتشاف ١١٢٠/٣.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ إنَّ دَعْوَى ابْنِ مَالِكٍ باطلة ، إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهذا إلا الفَرَّاءُ فِي نَقْلٍ، وَإلا الفَرَّاءُ، وَالكسَائِيُّ.

وَلَكِنَّ نَاظِرَ الجَيْشِ لَهُ رَأْيٌ آخَر عَلَى صِحَّةِ هَذَا الإِجْمَاعِ.

قَالَ:(وَدَعْوَى المُصَنِّفِ – ابن مَالِكٍ –الإِجْمَاعُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ لاَ يُنْكَرُ؛ لأَنَّ هَذِهِ القِرِاءةَ ثَابِتَةٌ بالإِجْمَاعِ، وَلَيسَ لَهَا مَحمَلٌ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، فَلاَ يُمكِنُ أَنْ يَدفَعَ ذَلِكَ بَصْرِيٌّ ولاَكُوفِيٌّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَدَقَ أَنَّ الضَّمِيرَ حُذِفَ من الجُملَةِ الوَاقِعَةِ خَبر:" كُلِّ "بإِجْمَاعٍ، يَعنِي أَنَّ أَحَدًا لاَ يَسَعهُ المُخَالَفَة فِي ذَلِكَ)[1].

وعليه يكون الرأي الراجح والصواب في المسألة ،هو ما ذهب إليه ابن مالك، وهو ما أيده فيه نَاظِرُ الجَيْشِ، وذلك لثبوت هَذِهِ القِرِاءِة بالإجماع .

---

(١) تمهيد القواعد ٣/٩٩١.

المَسْأَلَةُ الثَّانيةُ

عَمَلُ:" مَا " عَمَلَ:" لَيْسَ "

َالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَتَعمَلُ:" لاَ " أَيضًا عَمَلَ:" مَا "، وَعَمَلُهَا قَلِيلٌ بخِلاَفِ عَمَلِ:" إنْ "، وَدَعوَى ابنِ مَالِكٍ العَكْسَ بَاطِلَةٌ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

تَعْمَلُ:" إنْ " عَمَلَ:" مَا "، وَهُوَ الصَّحِيْحُ، والدَّلِيْلُ عَلَى ذَلِكَ القِيَاسُ وَالسَّمَاعُ.

أَمَّا القِيَاسُ: أَنَّهَا شَارَكَتْ:" مَا " فِي النَّفْيِ، وَفِي دُخُولِهَا عَلَى المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَفِي نَفْيِ الحَالِ.

وَأَمَّا السَّمَاعُ: فَقَولُ العَرَبِ فِي نَثْرِهَا وَسِعَةِ كَلاَمِهَا وَنَظْمِهَا، فَمِنَ النَّثْرِ: إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّك، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، حَكَى ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ عَنْ أَهْلِ العَالِيَةِ، وَسَمِعَ أَعْرَابِيًا يَقُولُ: إِنَّا قَائِمًا، يُرِيْدُ: إِنْ أَنَا قَائِمًا.

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ:﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ [2]﴾.

وَمِنَ النَّظْمِ، قَولُ الشَّاعِرِ:

إنْ هُـوَ مُسْـتَوليًا عَلَـى أَحَـدٍ إلا عَلَـى أَضْـعَفِ الْمَجَـانِينِ[3]

---

(١) الارتشاف ١٢٠٨/٣.

(٢) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف. رسم المصحف: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾. تنظر: قراءة ابن جبير في :المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٣) البيت من المنسرح، بلا نسبة في: الأزهية ص ٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، وشرح التسهيل ٣٧٥/١، وشرح الألفية ، لابن الناظم ١٠٩، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣، والمقاصد الشافية ٢٩٥/١، ٢٥٣/٢، والمقاصد النحوية ٤٦٠/١، والتصريح٢٧١/١، والهمع ٣٩٥/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" إنْ هُوَ مُسْتَولِيًا" حيث عملت:" إنْ " عمل:" لَيْسَ ".

وَقَولُ الآخَرِ:

إِنِ الْمَـرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا[1]

وَتَعمَلُ:" لاَ " أَيضًا عَمَلَ:" مَا "، وَعَمَلُهَا قَلِيلٌ بِخِلاَفِ عَمَلِ:" إِنْ "[2].

وَادَّعَى ابنُ مَالِكٍ أَنَّ عَمَلَ:" إِنْ " قَلِيلٌ، وَأَنَّ عَمَلَ:" لا " كَثِيرٌ.

قَالَ:(وَتُلْحَقُ بِهَا:" إِنْ " النَّافِيَةُ قَلِيلًا، و:" لاَ " كَثِيْرًا)[3].

وَاسْتَدَلَّ عَلَى عَمَلِهَا عَمَلَ:" لَيْسَ "[4] بِقَولِ الشَّاعِرِ:

إِنِ الْمَـرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا[5]

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٧، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٤، والجنى الداني ص ٢١٠، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣١٩، وتوضيح المقاصد ٥١٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣، وتعليق الفرائد ٢٥٥/٣، والمقاصد النحوية ٤٧٩/١، والتصريح ٢٧١/١،والهمع ٣٩٥/١. الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" إِنْ الْمَرْءُ مَيْتًا " حيث عملت:" إِنْ " عمل:" لَيْسَ ".

(٢) الارتشاف ١٢٠٨/٣.

(٣) التسهيل ص ٥٧، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، ٣٧٥.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٦/١، ٣٧٧.

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٧، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٤، والجنى الداني ص ٢١٠، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣١٩، وتوضيح المقاصد ٥١٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣، وتعليق الفرائد ٢٥٥/٣، والمقاصد النحوية ٤٧٩/١، والتصريح ٢٧١/١،والهمع ٣٩٥/١. الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" إِنْ الْمَرْءُ مَيْتًا " حيث عملت:" إِنْ " عمل:" لَيْسَ ".

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

وَبِقَوْلِ الآخَرِ:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا[2]

وَبِقَوْلِ سَوَادِ بنِ قَارِبٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمِغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ[3]

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٦، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، والجنى الداني ص ٢٩٢، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣١٩، وأوضح المسالك ٢٨٦/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، ومغني اللبيب ص٢٣٩، ٢٤٠، وتمهيد القواعد ١٢١٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٤٢/٢، والمقاصد النحوية ٤٥٤/١، والتصريح ٢٦٨/١، والهمع ٣٩٧/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" فَلاَ شَيْءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا " حيث عملت:" لاَ " عمل:" لَيْسَ "، فرفعت الاسم:" شَيْءَ " ونصب الخبر:" بَاقِيَا "، وهما نكرتان.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: التذييل والتكميل ٢٨٢/٤، والجنى الداني ص ٥٤، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣١٩، ومغني اللبيب ص٢٤٠، وشرح ابن عقيل ٣١٤/١، وتمهيد القواعد١٢١٥/٣، وتعليق الفرائد ٢٥٦/٣، والمقاصد النحوية ٤٧٦/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" لا صَاحِبٌ غَيْرَ " حيث عملت:" لاَ " عمل:" لَيْسَ "، فرفعت الاسم:" شَيْءَ " ونصب الخبر:" بَاقِيَا "، وهما نكرتان.

(٣) البيت من الطويل، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ١١٤/١، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٥، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ١٠٥، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، والجنى الداني ص ٥٤، وتوضيح المقاصد ٥٠٨/١، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، ومغني اللبيب ص ٤١٩، ٥٨٢، وتمهيد القواعد ١٢١٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٨/٢، والمقاصد النحوية ٤٦١/١، والتصريح ٢٧٣/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمِغْنٍ " حيث عملت:" إنْ " عمل:" لَيْسَ "، فرفعت الاسم:" ذُو " وخبرها:" بِمِغْنٍ " مجرور بالباء.

وَبِقَولِ قَولِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيْرَانِهَـــا فَأَنَـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لا بَـــرَاحُ[1]

وَمِثْلُهُ قَولُ الرَّاجِزِ:

وَاللهِ لَـــوْلا أَنْ تَحُـــشَّ الطُّبَّـــخُ

بِـــيَ الْجَحِـــيْمَ حِـــيْنَ لاَ مُسْتَصْـــرَخُ[2]

وَنَازَعَهُ أَبُو حَيَّانَ دَعوَى الكَثْرَةِ، بِأَنَّ الأَمرَ بالعَكْسِ، قَالَ:(وَقَولُـهُ:" وَلاَ كَثِيْرًا " يَعْنِـي: أَنَّ عَمَـلَ:" إِنْ " قَلِيـلٌ و عَمَـلَ:" لاَ " كَثِيْـرٌ، وَالصَّوَابُ عَكْسُـهُ؛ لأَنَّ:" إِنْ " قَـدْ عَملَتْ نَظْمًا وَنَثْرًا، وَ:" لاَ " إِعمَالُهَا قَلِيلٌ جِدًّا)[3].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو من شواهد: الكتاب ٢٩٦/٢، والأصول ٩٦/١، ومعاني القرآن، للزجاج ٢٧٠/١، والمسائل المنثورة ص ٨٩، ٩٢، وتحصيل عين الذهب ص ٨٥، ٣٥٠، ٤٩٨، والنكت ٦٠٥/١، والمفصّل ص ٣١، وشرح الجمل، لابن خروف ٩٨٣/٢، واللباب ١٧٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠٩/١، وتلخيص الشواهد ص ٢٩٥، والمقاصد النحويّة ٤٨٢/١، وشرح الأشمونيّ ٢٥٤/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لاَ بَرَاحُ " حيث جاءت:" لاَ " عاملة عمل:" لَيْسَ " فرفع بها النكرة، وجعل الخبر محذوفاً، تقديره: لاَ بَرَاحُ لِي.

(٢) رجز، للعجاج في ديوانه ١٧٣/٢، وهو من شواهد: الكتاب ٣٠٣/٢، والمسائل المنثورة ص٩٠، والمسائل الحلبيات ص ٢٨٣، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٧٧٣، وأمالي ابن الشجريّ ٣٦٤/١، ٤٣١، ٤٣٤، والتذييل والتكميل ٢٨١/٤، ٢٨٣، وتمهيد القواعد ١٢١٦/٣، والهمع ٣٩٧/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لاَ مُسْتَصْرَخُ " حيث جاءت:" لاَ " عاملة عمل:" لَيْسَ " فرفع بها النكرة (مُسْتَصْرَخُ)وجعل الخبر محذوفاً، تقديره: لاَ مُسْتَصْرَخُ لنا.

(٣) التذييل والتكميل ٢٨١/٤.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَيْضًا بأنَّ أَبَا الحَسَنِ الأَخْفَشِ[1] مَنَعَ النَّصْبَ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ بالابتِدَاءِ.

وَأَيْضًا بِأَنَّ الزَّجَّاجَ[2] يَرَى أَنَّ:" لا " أُجريت مُجْرَى:" لَيْسَ " فِي رَفْعِ الاسمِ خاصَّةً، لاَ فِي نَصْبِ الخَبَرِ، وَهِيَ مَعَ الاسمِ الَّذِي عَمِلَتِ فِيهِ الرَّفْعَ فِي مَوضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ[3].

واحْتَمَلَ أَبُو حَيَّانَ أَنْ تَكُونَ:" ذُو شَفَاعَةٍ "، و:" بَرَاحُ "، وَ:" مُسْتَصْرِخُ " مُبتَدآتٍ إِذْ لَيْسَ فِيهَا خَبَرٌ يَظْهَرُ نَصْبُهُ، إِذْ قَولُهُ:" بِمغْنٍ " مَشْغُولٌ بحَرْفِ الجَرِّ، فَيحْتَمِلُ أن يَكونَ فِي مَوضِعِ رَفْعٍ، و:" بَرَاحُ "، وَ:" مُسْتَصْرِخُ " لَم يُذْكَرْ لَهُمَا خَبَرٌ ألبَتَّةَ، فَيحْتَمِلُ أن يَكونَ المَحذُوفُ مَرفُوعًا، فَلَم يَبْقَ مَا يَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تَعملُ عَمَلَ:" لَيْسَ " إِلاَّ قَولُهُ:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا

وَقَولُهُ:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ

وَهُمَا من القِلَّةِ بَحيثُ لاَ تُبْنَى عَلَيهِ القَوَاعِدُ[4].

وَيَرَى أَبُو حَيَّانَ أَنَّ:" لا " لاَ تعمَلُ عمل:" لَيْسَ " ألبتةَ.

قَالَ:(وَلَو ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّه لاَ يَجُوزُ أَنْ تَعمَلَ:" لاَ " هَذَا العَمَلَ لذَهَبَ مَذهَبًا حَسَنًا، إِذْ لاَ يُحفَظُ ذَلِكَ فِي نَثْرٍ أَصْلاً، وَلاَ فِي نَظْمٍ إِلاَّ فِي ذَينكَ البَيْتَينِ النَّادِرَينِ، وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ تُبْنَى القَوَاعِدَ عَلَى ذَلِكَ)[5].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٦، ١١٠، ٢/ ٥٨٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٥/٦٣.

(٣) التذييل والتكميل ٤/٢٨١، ٢٨٢.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٨٣.

(٥) التذييل والتكميل ٤/٢٨٤.

رَأيٌ وَتَرْجِيْحٌ:

الصَّوَابُ أَنَّ عَمَلَ:" لاَ " عَمَلَ:" لَيْسَ " قَلِيلٌ وَلَيْسَ بكَثِيرٍ.

وَهَذَا مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ(١)، وَالمُبَرِّدِ(٢)، وَابْنِ السَّرَّاجِ(٣)، وَأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ(٤)، وَالأَعْلَمِ(٥)، والزَّمَخْشَرِيِّ(٦)، وَابْنِ أَبِي الرَّبِيْعِ(٧)، وَنَاظِرُ الجَيْشِ(٨).

وَهُوَ المُختَارُ؛ لأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أنَّ عَمَلَها لُغْةُ طَائِفَةٍ مِنَ العربِ، وَمَا كَانَ لُغَةً لِبَعْضِ العَرَبِ صَحَّ القِيَاسُ عَلَيهِ، وَقَدْ وَرَدَتْ شَوَاهِدُ تُثْبِتُ عَمَلَهَا، فَحيث وُجِدَتِ الشَّوَاهِدُ لاَ وَجْهَ للمَنْعِ.

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠.

(٢) المقتضب ٤/٣٨٢.

(٣) الأصول ١/ ٣٩٨.

(٤) المسائل البصريات ١/ ٦٤٧.

(٥) النكت ١/ ٦٠٥.

(٦) المفصل ص ٣٠.

(٧) الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٤٩٨.

(٨) تمهيد القواعد ٣/١٢١٩.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

العَطْفُ بالرَّفْعِ عَلَى اسمِ:" إِنَّ " وَ:" لَكِنَّ " بَعْدَ مَجِيْءِ الخَبَرِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعوَى ابنِ مَالِكٍ الإِجمَاعُ عَلَى جَوَازِ رَفْعِ المَعْطُوفِ عَلَى اسمِ:" إِنَّ "، وَ:" لَكِنَّ " بَاطِلَةٌ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى اسمِ:" إِنَّ " وَ:" لَكِنَّ "، قَبْلَ مَجِيْءِ الخَبَرِ، وَفِي العَطْفِ وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: العَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ النَّصْبُ، وَهُوَ الأَصْلُ والوَجْهُ، والبَصْرِيُّونَ لاَ يُجِيْزُونَ غَيْرَهُ، نَحْوَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا فِي الدَّارِ، وَقَولِ رُؤْبَةَ:

إِنَّ الرَّبِيْعَ الجَوْدَ وَالخَرِيفَا

يَدَا أَبِي العَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[2]

فَعَطَفَ:" الخَرِيفَ " بالنَّصبِ عَلَى:" الرَّبِيْع " قَبْلَ مَجِيْءِ الخَبَرِ[3].

---

(١) الارتشاف ١٢٨٩/٣.

(٢) رجز، في ديوانه ص ١٧٩، والكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، والأصول ٢٥٠/١، والغرة، لابن الدهان ص ٨١، وتوجيه اللمع ص ١٥٦، وشرح التسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ١٢٥، والتذييل والتكميل ١٩٠/٥، وأوضح المسالك ٢٥١/١،، والمقاصد النحوية ٦٢/٢، والهمع ٢٠٥/٣، والتصريح ٣٢٠/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ١٧٧/٣، والغرة٨٠ ص، وشرح ابن عقيل ٣٧٦/١، والمقاصد الشافية ٣٦٥/٢، ٣٧٠، والتصريح ٣٢٠/١.

الثَّـانِي: العَطْـفُ عَلَـى مَوضِـعِ اسـمِ:" إنَّ "، وَهُـوَ الرَّفْـعُ، وَهَـذَا الوَجْـهُ أَجَـازَهُ الكِسَـائِيُّ مُطْلَقًـا، ظَهَـرَ فِـي المَعطُـوفِ عَلَيـهِ النَّصْـبُ أَو لَـمْ يَظْهَـرْ، تَقُـولُ: إِنَّ زَيْـدًا وَعَمْرٌ قَائِمَانِ، وَإِنَّكَ وَبَكْرٌ ذَاهِبَانِ.

وَحُجَّتُـهُ قَولُـهُ تَعَالَى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ [١]﴾، وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِم:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ [٢]﴾، وَقَولُ بَعْضِ العَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وإِنَّ زَيْدًا وَأَنْتَ ذَاهِبَانِ[٣].

وَوَافَقَهُ: الأَخْفَشُ، وَهِشَامٌ[٤].

وَأَجَازَهُ الفَرَّاءُ بِشَرْطِ خَفَاءُ إِعْرَابِ الاسمِ[٥]، تَقُولُ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وَإِنَّهُم وَزَيْدٌ قَائِمُونَ، وَإِنَّ هَذَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وَإِنَّ الَّذِي عِندَكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ[٦].

وَحُجَّتُهُ قَولُ الشَّاعِرِ[٧]:

وَمَـنْ يَـكُ أَمْسَـى بِالمَدِيْنَـةِ رَحْلُـهُ فَـــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ[١]

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة المائدة.

(٢) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب ، وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٢١.

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٦٢، والأصول ٢٥٧/١، والغرة ص ٨٠، ٨١، والتبيين ص٣٤١، والتـذييل والتكميـل ١٩٤/٥، وتخلـيص الشـواهد ص٣٧٣، والمقاصـد الشـافية ٣٧١/٢، والتصريح ٣٢٠/١.

(٤) معاني القرآن ٢٨٥/١، والتذييل والتكميل ١٩٤/٥.

(٥) معاني القرآن ٣١١/١.

(٦) مجالس ثعلب ص٢٦٢، والأصول ٢٥٦/١، والغرة ص٨٠، ٨١، والتبيين ص٣٤١، والتذييل والتكميـل ١٩٤/٥، والمقاصـد الشـافية ٣٧١/٢، وتخلـيص الشـواهد ص٣٧٣، والتصـريح ٣٢٠/١.

(٧) معاني القرآن ٣١١/١.

فِي رِوَايَةِ الرَّفْعِ.

وَقَولُ الآخَرِ:

وَإِلَّا فَـــاعْلَمُوا أَنَّـــا وَأَنْـــتُمْ بُغَـــاةٌ مَـــا حَيِينَـــا فِـــي شِـــقَاقِ[٢]

وَهَذَا الوَجْهُ جِيِّدٌ عِندَ المُبَرِّدِ[٣].

وَيَجُوزُ العَطْفُ أَيْضًا عَلَى اسمِ" إِنَّ " وَ:" لَكِنَّ "، بَعْدَ مَجِيْءِ الخَبَرِ، وَفِي العَطْفِ وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: العَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ النَّصْبُ، وَهُوَ الأَصْلُ والوَجْهُ، نَحْوَ: إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وعَمْرًا، وَقَولِ رُؤْبَةَ:

إِنَّ الرَّبِيْعَ الجَوْدَ وَالخَرِيفَا

---

(١) البيت من الطويل، لضابيء البرجمي، في: الكتاب ٧٥/١، ومعاني الأخفش ٨٨/١، ونوادر أبي زيد ص ١٨٢، والأصمعيات ص ١٨٤، والكامل، للمبرد ٢٥٣/١، وتحصيل عين الذهب ص٩٧، والإنصاف ٩٤/١، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، ٣٧٦، ٩٣، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٦٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢، ، ورصف المباني ص ٢٦٧، وأوضح المسالك ٣٥٨/١، ٣٦٣ ،والمقاصد الشافية ٣٦٦/٢، والهمع ٢٠٥/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ " حيث عطف:"قَيَّارٌ " على محل اسم:" إِنَّ " قبل استكمال الخبر:" غَرِيبُ ".

(٢) البيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم في: الكتاب ١٥٦/٥، والأصول ٢٥٣/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٩٧، والمفصل ص٢٩٧، وأسرار العربية ص ٩٥، والإنصاف ١٩٠/١، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، وشرح الكافية الشافية ٥١٣/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٣، والتذييل والتكميل ١٩٤/٥، وتمهيد القواعد ١٣٩٠، ١٣٩٨، والمقاصد الشافية ٣٧٢/٢ .

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَنَا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ " حيث عطف:" أَنْتُمْ " على محل اسم:" إِنَّ " قبل استكمال الخبر:" بُغَاةٌ ".

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٢٥٤/١.

يَدَا أَبِي العَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[1]

وَهَذَا الوَجْهُ لاَ خِلاَفَ فِيْهِ[2].

الثَّانِي: الرَّفْعُ، وَجَوَازُ الرَّفْعِ لاَ خِلاَفَ فِيْهِ، وَمِنْ شَوَاهِدِ الرَّفْعِ مَعَ:" إِنَّ " قَولُ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوْهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ الْنَّجِيْبَةَ وَالأَبُ[3]

وَمِنْ شَوَاهِدِه مَعَ:" لَكِنَّ " قَولُ الشَّاعِرِ:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلكِنَّ عَمَّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ[4]

وَذَكَرَ ابنُ مَالِكٍ[1] أَنَّ العَطْفَ عَلَى اسمِ:" إِنَّ "، و:" لَكِنَّ " بعد مجيء الخبر مُجْمَعٌ عَلَيهِ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، والأصول ٢٥٠/١، والغرة، لابن الدهان ص٨١، وتوجيه اللمع ص ١٥٦، وشرح التسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، وشرح الألفية، لابن الناظم ١٢٥، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وأوضح المسالك ٢٥٣/١، وتخليص الشواهد ص٣٧٠، ٣٦٦، والهمع ٢٠٥/٣، والتصريح ٣٢٠/١.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٥١١/١، وشرح التسهيل ٤٨/٢، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ١٢٦، وأوضح المسالك ٣٥٣/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وتمهيد القواعد ١٣٨٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣، والهمع ٢٠٥/٣، والتصريح ١/ ٣٢٠.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ الْنَّجِيْبَةَ وَالأَبُ " حيث عطف:" الأَبُ " بالرفع على:" الأُمَّ " المنصوب وهو اسم:" إِنَّ ".

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٥١١/١، وشرح التسهيل ٤٨/٢، وأوضح المسالك ٣٥٥/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وتمهيد القواعد ١٣٨٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢، والهمع ٢٠٥/٣، والتصريح ١/ ٣٢٠.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَلكِنَّ عَمَّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ " حيث عطف:" الْخَالُ " بالرفع على:" عَمَّى " المنصوب وهو اسم:" إِنَّ ".

قَالَ:(يَجُوزُ رَفْعُ المَعْطُوفِ عَلَى اسمِ:" إنَّ "، و:" لَكِنَّ " بَعْدَ الخَبَرِ بِإجْمَاعٍ)[٢].

وَنَازَعَهُ أَبُو حَيَّانَ بِأنَّ العَطْفَ عَلَى مَوضِعِ اسمِ:" إنَّ "، و:" لَكِنَّ " فِيْهِ خِلاَفٌ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(قَولُهُ بالإجمَاعِ، لَيسَ بصَحِيحٍ، بَل العَطْفُ بالرَّفْعِ عَلَى مَوضِعِ اسمِ:" إنَّ " فِيْهِ خِلاَفٌ، والصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، والرَّفْعُ إنَّمَا هُوَ عَلَى الابتِداءِ، والخَبَرُ مَحذُوفٌ لدَلاَلَةِ الخَبَرِ قَبلَهُ عَلَيهِ، هَذَا هُوَ المُتَفَّهَمُ مِن كَلاَمِ سِيْبَوَيْهِ[٣]، وَنَصَّ عَلَيهِ الجَرْمِيُّ فِي:(الفَرْخِ)، وإلَيهِ ذَهَبَ أَصْحَابُنَا[٤]، وَأَيضًا فَقَد نَقَلَ النَّحَاسُ عَنِ الفَرَّاءِ[٥]،وَالطُّوَالُ أَنَّهُ يُرْفَعُ الثَّانِي بالعَطْفِ عَلَى الاسمِ المُسْتَتِرِ فِي فِعْلِ الأَوَّل، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الإجمَاعُ إنَّمَا هُوَ عَلَى جَوَازِ رَفْعِ الاسمِ)[٦].

وَذَكَرَ أَيْضًا فِي الرَّدِّ عَلَى ابنِ مَالِكٍ أَنَّ من شُروطِ بالعَطْفِ عَلَى المَوضِعِ: وُجُودَ المُحْرِزِ، أَي الطَّالِبُ لِذَلِكَ المَحلِّ، وَذَلِكَ نَحْوَ: إنَّ زَيْداً قَائِمٌ وعَمْرٌو، فلا يجوزُ العطفُ على الموضعِ؛ لأنَّ الطالبَ بالموضعِ قَد زَالَ ونُسِخَ، وَهُوَ الابتداءُ[٧].

---

(١) التسهيل ص ٦٦، وشرح التسهيل ٢/٤٧، وشرح الكافية الشافية ١/٥١١.

(٢) التسهيل ص ٦٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٤) ينظر : شرح الجزولية ، للشلوبين ص ٧٩٠، وشرح الجمل ، لابن خروف ص ٢٢٠، والبسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ص ٧٩٣.

(٥) معاني القرآن ١/٣١٠، ٣١١، ٣/٤٦، ٤٧.

(٦) التذييل والتكميل ٥/١٨٤، ١٨٥.

(٧) التذييل والتكميل ٥/١٨٥، والارتشاف ٣/١٢٨٩.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ذَكَرَ ابنُ مَالِكٍ أَنَّ العَطْفَ عَلَى اسمِ:" إِنَّ "، و:" لَكِنَّ " بعد مجيء الخبر مُجْمَعٌ عَلَيهِ.

وَنَازَعَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ العَطْفَ عَلَى مَوضِعِ اسمِ:" إِنَّ "، فِيْهِ خِلاَفٌ.

وذَهَبَ نَاظِرُ الجَيْشِ إِلَى أَنَّ مُرَادَ ابنِ مَالِكٍ بِقَولِهِ:" بِإِجْمَاعٍ "، أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَولِهِ:" يَجُوزُ الرَّفْعُ "، لاَ بِقَولِهِ:" المَعْطُوفِ عَلَى اسمِ:" إِنَّ ".

كذلك جعل ابنَ مَالِكٍ هَذَا العَطْفَ من قَبِيلِ عَطْفِ الجُمَلِ، وَهُوَ قَولُ الجُمْهُورِ، وجَعَلَ كَونَهُ من عَطْفِ المُفْرَدَاتِ قَولَ بَعْضِهِم(١)، فَكَيفَ يُنسَبُ إِلَيهِ بَعْدَ هَذَا أَنَّه يَدَّعِي أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسمِ:" إِنَّ "، بِإِجْمَاعٍ، لأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ لَكَان من عَطْفِ المُفْرَدِ عَلَى المُفْرَدِ بِلاَ شَكٍّ.

وَأَمَّا إِطْلاَقُ المُصَنِّفِ عَلَيهِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسمِ:" إِنَّ "، فَجَوَابُهُ، أَنَّهُ إِطْلاَقٌ مَجَازِيٌّ؛ لأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ كَالمَعْطُوفِ عَلَيهِ فَشُبِّهَ بالمَعْطُوفِ عَلَى الاسمِ حَقِيقَةً.

أو أَنَّهُ أَرَادَ العَطْفَ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ عَلَى قَولِ من يَرَى أَنَّهُ من عَطْفِ المُفْرَدَاتِ، ثُمَّ إِنَّهُ صَحَّحَ القَولَ بأَنَّهُ من عَطْفِ الجُمَلِ(٢).

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٨، ٤٩.

(٢) تمهيد القواعد ٣/١٣٩٦، ١٣٩٧.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

" لَيْتَمَا " بَيْنَ جَوَازِ العَمَلِ وَوُجُوبِهِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(ذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ كَفُّ:" مَا " لـ:" لَيْتَ "، وَلاَ لـ:" لَعَلَّ "، بَلْ يَجبُ إِعمَالُهَا فَتقُولُ: لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا بَكْرًا قَادِمٌ، وَدَعوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاع بجَوَازِ الإِعمَالِ وَالإِهمَالِ فِي:" لَيْتَمَا "، يُبطِلُهَا مَذْهَبُ الفَرَّاءِ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

اَلْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ، تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ؛ وَهِيَ سِتَّةُ حُرُوْفٍ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

وَتَتَّصِلُ:" مَا " الحَرْفِيَّةُ الزَّائِدَةُ بَهِذِهِ الأَحْرُفِ فَتَكُفُّهَا عَنِ العَمَلِ، فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيهِ مِنَ الجُمَلِ الاسمِيَّةِ، وَتُهَيِّئُهَا للدُّخُولِ عَلَى الجُمَلِ الفَعْلِيَّةِ، فَمِثَالُ:" إِنَّ "، وَ:" أَنَّ "، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِد [2]﴾، وَمِثَالُ:" كَأَنَّ "، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ [3]﴾،وَمِثَالُ:" لَعَلَّ " قَولُ الفَرَزْدَقِ:

أعـدْ نَظَـرًا يَـا عَبْـدَ قَـيْسٍ لَعَلَّمَـا أَضَـاءَتْ لَـكَ النَّـارُ الحِمَـارَ المُقَيَّـدَا[4]

---

(١) الارتشاف ١٢٨٥/٣.

(٢) من الآية (١٠٨) من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية (٦) من سورة الأنفال.

(٤) البيت من الطويل، في ديوانه ٣٠٥/١، برواية: (فربَّما)، مكان: (لعَلَّ) وعليه فلا شاهد فيه. وهو من شواهد: الإيضاح ص ١٢٧، ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٦٨/١، والمفصل ص ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وشرح شواهد الإيضاح، لابن بري ص ١١٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٤/٨، ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ١٥٦/٢، ، والتذييل والتكميل ١٤٨/٥، ١٥٠، ومغني اللبيب ص ٢٨٧، ٢٨٨، وشرح الأشموني ٢٨٤/١، والهمع ٤٥٩/١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَعَلَّمَا " حيث اتصلت:" ما " بـ" لَعَلَّ " فكفتها عن العمل.

وَمِثَالُ:" لَكِنَّ " قَولُ امرِئ القَيْسِ:

وَلكنَّمَـــا أَسْـــعَى لمجـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ وقـد يُـدْرِكُ المجـدَ المؤثَّـلَ أَمْثَـالِي[1]

أَمَّا:" لَيْتَ " فَيجُوزُ إِهْمَالُهَا حَمْلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَقَدْ رُوِيَ بِهِمَا قَولُ النَّابِغَةَ الذُّبيَانِيِّ:

قَالَـتْ ألاَ لَيْتَمَـا هَـذَا الْحَمَـامُ لَنَـا إِلَـــى حَمَامَتِنَـــا أَوْ نصْـــفَهُ فَقَـــدِ[2]

يُرْوَى بِرَفْعِ:" الحَمَامِ " وَنَصْبِهِ، فَالرَّفْعُ عَلَى الإِهْمَالِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الإِعْمَالِ[3].

وَاخْتَلَفَ النَّحوِيُّونَ فِي نَصْبِ الأَسمَاءِ بَعدَ لحَاقِ:" مَا " هَذِهِ الحُروف.

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ فِي:" لَيْتَ " وَحْدَهَا دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، فَتَقُولُ: لَيْتَمَا زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، عَلَى الإِعْمَالِ، وَالإِلغَاءُ حَسَنٌ.

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ص ٣٩، وهو من شواهد: شرح شواهد الإيضاح، لابن بري ص ٩٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٧٩/١، ٥٧/٨، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٣٣/١، ورصف المباني ص ٣١٩، والتذييل والتكميل ١٥٠/٥، والجنى الداني ص ١٦٠، ومغني اللبيب ص ٢٥٦، وتمهيد القواعد ١٣٧١/٣، و المقاصد النحوية ٣٦٠/٢، والفوائد الضيائية ٢٧٠/١، والهمع ٤٥٩/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لكنَّمَا " حيث اتصلت:" ما " بـ" لكنَّ " فكفتها عن العمل.

(٢) البيت من البسيط، في ديوانه ص ٣٦، وهو من شواهد: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ٢٣٣/١، ، والخصائص ٤٦٠/٢، والأزهية ص ٨٩، ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢، ٥٦١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٥/٨، ٥٨، ، وشرح الجمل، لابن عصفور ١/ ٢١٤، ٤٣٢، ، ومغني اللبيب ص ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٣، و المقاصد الشافية ٣٦٠/٢، و المقاصد النحوية ٥٩/٢، والهمع ٤٥٨/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَيْتَمَا " حيث اتصلت:" ما " بـ" لَيْتَ " فكفتها عن العمل.

(٣) التصريح ٣١٦/١، ٣١٧.

قَالَ:(وَأَمَّا: لَيْتَمَا زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، فَإِنَّ الإِلغَاءَ فِيهِ حَسَنٌ، وَقَدْ كَانَ رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ يَنْشِدُ هَذَا البَيتَ رَفعًا، وَهُوَ قَولُ النَّابِغَةَ الذُّبيَانِيِّ:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ

فَرْفْعُهُ عَلَى وَجْهَينِ: عَلَى أَن يَكُونَ بمنزلَةِ قَولِ مَن قَالَ:﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ[1]﴾، أو يَكُونَ بمنزلَةِ قَولِهِ: إنما زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)[2].

وَوَافَقَهُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[3]، وَابْنُ جِنِي[4]، وَأَبُو الحَسَنِ الأَصْفَهَانِيُّ[5]، وَابْنُ الدَّهَّانِ [6]، وَابْنُ الخَبَّازِ[7]، وَابْنُ النَّاظِمِ[8]، وَابْنُ عُصْفُورٍ[9]، وَابْنُ هِشَامٍ[10]، وَابْنُ وَابْنُ عَقِيْلٍ[11].

(١) من الآية (٢٦) من سورة البقرة. وهي قراءة رؤبة. ينظر: المحتسب، لابن جنيِّ ١/ ٦٤.
فـ" مَا " في قراءة رؤبة بمنزلة:" الذي " على إضمار مبتدأ، وأمَّا في: إنما زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فَكافة للعامِلِ.

(٢) الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨.

(٣) الشيرازيات ص ٤٩٧، ٤٠٦.

(٤) الخصائص ١٦٧/١.

(٥) شرح اللمع ص ٨٠٦.

(٦) الغرة ص ٩١.

(٧) توجيه اللمع ص ٥٨٧.

(٨) شرح الألفية ص ١٢٤، ١٢٥.

(٩) شرح الجمل ٤٣٢/١.

(١٠) أوضح المسالك ٣٤٥/١.

(١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧٤/١.

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ(١)، وَابنُ أَبِي الرَّبِيْعِ(٢)، إِلَى جَوَازِ الإِلْغَاءِ والإِعْمَالِ فِي:" لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ "، نَحْوَ: لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، وَكَأَنَّمَا زَيْدًا أَسَدٌ، وَلاَ يَجُوزُ فِي:" إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ " إِلاَّ الإِلْغَاءُ.

وَذَهَبَ الزَّجَّاجِيُّ(٣)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ(٤)، وَابنُ الحَاجِبِ(٥)، وَابنُ مَالِكٍ(٦)، وَابنُ الوَرْدِيُ(٧)، وابنُ حَمْزَةَ العَلَوِيُّ(٨)، إِلَى جَوَازِ الإِلْغَاءِ والإِعْمَالِ فِي الجَمِيعِ، فَأَجَازُوا أن أن تقول: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَعَلَّمَا بَكْرًا مُقِيْمٌ، قِيَاسًا عَلَى:" لَيْتَ " لأَنّهنّ من بَابٍ وَاحِدٍ.

وَذَهَبَ ابنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ:" لَيْتَمَا " يَجُوزُ إِهْمَالُهَا وَإِعْمَالُهَا بِإِجمَاعٍ.

قَالَ:(وَتَتَّصِلُ:" مَا " الزَّائِدَةُ بـ:" لَيْتَ " فَيَجُوزُ حِيْنَئِذٍ إِهْمَالُهَا وَإِعْمَالُهَا بِإِجمَاعٍ)(٩).

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ الفَرَّاءِ(١٠) أَوجَبَ عَمَلَهَا، قَالَ:(ذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ كَفُّ:" مَا " لـ:" لَيْتَ " وَلاَ لـ:" لَعَلَّ "، بَلْ يَجبُ إِعمَالُهَا فَتَقُولُ: لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ،

(١) ينظر رأيه في: شرح الجمل، لابن عصفور ٤٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٤٧/٥.

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٦/١.

(٣) الجمل ص ٣٠٤.

(٤) المفصّل ص ٢٩٣.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٩٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢.

(٦) شرح التّسهيل ٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٢/٢،

(٧) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ص ١٢٤.

(٨) المنهاج ٢٩٦/٢، ٢٩٧.

(٩) شرح التّسهيل ٣٨/٢.

(١٠) معاني القرآن ١٨٦/٢.

وَلَعَلَّمَا بَكْرًا قَادِمٌ، وَدَعوَى ابنِ مَالِكٍ الإجمَاع بجَوَازِ الإعمَالِ وَالإهمَالِ فِي:" لَيْتَمَا "، يُبطِلُهَا مَذْهَبُ الفَرَّاءِ)[1].

رَأيٌ وَتَرْجِيْحٌ:

مما سبق عرضه يتضح أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه ، هو الرأي الراجح والصواب ، وهو جواز الإعمال والإلغاء في ليت إذا اتصلت بها ما على السواء ، وأما ما ادعاه ابنُ مَالِكٍ من الإجماع على جواز الإعمال والإهمال في:" لَيْتَمَا " .فمردود بما ذكره أَبُو حَيَّانَ بَأنَّ الفَرَّاءِ أَوجَبَ عَمَلَهَا، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ مَا قَالَهُ ابنُ مَالِكٍ لَيْسَ بِسَدِيدٍ

(١) الارتشاف ٣/١٢٨٥.

المَسْأَلَةُ الخامِسَةُ

إِعْرَابُ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُعَرَّفِ بِـ " أَلْ "

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(فَإِنَّ كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مُثَنًّى، أَو مَجْمُوعًا بَالوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوَ: جَاءَكَ الزَّائِرَاكَ والمُكْرِمُوكَ، فَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: جَائِزٌ فِيهِ الوَجْهَانِ بِإِجْمَاعٍ، وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ بَاطِلَةٌ، بَلِ الخِلاَفُ فِي المَسْأَلَةِ، ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى جَوَازِ الوَجْهَيْنِ، وَذَهَبَ الجَرْمِيُّ ، وَالمَازِنِيُّ، وَالمُبَرِّدُ، وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوضِعِ جَرٍّ فَقَطْ)[1].

العَرْضُ وَالمُنَاقَشَةُ

إِذَا وَقَعَ بَعدَ اسمِ الفَاعِلِ المُعَرَّفِ بـ:" أَلْ " ضميرٌ، فَفِي تَوجِيهِ إِعْرَابِهِ آرَاءٌ:

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، إلى أنَّ الضَّمِيرَ كالاسمِ الظاهرِ، فإنْ كانَ ذلك الاسمُ الظاهرُ منصوبًا لا غير، حُكِمَ على المُضمرِ بالنَّصْبِ على أنَّه مفعولٌ بِهِ، وإنْ كانَ ذلك الاسمُ مجرورًا، حُكِمَ على الضميرِ بالجرِّ على الإضافةِ، وهو الوَجْهُ عنده.

قال سِيْبَوَيْهِ:(وإذا قلت: هُمُ الضَّارِبُوكَ، وهُمُ الضَّارِبَاكَ، فالوجْهُ فيه: الجَرُّ؛ لأنَّك إِذَا كففتَ النُّونَ من هَذِهِ الأسماءِ في المظهَرِ كَانَ الوَجْهُ الجَرَّ) [2].

فـ:" الكَافُ " فـي الضَّارِبُوكَ، والضَّارِبَاكَ، فـي موضعِ جَرٍّ؛ لأنك لو قلت: الضَّارِبُو زَيْدٍ، جَرَرْتَ، وهذا هو الاختيارُ عنده، وجوَّز أن يكون في موضع: نَصْبٍ؛ لأنك تقول: الضَّارِبُو زَيْدًا [3].

وإنما جاز حَذْفُ النُّونِ مع النَّصْبِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ بمنزلةِ:" اللَّذَيْنِ "، و:" الذِيْنَ "، وقد جاز حَذْفُ النُّونِ منهما تخفيفًا[4].

---

(١) الارتشاف ٢٢٧٦/٥.

(٢) الكتاب ١٨٧/١.

(٣) شرح الكتاب ٤٣/٢.

(٤) شرح الكتاب ٦٤/٢.

وَهَذَا اختِيَارُ: ابْنِ وَلَّادٍ[١]، والسِّيْرَافِيِّ[٢]، وابْنِ عُصْفُورٍ[٣]، وابْنِ مَالِكٍ[٤]، وابْنِ أَبِي الرَّبِيْعِ[٥]، والأُشْمُوْنِيِّ[٦].

وَذَهَبَ الفَرَّاءُ[٧] إلى القَولِ بجَوَازِ الوَجْهَينِ الجَرِّ والنَّصْبِ دونَ الاعتِدادِ بالظاهِرِ، بالظاهِرِ، مَعَ كَونِ الجَرِّ أقوَى عِنْدَهُ.

قَالَ:(فإذَا أَضَافُوا – اسمَ الفَاعِلِ – إلَى مُكْنًّى قَالُوا: أَنْتَ الضَّارِبُهُ، وأَنْتُمَا الضَّارِبَاهُ، وأَنْتُم الضَّارِبُوهُ، والهاءُ في القَضَاءِ عليها– أي: وقعت مفعولًا به – خفْضٌ فِي الوَاحِدِ، وَالاثنَينِ، وَالجَمْعِ، وَلَو نَوَيْتَ بها النَّصْبَ كَانَ وَجْهًا)[٨].

وَحُجَّتُهُ: أنَّ الضَّمِيْرَ لا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الإعْرَابُ، فَاغتَنَمُوا الإضَافَةَ؛ لأنَّها تَتَّصِلُ بالمخفُوضِ أشَدَّ مِمَّا تَتَّصِلُ بالمنْصُوبِ، فأخَذُوا بأَقْوَى الوَجْهَينِ فِي الاتِّصَالِ[٩].

وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ [١٠]، إلَى أنَّ هَذَينِ الوَجْهَينِ جَائِزَانِ بِإجْمَاعٍ.

قَالَ:(وَأَمَّا الضَّمِيرُ فِي نَحْوَ: جَاءَكَ الزَّائِرَاكَ والمُكْرَمُوكَ فَجَائِزٌ فِيهِ الوَجْهَانِ بِإجْمَاعٍ؛ لأَنَّهُمَا جَائِزَانِ فِي الظَّاهِرِ الوَاقِعِ مَوقِعَهُ)[١١].

---

(١) الانتصار ص ٨٥.

(٢) شرح الكتاب ٤٣/٢، ٦٤.

(٣) شرح الجمل ١١/٢.

(٤) شرح التسهيل ٨٦/٣.

(٥) الكافي في الإفصاح ٥٢٤/٢.

(٦) شرح الأشموني ٢٤٧/٢.

(٧) معاني القرآن ٢٢٦/٢، ٣٨٥، ٣٨٦.

(٨) معاني القرآن ٢٢٦/٢.

(٩) معاني القرآن ٢٢٦/٢، ٣٨٦.

(١٠) شرح التسهيل ٨٦/٣.

(١١) الانتصار ص ٨٥.

وإنما كان الخفضُ والنصبُ جَائِزَيْنِ؛ لأنَّه يحتملُ أنْ يكُونَ حَذْفُ النُّونِ للإِضَافَةِ، فيكون الضَّميرُ في محلِّ خَفْضٍ، وأنْ يكُونَ للتَّخفِيفِ وَتَقْصِيرِ الصِّلةِ، فيكون في مَحَلِّ نَصْبٍ[1].

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ دَعْوَى الإِجْمَاعِ بَاطِلَةٌ؛ لأَنَّ فِي المَسْأَلَةِ خِلاَفًا.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(فَإِنَّ كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مُثَنًّى، أَو مَجْمُوعًا بَالوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوَ: جَاءَكَ الزَّائِرَاكَ والمُكْرَمُوكَ، فَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: جَائِزٌ فِيهِ الوَجْهَانِ بِإِجْمَاعٍ، وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ بَاطِلَةٌ، بَلِ الخِلاَفُ فِي المَسْأَلَةِ، ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى جَوَازِ الوَجْهَينِ، وَذَهَبَ الجَرْمِيُّ، وَالمَازِنِيُّ[2]، وَالمُبَرِّدُ[3]، وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوضِعِ جَرٍّ فَقَطْ)[4].

وَهَذَا اختِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ[5]، وابْنِ الحَاجِبِ[6].

وَحُجَّتُهُم: أَنَّ الإِضَافَةَ لَو كَانَت للتَّخْفِيفِ لأَدَّى إِلى تَنَاقُضٍ، وَهُوَ الجَمْعُ بين ما يُشْعِرُ بالتَّمامِ، وَهُوَ التَّنْوِينُ وَالنُّونُ، وَبَينَ مَا يُشْعِرُ بالاتِّصَالِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ [7].

ولأَنَّ حَذْفَ النُّونِ للإِضَافَةِ أَقْوَى من حَذْفِهَا للطُّولِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الأَقْوَى[8].

---

(١) التصريح ٦٨٧/١.

(٢) ينظر رأي الجَرْمِيِّ، والمازنيِّ في: الكافي في الإفصاح ٥٢٤/٢، والبسيط شرح الجمل ١٠٤٨/٢، والتصريح ٦٨٧/١، وحاشية الصبَّان ٢٤٧/٢.

(٣) الكامل ١/ ٢٨٦.

(٤) الارتشاف ٢٢٧٦/٥.

(٥) المفصل ص ٨٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٢/١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٢/١.

(٨) شرح الجمل، لابن عصفور ١١/٢.

وَلأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يَطْلُبُ الاتِّصَالَ بِمَا قَبلَهُ، وَلاَ يَتَّصِلُ الاسمُ بالاسمِ إلاَّ عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ، وَإِذَا صَحَّتِ الإِضَافَةُ صَحَّ الخَفْضُ [١].

وَهُنَاكَ رَأْيٌ ثَالِثٌ ذَهَبَ إِلَيهِ الأَخْفَشُ[٢]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، والشَّلَوْبِيْن[٣]، وَهُوَ وَهُوَ أنَّ الضَّمِيْرَ في محلِّ نَصْبٍ فَقَط وُجُوبًا.

وقد علّل أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ لحذف النونِ مع النصبِ:

بأنَّ حذْفَ النُّونِ؛ لإصلاحِ اللفظِ، حَيثُ كَانَت زِيَادَةً لاَ تنفصلُ من الاسمِ، فكانت علامةَ الضميرِ أيضًا في معناها من حَيثُ لم تنفصل عن الكَلمةِ.

فلما اشْتَبَها – أي: النُّونُ والضَّمِيرُ – فِي هذا الوجه – وهو: عدمُ الانفصالِ من الاسمِ– وكانتا زيادتين، لم يجتمعا في موضع واحد؛ لالتقاء الساكنين فيكون التقدير فيه– وإنْ حُذِفَ من اللفظ– الإثبات، فكذلك يكون التقدير بالنونِ الثَّبَات.

واحْتَجَّ بأنَّ التنوينَ في نِيَّةِ الثَّبَاتِ بوجودِ النظيرِ في قولِ العربِ في النُّدبَةِ: وَاغُلاَمَ زَيْدَاهْ! حَذَفُوا التَّنْوينَ حَيْثُ كَانَت زِيَادَةً فِي الاسمِ لاَ تَنفَصِلُ مِنْهُ، كَمَا أنَّ حرفَ النُّدبَةِ زيادةٌ تلحق آخره لا تنفصل منه.

وإذا كان كذلك كانت علامة الضميرِ في موضع: نَصْبٍ [٤].

رَأيُ وَتَرْجِيْحٌ:

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أنَّ الضَّمِيرَ المُتَّصِلَ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُعَرَّفِ بِـ " أَلْ " يَجُوزُ فِيهِ الجَرُّ والنَّصْبُ، وَذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ.

---

(١) البسيط في شرح الجمل ١٠٤٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٩٠/١، والانتصار ص ٨٥، والكافي في الإفصاح ٥٢٤/٢.

(٣) شرح المقدمة الجزوليَّة ٨٣٠/٢.

(٤) المسائل البصريات ٨٦١/٢، ٨٦٢، ٨٦٣.

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ دَعْوَى الإِجْمَاعِ بَاطِلَةٌ؛ لأَنَّ فِي المَسْأَلَةِ خِلاَفًا، وَهُوَ الصَّوابُ.

والرَّاجِحُ من الآرَاءِ السَّابِقَةِ مَا ذَهَبَ إِليهِ الجَرْمِيُّ، وَمَنْ وَافَقَهُ؛ لأَنَّ حَذْفَ النُّونِ للإِضَافَةِ، هُوَ الأَصْلُ، وَحَذْفها للطُّولِ لاَ ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيه مَعَ الضَّميرِ [1].

(١) التصريح ٦٨٧/١، وحاشية الصبَّان ٢٤٧/٢

المَسْأَلَةُ السَّادسةُ

إِضَافَةُ النَّيِّفِ إِلى العَشَرَةِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ فِي:" ثَمَانِي عَشرَةَ " بالإِضَافَةِ أَنَّهُ لاَ يجوز إلاَّ فِي الشِّعْرِ بَاطِلَةٌ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

الإِضَافَةُ فِي اللُّغَةِ: الإِسنَادُ.

وَفِي الاصطلاحِ: إِسنَادُ اسمٍ إِلَى غَيرِهِ، عَلَى تَنْزِيلِ الثَّانِي من الأَوَّلِ مَنزلَةَ التَّنْوينِ أو مَا يَقُومُ مَقَامَ تَنْوينِهِ[2].

تُبْنَي العَشرَةُ مَعَ الاسْمِ المضمومِ إِلَيْهِ وَهُوَ النَّيِّفِ عِنْدَ قَصدِ التَّعْيِينِ.

وَذَكَرَ ابنُ مالِكٍ أنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقدٌ عَلَى مَنْعِ إِضَافَةِ النَّيِّفِ إِلَى العَشرَةِ، فَلاَ يُقَالُ: ثَمَانِي عَشرَةٍ، بإِضَافَةِ الأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي إلاَّ فِي الشِّعْرِ.

قَالَ:(وَلاَ يَجُوزُ بإِجْمَاعٍ:" ثَمَانِي عَشرَةٍ "، بإِضَافَةِ الأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي إلاَّ فِي الشِّعْرِ)[3].

وَأَبْطَلَ أَبُو حَيَّانَ قَولَ ابنِ مالِكٍ بأَنَّ الكُوفِيِّينَ أَجَازُوا إِضَافَةَ الصَّدرِ إِلَى العَجُزِ مُطلَقًا دُونَ بِنَاءٍ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى الإِجْمَاعِ فِي:" ثَمَانِي عَشرَةَ " بالإِضَافَةِ أَنَّهُ لاَ يجوز إلاَّ فِي الشِّعْرِ بَاطِلَةٌ، بَلْ تَقَدَّمَ النَّقلُ عن الكُوفِيِّينِ، أَنَّهُم أَجَازُوا إِضَافَةَ الصَّدرِ إِلَى العَجُزِ مُطلَقًا دُونَ بِنَاءٍ)[4].

---

(١) الارتشاف ٢/٧٥٩.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٤٣، والتصريح ١/٦٧٣.

(٣) التسهيل ص ١١٨.

(٤) الارتشاف٢/٧٥٩.

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

فالبصريون منعوا إضافة النيف إلى العشرة، وما ورد منه في شعرٍ فهو ضرورة، نحو قول الشاعر:

كُلِّــفَ مِــنْ عَنَائِــهِ وَشِــقْوَتِهْ بِنْــتَ ثَمَــانِي عَشْــرَةٍ مِــنْ حِجَّتِــهْ [1]

وحجتهم: أَن الاسمين قد جعلا اسْمًا وَاحِدًا، فَكَمَا لَا يجوزُ أَن يُضَافَ الاسْمُ الْوَاحِدُ بعضُهُ إِلَى بعضٍ فَكَذَلِك هَا هُنَا[2].

أمَّا الكوفيون فأجاوزا إضافةَ النيفِ إلى العشرةِ، لأنه قد جاء ذلك عنهم وفي استعمالهم، قال الشاعر:

كُلِّــفَ مِــنْ عَنَائِــهِ وَشِــقْوَتِهْ بِنْــتَ ثَمَــانِي عَشْــرَةٍ مِــنْ حِجَّتِــهْ

وَلِأَن النيف اسْم مُظْهَرٌ كَغَيْرِهِ من الْأَسْمَاءِ المظهرةِ الَّتِي تَجوزُ إضافتُها[3].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ذَكَرَ ابنُ مالِكٍ أَنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى مَنْعِ إِضَافَةِ النَّيِّفِ إِلَى العَشرَةِ، وَأَرَى أَنَّ دَعْوَاه غَيرُ صَحِيحَةٍ، فَقَدِ أَثبتَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيرُهُ أَن الْكُوفِيّين أجَازوا إِضَافَةَ النَّيِّفِ

(١) رجز، منسوب لنفيع بن طارق في: المقاصد النحوية ٤٥٠/٣، والتصريح ٤٦٤/٢، وشرح الأشموني ٥١/٤ ، والمساعد ٧٨/٢، وفيه (علق) مكان كلف . وبلا نسبة في: معاني القرآن، للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ص ٤٣٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٢٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢، وشرح الكافية، للرضي ١٣٥/٣.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" ثَمَانِي عَشْرَةٍ " حيث أضاف:" ثَمَانِي " إلى:" عَشْرَةٍ " للضرورة ، وهذا على رأى بعض البصريين.

(٢) الإنصاف ٣٠٩/٢، وائتلاف النصرة ص ٤٣.

(٣) الإنصاف ٣٠٩/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٢٧/٢، وائتلاف النصرة ص ٤٣.

إِلَى العَشَرَةِ. وأَنَّ ابنَ مالِكٍ نَفْسَهُ ذَكَر أَنَّ الفراءُ أَجَازَ ذَلكَ.قال في شرح التسهيل [1] :((وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مزالًا بناؤهما ، وأنشد:

كُلِّــفَ مِــنْ عَنَائِــهِ وَشِــقْوَتِهْ بِنْــتَ ثَمَــانِي عَشْــرَةٍ مِــنْ حِجَّتِــهْ

ولم ير ذلك مخصوصًا بالشعر ، بل أجازه في النثر والنظم ،وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي : وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك وابن عرس)).

وعليه أرى أن الصواب هو ما أجازه الكوفيون والفراء ، من جواز إضافة النيف إلى العشرة مطلقًا ، وهو صريح ماذكره ابن مالك في شرح التسهيل.

(١) شرح التسهيل ٢/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ
إِدْغَامُ النُّونِ فِي الرَّاءِ وَاللاَّمِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَتُدْغَمُ – النُّونُ – فِي الرَّاءِ وَاللاَّمِ، بِغُنَّةٍ وَبِغَيرِ غُنَّةٍ، وَقَالَ أَبُو سَعِيْدٍ: الأَجْوَدُ إِبْقَاءُ صَوتِ الغُنَّةِ، وَدَعْوَى أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ عَمَّارِ المَهْدَوِيّ [1] الإِجمَاعُ عَلَى ذَهَابِ الغُنَّةِ مِنْهَا عِنْدَهُمَا بَاطِلَةٌ)[2].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

الإِدْغَامُ[3]، **لُغَةً**: الإِدْخَالُ، يُقَالُ: أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ فِي فَمِ الدَّابَّةِ، أَي: أَدْخَلْتُهُ فِي فَمِهَا[4].

وَاصطلاحًا: أَنْ تَصِلَ حَرْفًا بحَرْفٍ مِثْلِه مِنْ غَيرِ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بحَرَكَةٍ، أو وَقْفٍ، فَينبُو اللِّسَانُ عنهُمَا نَبوةً وَاحِدَةً.

<u>وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ:</u>

الأَوَّلُ: إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ غَيرِ قَلْبٍ، نَحْوَ: شَدَّ، وَرَدَّ، وَالأَصلُ: شَدَدَ، وَرَدَدَ.

الثَّانِي: إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَارِبِهِ بَعْدَ القَلْبِ، وَهُوَ أَنْ تُبْدِلَ أَحَدَهُمَا من جِنْسِ الآخَرِ، وَتدغِمَهُ فِي الثَّانِي، نَحْوَ: الحق كندة، وانهك قطنا، واسلخ غنمك، وَما أَشْبَهَ

---

(١) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، أبو العباس، الإمام المشهور، وله المصنفات المفيدة، منها شرح كتاب الهداية في القراءات، ويقال: إنه أنفع من كتاب الحجة لأبي عليٍّ، وتوفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ص ٨٠، وبغية الوعاة ٣٥١/١.

(٢) الارتشاف٧١٢/٢.

(٣) ويُقَالُ: الإِدِّغَامُ بالتشديد من ألفاظ البصريين، وَالإِدْغَامُ بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٢١/١٠، والمقاصد الشافية ٤٣٠/١٠، والتصريح ٧٥٦/٢.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ١٢١/١٠، والتصريح ٧٥٦/٢.

ذَلِكَ[1].

وَتُدْغَمُ النُّونُ فِي حُرُوفِ:يَرملُونَ "، كَقَولِكَ مَن يَّقُول، وَمِن رَّاشِدٍ ، وَمِن مُّحَمَّدٍ، وَمَن لَّكَ، وَمَن وَّاقِدٍ، وَمَن نُّكْرِمُ [2].

وَلَهَا خَمْسَةُ مَوَاضِعَ:

الأول- مَوضِعٌ تُظْهَرُ فِيْهِ خَاصَّةً إِذَا كَانَ بَعْدَهَا: هَاءٌ، أَو هَمْزَةٌ، أَو حَاءٌ، أَو عَيْنٌ، نَحْوَ: مِنْهَا، وَيَنْأَى، وَمِنْحَار، وَمِنْعَب.

الثاني- مَوضِعٌ تُظْهَرُ فِيْهِ و تُخْفَى: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الغَيْنُ، أَو الخَاءُ، نَحْوَ: مَنْخُل.

الثالث- مَوضِعٌ تُدغم فِيْهِ، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ:" يَرملُونَ ".

الرابع- مَوضِعٌ تُقْلَبُ فِيْهِ مِيْمًا، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا بَاءٌ.

الخامس- مَوضِعٌ تُخْفَى فِيْهِ، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ من سائر حُرُوفِ الفَمِ الخَمْسَةَ عَشَرَ[3].

فَإِمَّا إِدْغَامُهَا فِي مِثْلِهَا وَهِيَ النُّونُ فَلاَ إِشْكَالَ فِيْهِ، وأما الخَمْسَةُ البَاقِيَةُ، وَهِيَ الرَّاءُ، وَاللاَّمُ، وَالْمِيمُ، وَالْيَاءُ، وَالْوَاوُ؛ فَلمُقَارَبتِهَا لَهَا.

أَمَّا مُقَارَبَتُهَا للرَّاءِ وَاللاَّمِ فَفِي المَخْرَجِ، وهُوَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ.

وَأَمَّا مُقَارَبَتُهَا لِلْمِيمِ؛ لأَنَّ صَوْتَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُمَا مَجْهُورَانِ.

وَأَمَّا مُقَارَبَتُهَا لليَاءِ وَالوَاوِ؛ فلأَنَّ فِي النُّونِ غُنَّةً تُشبِهُ اللِّينَ فِي اليَاءِ وَالوَاوِ، وَهِيَ من حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، كَمَا أَنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ كَذَلِكَ، وَتُزَادُ فِي مَوضِعِ زِيَادَتِهِمَا،

---

(١) أسرار العربية ص ٤١٨.

(٢) الأصول في النحو ٤١٦/٣، والتكملة ص ٦٢٤، والمفصل ص ٤٠٠، وشرح المفصل ، لابن يعيش١٠/١٤٤.

(٣) الكتاب ٤٥٣/٤، ٤٥٤، والمفصل ص٤٠٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠/١٤٤، والممتع ص ٤٤٠.

تَقُولُ: عَنسَل، وجَحَنفَل، ورَعْشَن، كَمَا تَقُولُ: كَوثَر، وصَيقَل، وجَدوَل، وعِثْيَر، وترَقُوة، وعِفْرِية، وَأيضًا فَإِنَّها قَدْ أُدْغِمَتْ فِيمَا قَارَبَ الوَاوَ فِي المَخْرَجِ وَهُوَ الْمِيمُ، وَفِيمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ اليَاءِ، وَهُوَ الرَّاءُ[1].

وَإِدْغَامُ النُّونِ مَعَ الرَّاءِ وَاللاَّمِ، عَلَى ضَرْبَيْنِ: إِدْغَامٌ بِغُنَّةٍ[2] وَبِغَيرِ غُنَّةٍ.

وهو مذهب سيبويه ،قَالَ فِي الكتاب:(النُّونُ تُدْغَمُ مَعَ الرَّاءِ لقُرْبِ المَخْرَجِينِ عَلَى طَرَفِ اللِّسَانِ، وَهِيَ مِثْلُهَا فِي الشِّدَّةِ، وَذَلِكَ قَولُكَ: مِن رَّاشِدٍ، وَمَن رَأَيْتَ، وَتُدْغَمُ بِغُنَّةٍ وَبِلاَ غُنَّةٍ، وَتُدْغَمُ فِي اللاَّمِ؛ لأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْهَا عَلَى طَرَفِ اللِّسَانِ، وَذَلِكَ قَولُكَ: وَمَن لَّكَ، فَإِنْ شِئْتَ كَانَ إِدغَامًا بِلاَ غُنَّةٍ فتَكُون بمنزلَةِ حُرُوفِ اللِّسَانِ، وَإِنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَ بِغُنَّةٍ لأَنَّ لَهَا صَوتًا مِنَ الخَيَاشِيمِ فَتُرِكَ عَلَى حَالِهِ)[3].

وَوَافَقَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ[4]، وَأَبُو عَلِيٍّ الفَارسيُّ[5]، وَالزَّجَّاجِيُّ[6]، وَالجُرْجَانِيُّ[7]، وَالجُرْجَانِيُّ[7]، وَالزَّمَخْشَرِيُّ[8]، وَابْنُ يَعِيْشَ[9]، وَنَاظِرُ الجَيْشِ[10].

---

(١) الكتاب ٤/٤٥٢، ٤٥٣، وشرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/١٤٣، ١٤٤، والممتع ص٤٤١.

(٢) الغنة: هو أنْ يُشْرَبَ الحَرْفُ صَوْتَ الخَيْشومِ. الكامل، للمبرد ٢/١٦٤.

وقيل: جَرَيانُ الكَلامِ في اللَّهاةِ. القاموس المحيط ص ١٢٢٠، وتاج العروس ٣٥/٤٨٣.

وقيل: صَوْتٌ مِنْ اللَّهَاةِ وَالأَنْفِ مِثْلُ نُونِ مِنْكَ وَعَنْكَ؛ لأَنَّهُ لاَ حَظَّ لَهَا فِي اللِّسَان. المغرب ٤/١١٠.

وقيل: صَوت مركب فِي جسم النُّون ومخرجه من الخيشوم وَهُوَ مُؤخر الأنف المنجذب إِلَى دَاخل الْفَم وَلَيْسَ بالمنخر. الهمع ٣/٤٥٢.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٢.

(٤) الأصول في النحو ٣/٤١٦.

(٥) التكملة ص ٦٢٤.

(٦) اللامات ص ١٥٢.

(٧) شرح التكملة ٢/١٦٨٧.

(٨) المفصل ص ٤٠٠.

(٩) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/١٤٤.

(١٠) تمهيد القواعد ١٠/٥٢٧٩.

قال السيرافي ((السابعُ اللامُ معَ الراءِ : اشْغَل رَّجَبَةَ يُدغم ، وَهو أَحسنُ النونُ معَ الراءِ واللامِ والميمِ : مِنْ رَّاشدٍ يُدغمُ بِغُنَّةٍ وبِلاَ غُنَّةٍ وتُدغمُ في اللامِ (مَن لَّكَ) إنْ شِئْتَ كانَ إدْغامًا بِلا غُنَّةٍ وإنْ شِئْتَ بغُنّةٍ وتُدْغَمُ النونُ معَ الميمِ)) [1]

أَمَّا إِدْغَامُهَا بِغَيرِ غُنَّةٍ فَعَلَى أَصْلِ الإِدْغَامِ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَدغَمْتَهَا صَارَ اللَّفظُ بِهَا من جِنْسِ مَا تُدغَمُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ مَا بَعدَهَا غَير أَغَنّ ذَهَبَتِ الغُنَّةُ؛ لكَونِهَا تَصِيرُ مِثلَهُ، وَمِنْ أَبقَى الغُنَّةَ؛ فَلأَنَّهَا فَصلُ صَوتٍ فَكَرِهَ إِبْطَالَها، فَحَافَظَ عَلَيهَا بَأَنْ أَدْغَمَ، وَأَبقَى بَعْضًا مِنَ النُّونِ وَهُوَ الغُنَّةُ[2].

وَذَهَبَ المُبَرِّدُ[3]، وَالسِّيْرَافِيُّ[4]، وَابنُ عُصْفُورٍ[5]، إِلَى أَنَّ الأَجْوَدَ إِبْقَاءُ صَوتِ صَوتِ الغُنَّةِ، لما فِي ذَلِكَ مِنَ البَيَانِ للأَصْلِ وَالمُحَافَظَةِ عَلَى الغُنَّةِ.

وَتَرْكُ الغُنَّةِ هُوَ الأَفْصَحُ عِنْدَ ابْنِ الحَاجِبِ[6]، وَالرَّضِيِّ[7]، وَنَقْرَه كَار[8]؛ لأَنَّ النُّونَ تُقَارِبُ:" الرَّاءَ، وَاللاَّم " فِي المَخْرَجِ وَفِى الصِّفَةِ؛ لأَنَّ الثَّلاَثَةَ مَجْهُورَةٌ، وَبَينَ الشِّدِيدَةِ والرخوة، فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون، للقرب في المخرج والصفة[9].

---

(١) الأصول في النحو ٤١٦/٣.
(٢) الممتع ص ٤٤٢.
(٣) المقتضب ٢١٧/١.
(٤) شرح الكتاب ٤٢٣/٥.
(٥) الممتع ص ٤٤٢.
(٦) الشافية ص ١٢٧.
(٧) شرح الشافية ٢٧٣/٣.
(٨) شرح الشافية ص ٢١٣.
(٩) شرح الشافية ٢٧٣/٣.

وَذَهَبَ ابنُ مَالِكٍ[١]، والسلسيلي[٢]، وَالسَّيُوطِيُّ[٣]، إِلَى ذَهَابِ الغُنَّةِ.

وادَّعَى المَهْدَوِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى ذَهَابِ الغُنَّةِ قبل اللام والراء ، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ دَعْوَاهُ بأَنَّها بَاطِلَةٌ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ عَمَّارِ المَهْدَوِيّ الإِجمَاعُ عَلَى ذَهَابِ الغُنَّةِ مِنْهَا عِنْدَهُمَا بَاطِلَةٌ)[٤].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ادَّعَى المَهْدَوِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى ذَهَابِ الغُنَّةِ قبل اللام والراء ، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هذه الدعوى بالبطلان، لأَنَّ أَبَا سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الأَجْوَدَ إِبْقَاءُ صَوتِ الغُنَّةِ.

وَهُوَ مَذْهَبُ المُبَرِّدِ، وَابنِ عُصْفُورٍ، لمِا فِي ذَلِكَ مِنَ البَيَانِ للأَصْلِ وَالمُحَافَظَةِ عَلَى الغُنَّةِ.

بينما أجاز سيبويه ، وهو سابق على السيرافي، أن يكون الإدغام بغنة وبغير غنة ، وعليه يكون الصواب جواز الوجهين ، ذهاب الغنة أو إبقاؤها ، وأن دعوى المهدوي الإجماع على ذهاب الغنة ، لا أصل لها من الصحة لما نص عليه سيبويه شيخ النحاة.

وأن ما نسبه أبو حيان إلى السيرافي من القول بأن الأجود إبقاء صوت الغنة يخالف ما صرح به في كتابه (الأصول) من جواز الوجهين ، وهو صريح كلام سيبويه.

---

(١) التسهيل ص٣٢٣.

(٢) شفاء العليل في شرح التسهيل ١١٢٢/٢.

(٣) الهمع ٤٥٨/٣.

(٤) الارتشاف٧١٢/٢.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

الدَّعَاوَى غَيْرُ الصَّحِيْحَةِ

" عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ "

المَسْأَلَةُ الأُولى

الابْتِدَاءُ بِالوَصْفِ دُونَ اعْتِمَادٍ عَلَى نَفْيٍ أو اسْتِفْهَامٍ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَى ابْنِ مَالِكٍ: أن سِيْبَوَيْهِ لا يَحْسُنُ عِندَهُ الابتدَاءُ بالوَصفِ المَذكُورِ، عَلَى ما تقرَّرَ إلَّا بَعدَ استفهامٍ، أو نَفْيٍ، فإن فُعلَ به ذَلكَ دُونَهُمَا قَبُحَ دُونَ مَنْعٍ، لَيستْ بصَحِيحَةٍ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

الْمُبْتَدَأُ نَوْعَانِ:

أحَدُهُما: مُفْتَقِرٌ إلى خَبَرِهِ، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ.

الثَّـانِي: مُبتَدَأٌ لَـيْسَ لَـهُ خَبَرٌ لَكِن لَـهُ مَرْفُوعٌ يُغنِـي عَن الْخَبَر، نَحوَ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟.

وَيَشتركُ النَّوعَانِ فِي أَمْرَيْنِ:

أحدُهمَا: أَنَّهُمَا مُجَرَّدَانِ عَنِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ لَهُما عَاملًا معنويًّا وَهُوَ الابتِدَاءُ.

وَيفترِقَانِ فِي أَمْرَيْنِ:

أحدُهمَا: أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ يكُونُ اسْمًا صَرِيحًا، نَحْوَ قَوْلِهِ – تَعَالَى: ﴿اللهُ رَبُّنَا [2]﴾، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا، ومؤوَّلًا بِالاسْمِ، نَحْوَ قَوْلِهِ ـ تَعَالَى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ [3]﴾، أَي: وَصِيَامكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ.

وَلاَ يكون الْمُبْتَدَأُ المُستغْنِي عَن الْخَبَرِ فِي تَأْوِيلِ الاسْم أَلْبَتَّةَ، بل وَلاَ كُلُّ اسْمٍ، بَلْ يكونُ اسْمًا هو صِفَة، نَحْوَ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ.

---

(١) الارتشاف ١٠٨٢/٣.

(٢) من الآية (٨٩) من سورة الأعراف، ومن الآية (١٥) من سورة الشورى.

(٣) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

وَالثَّانِي: أَن الْمُبْتَدَأَ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ لاَ يحْتَاجُ إِلى شَيْءٍ يعْتَمدُ عَلَيْهِ، والمبتدأُ الْمستَغْنِي عَن الْخَبَرِ لاَ بُدَّ أَن يعْتَمدَ عَلَى نَفيٍ أَو اسْتِفْهَامٍ، فَالنَّفْيُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

خَلِيَلَـيَّ مَـا وَافٍ بِعَهْـدِيَ أَنْتُمَـا إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِـي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ[1]

والاسْتِفْهَامُ، نَحْوَ:

أَقَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْمَى أَمْ نَـوَوْا ظَعْنًـا إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيـبٌ عَـيْشُ مَـنْ قَطَنَـا[2][3]

وَهَذَا النَّوْعُ قَد استغنَى بمَرفُوعِهِ عَن الْخَبَرِ لشِدَّةِ شبَهِهِ بالفعلِ، وَلذَلكَ لاَ يحسنُ استعمَالُهُ، وَلا يطَّرِدُ في الكَلاَمِ حَتَّى يعتَمِدُ عَلَى مَا يقرِّبُهُ من الفِعْلِ، وَ هُو الاسْتِفْهَامُ أو النَّفْيُ[4].

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وشرح الألفية، لابن النّاظم ص٧٥، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٣، وتمهيد القواعد ٨٤٨/٢، وتخليص الشّواهد ص ١٨١، وشرح شذور الذهب ص ٢١٠، والمساعِد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٣٢٧/١، والتّصريح ١٩٣/١، والهمع ٣٠٩/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا " حيث سدَّ الفاعل:" أَنْتُمَا " مسدَّ الخبر للمبتدأ:" وَافٍ "وذلك بعد اعتماد المبتدأ على النفي.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة في: شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وشرح الألفية ،لابن النّاظم ص٧٥، والتذييل والتكميل ٢٥٣/٣، وتمهيد القواعد ٨٤٨/٢، وتخليص الشّواهد ص ١٨١، وشرح شذور الذهب ص٢١١، والمساعِد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٣٢٤/١، والتّصريح ١٩٣/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى " حيث سدَّ الفاعل:" قَوْمُ " مسدَّ الخبر للمبتدأ:" قَاطِنٌ "وذلك بعد اعتماد المبتدأ على الاستفهام.

(٣) تخليص الشواهد ص ١٨١، وشرح شذور الذهب ص ٢١٠، والهمع ١/ ٣٠٩.

(٤) شرح الألفية، لابن الناظم ٧٤، ٧٥.

وَهَذَا النَّوْعُ الأَخِيْرُ، وهو عَمَلُ الوصْفِ دون اعتمادٍ على نَفْيٍ، أو استفهامٍ، فيه الخِلافُ، ويمثِّلُهُ ثلاثةُ آراءٍ:

الرَّأيُ الأوَّلُ:

ذَهَبَ الخَلِيْلُ، وسِيْبَوَيْهِ، وابْنُ السَّرَّاجِ[١]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٢]، وابْنُ مَالِكٍ[٣]، وابنُ النَّاظِمِ[٤]، والأُشْمُونِيُّ[٥]، إلى أنَّ عملَ الوصفِ دون اعتمادٍ قبيحٌ، قليلٌ جدًّا.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وزعم الخَلِيْلُ – رَحِمَهُ اللهُ – أنَّهُ يستقبحُ أنْ يقولَ: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَذَاكَ إذَا لَمْ تجعلْ:" قَائِمًا " مقدَّمًا مبنيًّا عَلَى المُبتدَأ).

ثُمَّ قَالَ:(فَإذَا لَم يُرِيدُوا هَذَا المَعنَى ،وَأَرَادُوا أن يَجْعَلُوه فِعلًا كَقَولِهِ: يَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ زَيْدٌ، قَبُحَ؛ لأَنَّهُ اسمٌ)[٦].

وَعَلَى هَذَا فَهِمَ ابْنُ مَالِكٍ من كَلامِ سِيْبَوَيْهِ أنَّه يُجيزُ كَونَ الوصفِ المذكورِ مبْتدأً من غيرِ اعتمَادٍ، ولا يمنْعُ ذَلِكَ، وَلكِنَّ إجَازَتَهُ لَهُ مَعَ ضعفٍ وقُبْحٍ.

وَفِي ذَلِكَ يَقولُ ابْنُ مَالِكٍ:(إنَّ الوَصْفَ المُشَارَ إلِيهِ لا يَحْسُنُ عِندَ سِيْبَوَيْهِ الابتدَاءُ بِهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي تقرَّرَ إلاَّ بَعدَ استفهامٍ، أو نَفْيٍ، وَإن فُعلَ به ذَلكَ دُونَ استفهامٍ أو نَفْيٍ قَبُحَ عِندَهُ دُونَ مَنْعٍ)[٧].

لكنَّ أَبَا حَيَّان رَدَّ هذا الفَهْمَ على ابْنِ مَالِكٍ ولم يَرتضِه، حَيثُ يَقُولُ:(وَدَعْوَى ابْنِ مَالِكٍ: أن سِيْبَوَيْهِ لا يَحْسُنُ عِندَهُ الابتدَاءُ بالوَصفِ المَذكُورِ، عَلَى ما تقرَّرَ إلاَّ

---

(١) الأصول ١/ ٦٠.

(٢) البغداديات ص ٤١٧، والتعليقة ١/ ٢٨١.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

(٤) شرح الألفية ص ٧٥.

(٥)شرح الأشمونيّ ١/ ١٩٢.

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

بَعدَ استفهامٍ، أو نَفْيٍ، فإن فُعِلَ به ذَلكَ دُونَهُمَا قَبُحَ دُونَ مَنْعٍ، لَيستْ بصَحِيحَةٍ)[١].

الرَّأيُ الثَّانِي:

ذَهَبَ جُمْهُوْرُ البَصْرِيِّيْنَ إِلَى مَنْعِ الابتداءِ بالوصفِ المذكورِ من غيرِ اعتمادٍ.

والاعْتِمَادُ هو: أنْ يَتقدمَ عليه نَفْيٌ أو استفْهَامٌ، أو يجري صفةً لموصوفٍ، أو حالًا، أو خبرًا، جاز رَفْعُهُ بالابتداءِ[٢].

والنَّفْيُ يَشْمَلُ النَّفيَ بالحَرْفِ، وبالفعلِ، وبالاسمِ.

فَالنَّفْيُ بالحَرْفِ، نَحوَ قولِهِ:

خَلِيَلَــيَّ مَــا وَافٍ بِعَهْــدِيَ أَنْتُمَــا إِذَا لَــمْ تَكُونَــا لِــي عَلَــى مَــنْ أُقَــاطِعُ

وَالنَّفْيُ بالفِعْلِ، نَحوَ: لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ.

وَالنَّفْيُ بالاسمِ، نَحوَ: غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ.

والاستفهَامُ يَشْمَلُ النَّفيَ بالحَرْفِ، وبالاسمِ.

فالاستفهَامُ بالحَرْفِ نَحوَ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟.

وَالاستفهامُ بالاسمِ، نَحوَ: كَيْفَ جَالِسٌ العَمْرَانِ ؟[٣].

لأَنَّ هَذِهِ الأَشياءَ تُقَوِّي شبهَهُ بالفعلِ؛ وارتفعَ بالابتداءِ؛ لأَنَّ شروطَ الابتداءِ موجودةٌ فيه، ولا يحتاجُ إلى خبرٍ؛ لأنه نابَ عن الفعلِ الذي هو خَبَرٌ [٤].

---

(١) الارتشاف ١٠٨٢/٣.

(٢) البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٨٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١.

(٣) توضيح المقاصد ٤٧٢/١، وشرح ابن عقيل ١٩٠/١، والتصريح ١/ ١٩٣، ١٩٤.

(٤) اللباب ١/ ١٣٥.

الرَّأيُ الثَّالِثُ:

ذَهَبَ الكُوْفِيُّوْنَ(١)، والأَخْفَشُ(٢)، إلى جوازِ وقوعِ الوصفِ مبتدأ، دون قُبْحٍ، من غير أن يتقدمَهُ نَفِيٌّ، أو استفهامٌ.

واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشَّاعرِ:

خَبِيْـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ فَـلا تَـكُ مُلْغِيًـا مَقَالَـةَ لِهْبِـيّ إذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ(٣)

ووجْهُ الاستدلالِ به أن:" خَبِيْرٌ " لو كان خبرًا مقدَّمًا لزمَ الإخبارُ عن الجمعِ: بالواحدِ، فلما بطلَ هذا تعيَّنَ كونُه مبتدأً، و:" بَنُو " فاعلٌ به(٤).

وَقَدْ رُدَّ هَذَا الاستدلالُ بِأَنَّ:" خَبِيْرًا " خبرٌ مقدمٌ، و:" بَنُو لِهْبٍ " مبتدأ، ولا يحتاجُ إلى المطابقةِ في الجَمْعِ؛ لأنَّ:" خَبِيْرًا " فَعِيْلٌ، يَصِحُّ أن يُخبرَ به عن المفردِ، والمُثَنَّى، والجَمْعِ، إذْ إنه بزنةِ المصدرِ كـ:" الصَّهِيْلِ "، وهو: لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، فَهُوَ عَلَى حَدِّ قَولِهِ – تَعَالَى:﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ (٥)﴾(٦).

---

(١) معاني الفرَّاء ٣/ ٢١٦، وأوضح المسالك ١/١٩١، والتصريح ١/ ١٩٤.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: البغداديات ص ٤١٧، واللباب ١/ ١٣٥، والكافي في الإفصاح ٢/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٣) البيت من الطويل، منسوب لرجل من الطائيين، في: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣، وتخليص الشواهد ص ١٨٤، والمقاصد النحويّة ١/ ٣٢٩، والتصريح ١/ ١٩٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، وأوضح المسالك ١/١٩١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٦٤، والهمع ١/٣١٠.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ ": حيث جاء " خَبِيْرٌ " مبتدأ دون اعتماد على نفي، أو استفهام، وسدّ الفاعل:" بَنُو لِهْبٍ " مسدَّ الخبر، وهذا قبيح عند سيبويه، سائغ عند الكوفيين، والأخفش.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، وتخليص الشواهد ص ١٨٤، ١٨٥.

(٥) من الآية (٤) من سورة التحريم.

(٦) التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، وتخليص الشواهد ١٨٤، ١٨٥، والتصريح ١/ ١٩٤

رَأيٌ وَتَرْجِيْحٌ:

أرَى أنَّ دَعْوَى ابْنِ مَالِكٍ صَحِيحَةٌ لوضوحِ كلامِ سِيْبَوَيْهِ في ذَلكِ.

وَمَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ ردًّا على ابنِ مَالِكٍ ليس بقويٍّ، ولا مُؤيَّدٌ بالدَّليلِ.

ومما يدل على أن سِيْبَوَيْهِ يجيز ذلك على قُبْحٍ، قولُ النُّحَاةِ من بعده على أن هذا رأيه[1].

(١) شرح الكتاب، للسيرافي ٤٥٨/٢، والتعليقة ٢٨١/١، وشرح الجمل، لابن خروف٤٠١/١، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧٢، والمساعد ١/ ٢٠٧.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ

تَوْسِيطُ خَبَرِ:" لَيْسَ "

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعوَى الفَارِسِيِّ، وَابنِ الدَّهَّانِ، وَابنِ عُصْفُورٍ، وَابنِ مَالِكٍ: الإِجمَاعُ عَلَى جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ " لَيْسَت بصَحِيحَةٍ، بَل ذَكَرَ الخِلاَفَ فِيهَا ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ تَشْبِيهًا بـ:" ما ")[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(لَيْسَ) ، كَلِمَةُ نَفْى، وأَصْلُهَا:" لَيِسَ " بكَسْرِ:" اليَاءِ "، عَلَى وَزْنِ: فَعِلَ، فسُكِّنَتِ عَيْنُهُ لثِقَلِ الكَسْرَةِ عَلَى:" اليَاءِ "، فَصَارَ:" لَيْسَ "، وَسُمِعَ:" لُسْتُ " بضَمِّ اللاَّمِ، وَتَدخلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فيُرفعُ المُبتَدأُ ويُسَمَّى اسْمَهُا، ويُنْصبُ الخَبَرُ ويُسَمَّى خَبَرَهُا، تقولُ: لَيْسَ الرَّجُلُ حَاضِرًا[2].

وَمَعْنَاهَا: نَفْيُ مَضمُونِ الجُمْلَةِ فِي زَمَانِ الحَالِ، تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الآنَ، وَلاَ تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا، هَذَا قَولُ الجُمْهورُ[3].

وَقِيْلَ: هِي لنَفْي مَضمُونِ الجُمْلَةِ مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ تَقَيَّدَ تَارَةً بزَمَانِ الحَالِ، كَمَا تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الآنَ، وَتَارَةً بزَمَانِ المَاضِي، نَحْوَ: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ، وَتَارَةً بزَمَانِ المُستَقبَلِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[4]﴾[5].

---

(١) الارتشاف ١١٦٩/٣.

(٢) اللمع في العربية، لابن جني ص ٣٦، والصحاح، للجوهري ٩٧٦/٣، والجنى الداني ص ٤٩٣، ومغني اللبيب ص ٢٩٣.

(٣) المفصل ص ٢٦٨، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص ٩٠٦، وشرح الكافية، للرضي ٤/ ١٩٨، ومغني اللبيب ص ٢٩٣.

(٤) من الآية (٨) من سورة هود.

(٥) شرح الكافية، للرضي ١٩٨/٤، والفوائد الضيائية ٢٩٤/٢.

وَذَهَبَ الجُمْهورُ إِلَى أَنَّ:" لَيْسَ " فِعْلٌ مَاضٍ، بِدَلِيلِ: اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ المَرْفُوعَةِ البَّارِزَةِ بِهَا، نَحْوَ: لَسْت، ولَسْتُمَا، ولَسْتُنَّ، ولَيسُوا، ولَيْسَت، ولَسْن[1].

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ:(فَأَمَّا:" لَيْسَ " فالدَّلِيلُ علَى أَنَّهَا فِعْلٌ، وإِنْ كَانت لاَ تَتَصَرّف تَصْرُّفَ الفِعْلِ، قَوْلُكَ: لَسْتُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ، ولَسْتُمَا، كـ: ضَرَبْتُمَا: ولَسْنَا، كـ: ضَرَبْنَا، ولَسْنَ، كـ: ضَرَبْنَ، ولَسْتُنَّ، كـ: ضَرَبْتُنَّ، ولَيْسُوا، كـ: ضَرَبُوا، ولَيْسَت أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةً، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَتْ أَمَةُ اللهِ زَيْدًا) [2].

واتِّصَالُ:" تَاءِ " التَّأْنيثِ بِهَا، نَحْوَ: لَيْسَتْ هِنْدٌ قائمةً، كَمَا تَقُولُ: قَمَتْ هِنْدٌ [3].

واسْتِتَارُ المُضْمرِ الفَاعِلِ فِيْهِ، كَقَولِكَ: زَيْدٌ لَيْسَ ذَاهِبًا، وعَبْدُ اللهِ لَيْسَ رَاكِبًا [4].

وَذَهَبَ ابْنُ شُقَيْرٍ[5]،وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ [6]، إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ.

واسْتَدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا: بِأَنَّهَا تَدُلُّ علَى النَّفْي، ولا تَدُلُّ علَى الحَدَثِ والزَمَان، كَدَلاَلَةِ الأَفْعَالِ.قَالَ:(ومِمَّا يَدُلُّ علَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ: أَنَّهَا تَدُلُّ علَى النَّفْي، ولا تَدُلُّ علَى حَدَثٍ، ولا علَى زَمَانٍ، والأَفْعَالُ مِنْهَا مَا يَدُلُّ علَى حَدَثٍ، وزَمَانٍ،

---

(١) الكتاب ٤٦/١، ومعاني القرآن، للفراء ٤٣/٢، ٦٢/٣، والمقتضب ٨٧/٤، والأصول ٨٢/١، ٨٩، وشرح الكافية ، للرضي ٢٩٦/٢..

(٢) الأصول ٨٢/١، ٨٣.

(٣) التبيين، للعكبري ٣٠٨، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٦٣/١.

(٤) اللامات، للزجاجي ٣٤.

(٥) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ١١٧/٤، والجنى الداني ص ٤٩٤، ومغني اللبيب ص٢٩٣.

(٦) كتاب الشعر ٧/١، ٨.

ومِنْهَا مَا يَدُلُّ علَى زَمَانٍ فَقَط، فَإِنْ كَانَ هذا هَكَذَا وتَعَرَّت:" لَيْسَ " مِنَ المَعْنَيَينِ جَمِيْعاً، دَلَّ علَى أَنَّهَا لَيْسَت بِفِعْلٍ) [١].

واسْتَدَلَّ أَيْضًا بأَنَّ:" مَا " المَصْدَرِيَّةَ تَتَصِلُ بالأَفْعَالِ المَاضِيَةِ والمُضَارِعَةِ، ولا تَتَصِلُ بـ:" لَيْسَ " قَالَ:(الدَّلِيلُ علَى أَنَّ:" لَيْسَ " لَيْسَ كَالفِعْلِ، أَنَّكَ تَصِلُ:" مَا " بالأَفْعَالِ المَاضِيَةِ والمُضَارِعَةِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ زَيْدٌ ذَاكِرَكَ، حَتَّى تقُول: مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ، فَتَجْرِى:" لَيْسَ " مُجْرَى:" لَم " الحَرفِ، كَمَا تَقُولُ: مَا لَم يَذْكُرْكَ) [٢].

وَهِيَ تَرفَعُ الاسمَ وَتَنصِبَ الخَبَرَ مُطْلَقًا، من غَيرِ شَرْطٍ، سَوَاء كَانَتْ مُثْبَتَةً أو مَنْفِيَّةً، صِلَة لـ:" مَا" الظَّرْفِيَّةِ أو لا[٣].

واتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ على أنها لا تَتَصَرَّفُ بحَالٍ؛ لأَنَّهَا وُضِعَتْ وَضْعَ الحُرُوفِ فِي أَنَّهَا لاَ يُفْهَمُ مَعنَاهَا إلاَّ بذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا[٤].

وَلخَبَرِ:" كان " وَأَخَوَاتِهَا سِتَّةُ أَحوَالٍ:

الأَوَّلُ: وُجُوبُ التَّأْخِيرِ، وَذَلِكَ إذَا خِيفَ اللَّبْسُ كَخَفَاءِ إعْرَابِهِمَا، نَحْوَ: كَانَ مُوسَى فَتَاكَ، وَكَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي، أَو اقْتَرَنَ الخَبَرُ بـ:" إلَّا "، نَحْوَ: مَا كَانَ الدِّرْهَمُ إلَّا لَكَ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً [٥]﴾.

(١) المسائل المنثورة ٢٠٨.
(٢) المسائل البصريات ٨٣٣/٢.
(٣) التصريح ٢٣٤/١.
(٤) التصريح ٢٣٩/١.
(٥) من الآية (٣٥) من سورة الأنفال.

الثَّانِي: وُجُوبُ التَّوسُّطِ بَينَ العَامِلِ وَاسمِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الاسمُ مَحصُورًا، نَحْوَ: مَا كَانَ لَكَ إِلَّا دِرْهَمٌ، وَنَحْوَ:﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا[1]﴾، وَنَحْوَ: يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا، فَلاَ يَجُوزُ التَّأْخِيرُ، لئلَّا يَلْزَمَ مِنهُ عَودُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفظًا وَرُتبَةً، وَلأَنَّ الحَرفَ المَصدَرِيَّ مَانِعٌ من التَّقدِيمِ، وَالضَّمِيرَ مَانِعٌ من التَّأخِيرِ فَوَجَبَ التَّوسُّطُ.

الثَّالِثُ: وُجُوبُ التَّقْدِيمِ عَلَى العَامِلِ وَاسمِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ لاَزِمَ الصَّدْرِ، كأَنْ يَكُونَ اسمَ استِفْهَامٍ، نَحْوَ: أَينَ كَانَ زَيدٌ، وَكَمْ كَانَ مَالُكَ؟

الرَّابِعُ: وُجُوبُ التَّأْخِيرِ أو التَّوسُّطِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الفِعْلُ مُصَدَّرًا بِمَا يَقْتَضِي التَّصَدُّرَ، وَكَانَ مِمَّا لاَ يُفصلُ بَيْنَهُ وَبَينَ الفِعْلِ، كَـ:" هَلْ "، وَأَسمَاءِ الاستفهَامِ، وَالشَّرْطِ، نَحْوَ: هَلْ كَانَ زَيدٌ قَائِمًا، وَمَتَى كَانَ قَائِمًا زَيدٌ؟ إِذْ لاَ تُفْصَلُ هَذِهِ الكَلِمُ عَنِ الفِعْلِ [2].

الخَامِسُ: وُجُوبُ التَّوسُّطِ أو التَّقْدِيمِ، وَذَلِكَ إِذَا اشتَمِلَ الاسمُ عَلَى ضَمِيرِ ما اشتَمَلَ عَلَيهِ الخَبَرُ، نَحْوَ: كَانَ غُلاَمَ هِنْدٍ بَعْلُهَا، وَوَلِيَّهَا كَانَ أَبُوهَا، وَيُمتَنَعُ تَأخِيرُهُ؛ لئلاَّ يَتَقَدَّمَ الضَّميرُ عَلَى مُفَسِّرٍ مُؤَخَّرٍ رُتبَةً وَلَفظًا[3].

السَّادِسُ: جَوَازُ التَّأْخِيرِ، وَالتَّوسُّطِ، وَالتَّقْدِيمِ، نَحْوَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، وَقَائِمًا كَانَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ، وَلَيْسَ زَيْدٌ، وَقَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ، ، قَائِمًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ[4]﴾[5].

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة الجاثية.

(٢) شرح الكافية ، للرضي٤/٢٠٥.

(٣) التذييل والتكميل ١٧٢/٤

(٤) من الآية (٤٧) من سورة الروم.

(٥) اللمع ص ٣٧، وشرح المفصل ٩٨/٧، وشرح الجمل ٣٧٤/١، وشرح التسهيل ٣٤٨/١، ٣٤٩، وشرح الكافية الشافية ٤٠٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٥، والبسيط في شرح الجمل ٦٧٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٢/٤، وشرح الأشموني ٢٣٢/١ .

وَذَهَبَ الفَارِسِيُّ(١)، وَابنُ الدَّهَّان، وَابنُ عُصْفُورٍ(٢)، وَابنُ مَالِكٍ(٣)، إِلَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ ".

وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ إِلَى أَنَّ دَعوَى الإِجمَاعِ لَيْسَت بصَحِيحَةٍ؛ لأَنَّ ابنَ دَرَسْتَوَيْهِ، مَنَعَ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ "، وَشَبَّهَها فِي ذَلِكَ بـ:" ما ".

قَالَ:(أَمَّا:" لَيْسَ " فَخَالَفَ فِي جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِهَا بَعضُ النُّحَاةِ، ذَكَرَهُ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ(٤)، وَشَبَّهَها فِي ذَلِكَ بـ:" ما "، وَهُوَ مَحجُوجٌ بالسَّمَاعِ الثَّابِتِ، فَفِي السَّبعَةِ(٥):﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ(٦)﴾، بنَصْبِ:﴿ الْبِرَّ ﴾، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُوْلُ(٧)

---

(١) المسائل الحلبيات ص٢٨٠، والإيضاح العضدي ص ١٠١.

(٢) ينظر رأي ابنِ الدَّهَّان، وَابن عُصْفُورٍ في الهمع /٣٧٢.

(٣) التسهيل ص ٥٤، وشرح الكافية الشافية ٤٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٤٩/١.

(٤) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد ٤٩٤/١، وتلخيص الشواهد ص ٢٣٧، وأوضح المسالك ٢٣٧/١، وتمهيد القواعد ١١١٢/٣، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١، والتصريح ٢٤٢/١، والهمع ٣٧٢/١.

(٥) قرأ حمزة وحده:﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ ، وقرأ الباقون:﴿ لَّيْسَ الْبِرُّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ ، وروى حفص عن عاصم:﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ ﴾ مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم الوجهين بالرفع والنصب. ينظر: السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ص ١٧٦.

(٦) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٧) البيت من الطويل، للسموأل، في ديوانه ص٩٢، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٤٩/١، ، ، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ٩٦، وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١، وتمهيد القواعد ١١١٠/٣، وشرح الأشموني ٢٣٢/١، والهمع ٣٧٢/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ " حيث توسط خبر:" لَيْسَ " بينها وبين اسمها، وهذا جائز ،خلافًا لابن درستويه.

وقَالَ الآخرُ:

أَلَـــيسَ عَجِيبًـــا بِـــأَنَّ الفَتَـــى يُصَـابُ بِـبَعضِ الَّـذِي فِـي يَدَيْـهِ[1])[2]

.

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ادَّعَى الفَارِسِيُّ الإِجمَاعَ عَلَى جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ ".

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الإِجمَاعَ بأَنَّ ابن دَرَسْتَوَيْهِ، مَنَعَ تَوسِيطِ خَبَرِ:" ليس "، تَشْبِيهًا بـ:" ما "، وَقَد أَشَارَ كَثيرٌ من النَّحويِّين إِلَى ذَلكَ.

وأرى أن الصواب في هذا هو ما أجمع عليه النحويون، وهو جَوَازِ تَوسِيطِ خَبَرِ:" لَيْسَ ".

---

(١) البيت من المتقارب، يُنسب لمحمود الوراق المتوفي سنة ٢٣٠هـ، في: الكامل في اللغة، للمبرد ١٧٥/٢، والبيان والتبيين، للجاحظ١٩٧/٣، وأمالي القالي ١٠٩/١، ويُنسب لمحمد ابن حازم، في: أمالي المرتضى ٦٠٨/١، ويُنسب لمحمود الوراق، أو لمحمد بن حازم، في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٥/٢، وبلا نسبة في: مغني اللبيب ص١١٠، والتصريح ٢٧٢/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَلَيسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتى " حيث توسط خبر:" لَيْسَ " بينها وبين اسمها، وهو: بِأَنَّ الفَتى؛ إذ هو في تأويل اسمٍ مفردٍ مرفوعٍ، تقديره: أليس مصاب الفتى ببعض ما في يده عجيبًا.

(٢) التذييل والتكميل ١٧٠/٤، ١٧١.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

" كَأَنَّ " بَيْنَ التَّرْكِيبِ والبَسَاطَةِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَ:" كَأَنَّ " للتَّشْبِيهِ مُرَكَّبَةٌ مِن:" كَافٍ "، وَمِنْ:" أَنَّ "، وَاعْتَنَى بحَرفِ التَّشْبِيهِ، فَقَدَّمَ، فَفُتِحَتْ هَمْزَةُ:" أَنَّ "، هَذَا مذهب الخَلِيْلِ، وَسِيْبَوَيْهِ، وَجُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، والفَرَّاءِ، وَقَالَ بَعضُ البَصْرِيِّينَ هَذَا خَطَأٌ، وَالأَوْلَى أَن يَكُونَ حَرفًا بَسِيطًا، وُضِعَ للتَّشْبِيهِ كَالكَافِ، وَدَعْوَى ابنِ هِشَامٍ [1]الإِجمَاعَ عَلَى تَرْكِيبِهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ)[2].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(كَأَنَّ) حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسمَ، وَيَرْفَعُ الخَبَرَ، مِنْ أَخَوَاتِ:" إِنَّ " ، تَقُولُ:كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَتَأْتِي:(كَأَنَّ) لأَرْبَعَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا وَالمُتَّفَقُ عَلَيْهِ التَّشْبِيهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَطْلَقَهُ الْجُمْهُورُ.

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ[3]، والزجاجي[4]، وَابْنُ السِّيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ، وابْنُ الطَّرَاوَةِ، أَنَّهُ

---

(١)محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء ، ويعرف بابن البرذعي . كان رأساً في العربية ، أخذها عن ابن خروف ومصعب والرندي والقراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوبين ، وصنف فصل المقال في أبنية الأفعال ، الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الاقتراح في تلخيص الإيضاح ، ، النقض على الممتع ، لابن عصفور وغيرها .تنظر ترجمته في : بغية الوعاة٢٦٧/١ .

(٢) الارتشاف ١٢٣٨/٣.

(٣) معاني القرآن، للفراء ٣١٢/٢.

(٤) حروف المعاني ص ٢٩.

لا تَكُونُ للتَّشْبِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَامِدًا، نَحْوَ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ(١).

قَالَ البَطَلْيَوْسِيُّ:(وَإِنَّمَا يَكُونُ تَشْبِيهًا مَحْضًا إِذَا وَقَعَ فِي الخَبَرِ اسمٌ يُمَثَّلُ بِهِ اسمُهَا، وَيَكُونُ الخَبَرُ أَرفَعَ من الاسمِ، أَو أَحطَّ مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: كَأَنَّ زَيْدًا مَلِكٌ، أَو كَأَنَّ زَيْدًا حِمَارٌ)(٢).

الثَّانِي: الشَّكُّ وَالظَّنُّ، ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ(٣)، والزَّجَّاجِيُّ(٤)، وَابْنُ السِّيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ، وابْنُ الطَّرَاوَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا فِعْلًا، أو جُمْلَةً، أو صِفَةً(٥).

قَالَ البَطَلْيَوْسِيُّ:(وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا فِعْلًا، أو ظَرْفًا، أو مَجْرُورًا، أو صِفَةً من صِفَاتِ أَسْمَائِهَا، فَإِنَّهَا يَدْخُلُهَا حِينَئِذٍ مَعْنَى الظَّنِّ وَالحُسْبَانِ، كَقَولِكَ: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أو كَأَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ)(٦).

الثَّالِثُ: التَّحْقِيقُ والوُجُوبُ، ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَالزَّجَّاجِيُّ(٧)، وأَنْشَدُوا عَلَيْهِ:

---

(١) التذييل والتكميل ٥/١٥، الارتشاف٣/١٢٣٨، ١٢٣٩، والجنى الداني ص٥٧٢،ومغني اللبيب ص١٩٢، وتمهيد القواعد ٣/١٣٠١، والهمع ١/٤٢٧.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣.

(٣) معاني القرآن، للفراء ٢/٣١٢.

(٤) حروف المعاني ص ٢٨، ٢٩.

(٥) التذييل والتكميل ٥/١٥، و الارتشاف ٣/ ١٢٣٩، والجنى الداني ص٥٧٢، ومغني اللبيب ص ١٩٢، وتمهيد القواعد ٣/١٣٠١، والهمع ١/٤٢٧.

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٣.

(٧) التذييل والتكميل ٥/١٣، والارتشاف٣/١٢٣٨، والجنى الداني ص ٥٧٢، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣٣٧، ومغني اللبيب ص ١٩٢، وتعليق الفرائد ٤/١٠، والهمع ١/٤٢٧.

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[1]

الرَّابِعُ: التَّقْرِيبُ، قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ: كَأَنَّكَ بِالشِّتَاءِ مُقْبِلٌ، وَكَأَنَّكَ بِالفَرَجِ آتٍ[2].

وَاختلفَ النَّحْوِيُّونَ فِي:" كَأَنَّ ": هَلْ هِيَ بَسِيطةٌ أَو مُرَكَّبةٌ؟:

فذَهَبَ الخَلِيْلُ[3]، وسِيْبَوَيْهِ[4]، وَالأَخْفَشُ[5]، وَجُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ[6]، وَالفَرَّاءُ[7]، وَالفَرَّاءُ[7]، وَالزَّجَّاجِيُّ[8]، وَابْنُ جِنِي[9]، وَابْنُ مَالِكٍ[10]، وَالمُرَادِيُّ[11]، إِلى أَنَّها مُرَكَّبَةٌ

---

(١) البيت من الوافر، للحارث بن خالد المخزومي، في ديوانه ص ٩٣، وهو من شواهد: الكامل ١٠٦/٢، والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧، وشرح التسهيل ٦/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٥٣/١، والجنى الداني ص٥٧١، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣٣٧، والتذييل والتكميل ١٤/٥، ومغني اللبيب ص ١٩٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٣١٣/٢،، والهمع ٤٢٧/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" كَأَنَّ الأَرْضَ " حيث جاءت:" كَأَنَّ " للتَّحْقِيقِ والوُجُوبِ.

(٢) الجنى الداني ص٥٧١، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣٣٧، والتذييل والتكميل ١٤/٥، ومغني اللبيب ص ١٩٢، وتمهيد القواعد ١٢٩٢/٣، وتعليق الفرائد ١٠/٤، والتصريح ٢٩٥/١، والهمع ٤٢٧/١.

(٣) الكتاب ٣/ ١٥١.

(٤) الكتاب ٢/ ١٧١، ١٥١،٣٢٢/٣.

(٥) التذييل والتكميل ١١/٥، الجنى الداني ص ٥٦٨، والهمع ٤٢٨/١.

(٦) الأصول ٢٣٠/١، ٢٢٠/٢ ، ٢٢١، والمقتضب ٤/ ١٠٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٤٥/١.

(٧) الجنى الداني ص ٥٦٨، والهمع ٤٢٨/١.

(٨) حروف المعاني ص ٢٨، ٢٩.

(٩) الخصائص ١/ ٣١٧، وسر صناعة الإعراب ص ٣٠٤.

(١٠) شرح التسهيل ٦/٢.

(١١) الجنى الداني ص ٥٦٨.

مُرَكَّبَةٌ من كَافِ التَّشْبِيهِ، ومِنْ:" أنَّ ".

وَأَصْلُ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ، فَالكَافُ للتَّشْبِيهِ، وَ:" أَنَّ " مُؤَكِدَةٌ لَهُ، ثُمَّ قُدِّمَتُ الكَافُ، اهتمَامًا بالتَّشْبِيهِ، ففُتِحَتْ:" إِنَّ "؛ لأَنَّ المَكْسُورَةَ لاَ يَدخُلُ عَلَيهَا حَرفُ الجَرِّ(١).

وذَهَبَ بَعضُ البَصْرِيِّينَ(٢)، وَالمَالَقِيُّ (٣)، وَأَبُو حَيَّانَ (٤)، وَابنُ هِشَامٍ(٥)، وَالسَّيُوطِيُّ(٦)، والجَامِيُّ(٧)، إِلى أَنَّها حَرْفٌ بَسِيطٌ، وُضِعَ للتَّشْبِيهِ كَالكَافِ.

وَحُجَّتُهُم: أَنَّ التَّرْكِيبَ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ، وأَنَّ الأَصْلَ فِي الأَلفَاظِ البَسَاطَةُ، وَالتَّرْكيبَ طَارِئٌ، والالتفَاتُ إِلَى الأَصْلِ أَحْسَنُ (٨).

وَلِعَدَمِ اشتِهَارِ القَولِ بالبَسَاطَةِ، قَالَ ابنُ هِشَامٍ الخَضْرَاوِيُّ(٩)، وابنُ الخَبَّازِ(١٠)، الخَبَّازِ(١٠)، لاَ خِلاَفَ فِي أَنَّ:" كَأَنَّ " مُرَكَّبَةٌ.

وَنَازَعَهُمَا أَبُو حَيَّانَ بأَنَّ دَعْوَى الإِجمَاعِ لَيسَتْ بِصَحِيحَةٍ، لِوُجُودِ الخِلاَفِ فِيهَا.

---

(١) الجنى الداني ص ٥٦٨، والهمع ٤٢٨/١.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢.

(٣) رصف المباني ص ٢٨٤.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢.

(٥) مغني اللبيب ص ١٩٢.

(٦) الهمع ٤٢٨/١.

(٧) الفوائد الضيائية ٢٤٩/٢.

(٨) رصف المباني ص ٢٨٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢.

(٩) الجنى الداني ص ٥٧٠، وشرح التسهيل، للمرادي ص ٣٣٧، والتذييل والتكميل ١٤/٥، ومغني اللبيب ص ١٩٢، والهمع ٤٢٧/١.

(١٠) مغني اللبيب ص ١٩٢.

قَالَ:(وَدَعْوَى ابنِ هِشَامٍ الإجمَاعَ عَلَى تَرْكِيبِهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ)[1].وَقَالَ أَيْضًا:(أَيْضًا:(وَقَولُ ابنِ هِشَامٍ: لاَ خِلاَفَ فِي أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ من:" أنَّ " وَكَافِ التَّشْبِيهِ، لَيسَ بِصَحِيحٍ، لِوُجُودِ الخِلاَفِ فِيهَا)[2].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

اختلف النحويون في كأن هل هي بسيطة أو مركبة ؟ والصواب في هذا ما ذَهَبَ إليه الخَلِيْلُ، وسِيْبَوَيْهِ، وَالأَخْفَشُ، وَجُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ، وَالفَرَّاءُ، وَالزَّجَّاجِيُّ، وَابْنُ جِني، وَابْنُ مَالِكٍ، وَالمُرَادِيُّ، إلى أنَّها مُرَكَّبَةٌ من كَافِ التَّشْبِيهِ، ومِنْ:" أنَّ ".

ودعوى الإجماع على القول بتركيبها غير صحيحة، لوجود القول ببساطتها.

(١) الارتشاف ١٢٣٨/٣.

(٢) التذييل والتكميل ١٢/٥.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

دُخُولُ لاَمِ الابْتِدَاءِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ " المَفْتُوحَةِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(ولا تدخل [1]على الاسم إذا تقدم الخبر عليه اتفاقًا ، فلا تقول : لكنَّ عندي لزيدًا ، ولا على خبر إنَّ خلافًا للمبردِ [2]، وَادِّعَاءُ ابنِ مَالِكٍ الإِجمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ " لَيْسَ بصَحيحٍ، بَلْ هُوَ مَسْمُوعٌ فِي النَّظْمِ، وَفِي النَّثْرِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ فِي قَولِهِ تَعَالَى:﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ[3]﴾، بِفَتحِ:" أَنَّ ")[4].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(إنَّ، وَأَنَّ) حَرفَا تَوكِيدٍ، يَدْخُلاَنِ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ، فَيَنْصِبَانِ الْمُبْتَدَأ وَيَصِيرُ اسْمَهَا، ويَرْفَعَانِ الخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرَهَا، وَاسْمُهَا مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ، وَخَبَرُهَا مُشَبَّهٌ بالفَاعِلِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَبَلغَنِي أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ.

وَتَدْخُلُ اللاَّمُ الْمَفْتُوحَةُ فِي خَبَرِ:" إِنَّ " الْمَكْسُورَةِ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً، تَقولُ: إِنَّ زَيدًا لقَائِمٌ، وَلَو قُلْتَ: لَيْتَ زَيدًا لقَائِمٌ، أَو نَحْو ذَلِكَ لم يَجُزْ[5].

وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ:" إِنَّ " الْمَكْسُورَةُ بِدُخُولِ:" اللاَّمِ " فِي خَبَرِهَا؛ لاجتِمَاعِهِمَا فِي التَّأكِيدِ وَتَلَقِّي القَسَمِ، وَلأَنَّهُ لا يُسْبَكُ مِنْهُمَا مَصْدَرٌ[6].

---

(١)يعني اللام.

(٢)المقتضب ٢/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة الفرقان، والقراءة منسوبة لسعيد بن جبير في: الدر المصون ١/ ٢٧٩٢ .

(٤) الارتشاف ٣/١٢٦٧.

(٥) اللمع في العربية ص ٤١.

(٦) الغرة ص ٤٤.

وَدَخَلَت عَلَى:" إِنَّ " الْمَكْسُورَةِ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى:" أَنَّ " الْمَفْتُوحَةِ؛ لأَنَّ:" إِنَّ " الْمَكْسُورَةَ تَطلُبُ مَا بَعْدَهَا طَلَبًا وَاحِدًا، وَهُوَ طَلَبَ العَامِلِ المَعمُولَ.

أَمَّا:" أَنَّ " الْمَفْتُوحَةُ تَطلُبُ مَا بَعْدَهَا طَلَبَينِ، وَهُمَا: طَلَبَ العَامِلِ المَعمُولَ، والصِّلَةِ المَوصُولَ [1].

وَادِّعَى ابنُ مَالِكٍ الإجمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ "، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الرَّدِّ عَلَى الكُوفِيِّينَ فِي إِجَازَتِهِم دُخُولَ اللاَّمِ عَلَى خَبَرِ:" لَكِنَّ "، وَوَجْهُ الرَّدِّ: أَنَّ الكَلاَمَ بَعْدَ:" لَكِنَّ " مُفْتَقِرٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ، فَأَشْبَهَتْ:" أَنَّ ".

قَالَ:(فَأَشْبَهَتْ:" أَنَّ " الْمَفْتُوحَةَ المُجْمَعَ عَلَى امتِنَاعِ دُخُولِ اللاَّمِ بَعْدَهَا)[2].

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الإجمَاعَ بِأَنَّ المُبَرِّدَ أَجَازَ دُخُولَ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ "، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي النَّظْمِ، وَفِي النَّثْرِ.

قَالَ:(وَلَيسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ فِيهِ خِلاَفٌ شَاذٌّ عَنِ المُبَرِّدِ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ من كَلاَمِ العَرَبِ، قَرَأَ بَعضُ القُرَّاءِ: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾، بِفَتحِ الهَمزَةِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَم تَكُنْ تَحْلِفُ باللهِ العَلِيْ

أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيْ [3]

وَحَكَى قُطْرُبٌ أَيضًا أَنَّ بَعضَهُم قَالَ:" فَإِذَا أَنِّي لَبِهِ " وَأَنشَدَ ابنُ دُرَيدٍ

---

(١) الغرة ص ٦١.

(٢) شرح التسهيل ٢٩/٢.

(٣) رجز، بلا نسبة في: الخصائص ٣١٥/١، وسر الصناعة ٣٧٩/١، والغرة ص ٥٦، وضرائر الشعر ص ٥٧، ورصف المباني ص ٣١٢، والارتشاف ٢٣٩٦/٥، والهمع ٤٤٦/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَضْمَرَتْكَ " على أن:" أَضْمَرَ " بمعنى أخفى وستر.

عن ابنِ عُثْمَانَ[1]:

فَنَافِسْ أبا الغَبْرَاءِ فيها ابنَ زارعٍ على أَنَّه فيها لَغَيْرُ مُنَافسِ[2]

رُوِيَ بفَتحِ هَمزَةِ:" أَنَّ ")[3].

وَنَسَبَ إلى المُبَرِّدِ أَيضًا جَوازَ دُخُولِ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ "، أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، وَابنُ هِشَامٍ، وابْنُ عَقِيْلٍ، وَالسَّيُوطِيُّ، وَالأُشْمُونِيُّ[4].

وَخَرَّجَ الْجُمْهُورُ الآيَةَ والبَيْتَينِ عَلَى الزِّيَادَةِ أَو الشُّذُوذِ [5].

وَحَكَى السَّيُوطِيُّ عن ابنِ هِشَامٍ أَنَّهُ لاَ تَأويلَ فِي الآيَةِ؛ لبَقَاءِ مَعْنَى الابتدَاءِ فِي اللَّامِ [6].

---

(١) هُو: سعيد بن هارون، أبو عثمان الأشنانداني، مولى عبد الله بن معمر التيمي، كان نحويًّا لغويًّا من أئمة اللغة، وكان واسع الرواية، أخذ عن أبي محمد التوزي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد بالبصرة، وله من الكتب كتاب: معانى الشعر، وكتاب: الأبيات الفريدة، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ص ١٥٥، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١٥١/٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: الغرة ص ٥٦، وضرائر الشعر ص ٥٧، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤،

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَغَيْرُ مُنَافسِ " حيث دخلت لام التوكيد فى خبر:" أنَّ " المفتوحة.

(٣) التذييل والتكميل ١١٨/٥، ١١٩.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ١٠٨/٣، مغني اللبيب ص ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٧/١، والهمع ٤٤٦/١، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٠.

(٥) الأصول ٢٧٤/١، وكتاب الشعر ٧٤/١، والخصائص ٣١٥/١، ٢٨٣/٢، والغرة ص ٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، وضرائر الشعر ص ٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وشرح الكافية، للرضي٣٥٩/٤، والتذييل والتكميل ١١٩/٥، وتوضيح المقاصد ٥٣٠/١، ومغني اللبيب ص٢٣٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٤٢٢/٢.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ادَّعَى ابنُ مَالِكٍ الإِجمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ ".

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الإِجمَاعَ بأَنَّ نسب للمُبَرِّدَ القول بجواز دُخُول اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ "، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي النَّظْمِ، وَفِي النَّثْرِ.

وَالصواب خلاف ذلك فالمُبَرِّدَ لم يجز دُخُولَ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ " المفتوحة ، بل وَافَقَ جُمْهُورَ النَّحْوِيِّينَ فِي مَنعِ دُخُولِ اللاَمِ عَلَى خَبَرِ:" أَنَّ " حَيثُ قَال:(لاَ يَجُوزُ أَنْ تَدخُلَ اللاَّمُ، فتقولُ: بَلغَنِي أَنَّكَ لمُنْطَلِقٌ)[1].

---

(١) المقتضب ٢/٣٤٤.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ
شُرُوطُ فِعْلَي التَّعَجُّبِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَدَعْوَاهُ – أي: ابْن مَالِكٍ – أَنَّ:" مَا أَذْرَعَهَا "، لَم يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَقَالَ ابنُ القَطَّاعِ: ذَرِعَتِ المَرْأَةُ، خَفَّتْ يَدَاهَا فِي العَمَلِ فَهِيَ ذَرِاعٌ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

التَّعَجُّبُ: اسْتِعْظَامُ زِيَادةٍ فِي وَصْفِ الفَاعِلِ خَفِيَ سَبَبُهَا، وَخرج بها المُتَعَجِّبِ منْهُ عَن نَظَائِرِهِ، أَو قَلَّ نَظِيرُهُ[2].

للتَّعَجُّبِ صِيغَتَانِ قِيَاسِيَّتَانِ:

الصِّيغَةُ الأُوْلَى: مَا أَفْعَلَهُ، نَحْوَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !!

الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: أَفْعِلْ بِهِ، نَحْوَ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ !! [3].

وكُلٌّ من هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ مَمْنُوعُ التَّصَرُّفِ، فالأَوَّلُ وَهُوَ:" مَا أَفْعَلَهُ " نَظِيرُ:" تَبَارَكَ "، و:" عَسَى "، وَ:" لَيْسَ " فِي الجمُودِ وَفِي مُلازَمَةِ المُضِيِّ، وَالثَّانِي وَهُوَ:" أَفْعِلْ بِهِ " نَظِيرُ:" هَبْ " بِمَعْنَى: اعْتَقِدْ، وَ:" تَعَلَّمْ " بِمَعْنَى: اعْلَمْ، فِي الجمُودِ وَفِي مُلازَمَةِ الأَمْرِ، وَعِلَّةُ جُمُودِهِمَا تَضَمُّنُهُما مَعْنَى حَرْفِ التَّعَجُّبِ الَّذِي كَانَ يَستَحِقُّ الوَضْعَ، وَلَم يُوضَعْ [4].

---

(١) الارتشاف ٢٠٧٧/٤.

(٢) المقرب ٧١/١، وشرح الجمل ٣٦/٢، والتصريح ٥٧/٢.

(٣) اللمع ص٣٨١، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٢٥/٣، وأوضح المسالك، ٢٥٠/٣، ٢٥٣، والهمع ٣٦/٣.

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٢٥/٣، وأوضح المسالك، ٢٦٢/٣، والتصريح ٦٤/٢.

وَيُبْنَى هَذَانِ الفِعْلاَنِ مِمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ تِسْعَةُ شُرُوطٍ:

أحدُهَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا، فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن الاسمِ، نَحْوَ: الْجِلْفِ وَالحِمَارِ، فَلاَ يُقَالُ: مَا أَجْلَفَه، وَلاَ مَا أَحْمَرَه[١].

أَمَّا قولُهُم: مَا أَذْرَعَ فُلاَنَةَ! فَجَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ من الشَّاذِّ؛ لأَنَّهُ لَم يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ[٢].

قَالَ:(وَقَدْ يُبْنَيَانِ من غَيرِ فِعْلٍ، كَقولِهِم: مَا أَذْرَعَ فُلاَنَةَ! بمَعْنَى: مَا أَخفَّهَا فِي الغَزْلِ، وهُو من قَولِهم: امرأَةٌ ذَرَاعٌ، وَهِيَ خَفِيفَةُ الْيَدِ فِي الْغَزْلِ، لَم يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ)[٣].

واعْتَرَضَهُ أَبُو حَيَّانَ بأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِعْلٌ وَاسْتَدَلَّ بِمَا حَكاهُ ابنُ القَطَّاعِ[٤]: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، وعَلَى هَذَا لاَ يكُونُ قَولُهُم: مَا أَذْرَعَ فُلاَنَةَ! شَاذًّا؛ لأَنَّهُ مَصُوغٌ من فِعْلٍ.

قَالَ:(وَدَعْوَاهُ – أي ابْن مَالِكٍ – أَنَّ:" مَا أَذْرَعَهَا "، لَم يُسْمَعْ مِنْهُ فِعْلٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَقَالَ ابنُ القَطَّاعِ: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، خَفَّتْ يَدَاهَا فِي العَمَلِ فَهِيَ ذَرَاعٌ)[٥].

وَوَافَقَهُ: المُرَادِيُّ[٦]، وخَالِدٌ الأَزْهَرِيُّ[٧].

قَالَ المُرَادِيُّ:(وَحَكَى ابنُ القَطَّاعِ: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، خَفَّتْ يَدَاهَا فِي الغَزْلِ، فَهِيَ ذَرَاعٌ، فَعَلَى هَذَا ليس بشاذٍ)[١].

---

(١) أوضح المسالك، ٢٦٥/٣، والتصريح ٦٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ٤٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤٨/٣.

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٢٥/٣، وأوضح المسالك، ٢٦٢/٣، وشرح الأشموني ٢١، والهمع ٣٦/٣.

(٥)كتاب الأفعال ،لابن القطاع ٣٨٣/١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٣/٢ .

(٧) التصريح ٦٧/٢.

وذهب ناظر الجيش إلى أن قولهم: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، لا يعتد به، لأنه من النادر قَالَ:

(أنَّ قَولَهُم: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ – إن ثَبَتَ – كَانَ فِي غَايَةِ النُّدُورِ، فَلاَ اعتِدَادَ بِهِ)(٢).

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ثُلاَثِيًّا؛ فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن: دَحْرَجَ، وَضَارَبَ، واسْتَخْرَجَ، إلا:" أفعَل"؛ فقِيلَ: يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يُمْتَنَعُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يَجُوزُ إنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ لغَيرِ النَّقْلِ؛ نَحْوَ:" مَا أَظْلَمَ اللَّيلَ "، وَ:" مَا أَقْفَرَ هَذَا المَكَانَ "؛ وشذ على هذين القولين:" مَا أَعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ "، و:" مَا أَوْلاَهُ للمَعْرُوفِ ".

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا، فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن نَحْوِ:" نِعْمَ "، وبِئْسَ ".

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا للتفاضُل، فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن نَحْوِ:" فَنِيَ "، و:" مَاتَ".

الخَامِسُ: أَنْ لاَ يَكُونَ مَبنيًّا للمَفعُولِ، فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن نَحْوِ:" ضُرِبَ ".

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ تامًّا فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن نَحْوِ:" كَانَ "، وَ:" ظَلَّ "، وَ:" بَاتَ "، وَ:" صَارَ "، وَ:" كَادَ ".

السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا فَلاَ يُبْنَيَانِ مِن مَنْفيٍّ سَواء كَانَ مُلاَزِمًا للنَّفْي، نَحْوِ:" مَا عَاجَ بالدَّوَاءِ "، أي: مَا انتَفَعَ بِه، أم غَيرَ مُلاَزِمٍ، نَحْوِ:" مَا قَامَ زَيْدٌ ".

الثَّامِنُ : أَنْ لاَ يَكُونَ اسمُ فَاعِلِهِ عَلَى:" أَفْعَلِ فَعْلاَءَ " فَلاَ يُبْنَيَانِ مْن نَحْوِ:" عَرِجَ "، وَ:" شَهِلَ "، وَ:" خَضِرَ الزَّرْعُ "

التَّاسِعُ: وَهُوَ أَلا يُستغْنَى عَنْهُ بالمصُوغِ من غَيرِهِ، نَحْوِ:" قَالَ " من:" القَائِلَة "، فَإِنَّهُم لاَ يَقُولُونَ: مَا أَقْيَلَهُ؛ استغناءً بقَولِهم:" مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ(١).

(١) توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٩٣،

(٢) تمهيد القواعد ٦/٢٦٤٨.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

يَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ قولهَم: مَا أَذْرَعَ فُلاَنَةَ! من الشَّاذِّ؛ لأنَّ التَّعَجُّبَ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ. وَوَافَقَهُ على ذلك : ابنُ هِشَامٍ(٢).

وَأجَازَهُ أَبُو حَيَّانَ، والمُرَادِيُّ، والشيخ خَالِدٌ الأَزْهَرِيُّ، واسْتَدلُّوا عَلَى جَوازِهِ بِمَا حَكَاهُ ابنُ القَطَّاعِ: ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، فَهُوَ مَأخُوذٌ من فِعْلٍ، وَعَلَيهِ فَلاَ شُذُوذَ.

وأرَى أنَّ الصواب بناء فعل التعجب من غير الفعل ، استنادًا لما حكاه ابن القطاع من قوله : ذَرَعَتِ المَرْأَةُ، وهو من العلماء الثقة الذين يعتد بكلامهم .

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٩٢٥/٣، و توضيح المقاصد والمسالك ٨٩٣/٢، وأوضح المسالك، ٢٦٥/٣، وشرح الأشموني ٢١، والهمع ٣٦/٣.

(٢) أوضح المسالك، ٢٦٥/٣.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

تَرْخِيمُ الأَعْلاَمِ الرُّبَاعِيَّةِ غَيرِ المَخْتُومَةِ بِالتَّاءِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَالتَّرخِيمُ فِيمَا كَانَ آخِرَهُ هَاءً، أو كَانَ مَالِكًا، وَحَارِثًا، وَعَامِرًا، أَكْثَرُ مِنَ التَّرخِيمِ فِيهَا، وَدَعْوَى الكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْمَعَا التَّرخِيمَ فِيمَا لَيْسَ فِي آخِرِه زِيَادَةٌ مِنْ أَسْمَاءِ النَّاسِ إلا فِي هَذِهِ الثَّلاَثَةِ، غَيْرُ صَحِيْحَةٍ، بَلْ رَخَّمَتِ العَرَبُ: خَالِدًا، وَيَزِيْدَ، وَلَمِيسَ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

التَّرْخِيمُ في اللُّغَةِ، هو: التَّسْهِيْلُ والتَّلْيِيْنُ، وَقِيلَ[2]: الرَّفَةُ وَالإِشْفَاقُ [3].

وفي اصطلاحِ النَّحْوِيِّيْنَ: حَذْفُ أواخرِ الأسماءِ، المفردةِ تَخْفِيفًا، فيقالُ في: جَعْفَرٍ، وحَارِثٍ، ومَنْصُورٍ: يَا جَعْفَ، ويَا حَارِ، ويَا مَنْصُ.

وإنما دخلَ التَّرْخِيمُ النِّدَاءَ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فقصدُوا إلى تخفيفِهِ، واختصَّ الحَذْفُ بالآخر؛ لأنه موضعُ التغييرِ.

والأسماءُ التي يجوزُ ترخيمُها، تُرخَّمُ عَلَى لُغَتَيْنِ:

<u>اللُّغَةُ الأُوْلَى</u>: لُغَةُ مَن لاَ يَنْتَظِرُ عَوْدَةَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ:

وهي: أنْ تحذفَ من أواخر الأسماءِ، وتدع ما بقى اسمًا على حياله، نحو: زَيْد وعَمْرو، فتقول في:" حَارِثٍ "، و:" جَعْفَرٍ ": يَا حَارُ، ويَا جَعْفُ.

<u>اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ</u>: لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ عَوْدَةَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ:

وهي: أنْ تُرَخِّمَ الاسمَ فتدعَ ما قبل آخِرَهُ على ما كان عليه، ويكون المحذوفُ

---

(١) الارتشاف ٢٢٣٦/٣.

(٢) البديع في علم العربية ، لابن الأثير ٤١٣/١.

(٣) وقيل: الترخيم: الحذف، ومنه: ترخيم الاسم في النداء، وسُمِّيَ ترخيمًا: لتليين المُنَادِي صوته بالحذف. ينظر: أسرار العربية ص ٢١٥، ولسان العرب ١٦١٧/٣. (ر، خ، م).

مرادًا في حُكْمِ الثَّابِتِ، وهذه اللُّغَةُ، هي الأجودُ والأكثرُ استعمالًا فِي لِسَانِ العَرَبِ، فيقال في:" حَارِثِ ": يَا حَارِ، بكسرِ: الرَّاءِ، كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الحَذْفِ(١).

وهَاتَانِ اللُّغَتَانِ جَائِزَتَانِ فِي الاسْمِ المُنَادَي.

والمُنَادَى إمَّا أن يَكُونَ مُؤنَّثًا بِالهَاءِ أو لا.

فَإِنْ كَانَ مُؤنَّثًا بِالهَاءِ جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، أَي سَواء كَانَ عَلَمًا كَفَاطِمَة، أو غَيرَ عَلَمٍ كَجَارِيَة، زَائِدًا عَلَى ثَلاَثَةِ أَحرُفٍ كَفَاطِمَة، أو غَيرَ زَائِدٍ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحرُفٍ كَشَاة، فَتَقُولُ: يَا فَاطِمَ، وَيَا جَارِيَ، وَيَا شَا، وَمِنْهُ قَولُهُم: ياشا ادْجُنِي، أَي أَقِيمِي.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤنَّثًا بِالهَاءِ، فَإِنَّهُ لاَ يُرَخَّمُ إلاَّ بِثَلاَثَةِ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا فَأَكْثَر.

الثاني: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، نَحْوَ: عُثْمَانَ، وَجَعْفَر، فَتَقُولُ: يَا عُثْمَ، وَيَا جَعْفَ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا تَركِيْبَ إِضَافَةٍ، مِثْلَ: عَبْد شَمْسٍ، وَلاَ مُرَكَّبًا تَركِيْبَ إِسْنَادٍ، مِثْلَ: شَابَ قَرْنَاهَا، فَلاَ يُرَخَّمُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ(٢).

وَقَدْ كَثُرَ التَّرخِيمُ فِي: حَارِثٍ، وَمَالِكٍ، وَعَامِرٍ، وَعَدَمُ التَّرخِيمِ فِيهَا أَحْسَنُ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَلَيسَ الحَذْفُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَسمَاءِ أَلْزَمَ مِنْهُ لِحَارِثٍ، وَمَالِكٍ، وَعَامِرٍ، وَذَلِكَ لأَنَّهُم استَعْمَلُوها كَثِيرًا فِي الشِّعْرِ، وَأَكْثَرُوا التَّسْمِيَةَ بِهَا للرِّجَالِ، قَالَ مُهَلْهِلُ بنُ رَبِيْعَةَ:

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّورَاتِ وَالأَحْلاَمِ(٣)

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٩، والأصول ١/٣٥٩، وشرح المفصل ٢/٢١، وشرح الجمل ٢/٢١٥، ٢١٦، والهمع ٢/٦٧، والتصريح ٢/١٨٨.

(٢) شرح الألفية، لابن الناظم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٩، والمقاصد الشافية ٥/٤٢٢.

(٣) البيت من الكامل، في ديوانه ص ٧٨، والأصمعيات ص ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٢، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢/٣٥، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٣، وشرح المفصل ٢/٢٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٥/٤٢٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا حَارِ " حيث رخم:" حارثًا " لكثرة استعماله.

وَقَالَ امْرُؤ القَيْسِ:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْحِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[1]

وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ:

يَا مَالِ وَالحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا[2]

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ:

فَصَالِحُونَا جَمِيْعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ[3]

وَهُوَ فِي الشِّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أُحْصِيَهُ)[4].

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ص ٢٤، والكامل ١٨١/٢، والمقتضب ٢٣٤/٤، وتحصيل عين الذهب ص٤٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، وضرائر الشعر ص ١٢٤، ورصف المباني ص ٥٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٤٢٣/٥.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا حَارِ " حيث رخم:" حارثًا " لكثرة استعماله.

(٢) عجز بيت من المنسرح، وصدره: إنّ بُحَيرًا عَبْدٌ لِغَيْرِكُمُ

وهو منسوب لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، في: جمهرة أشعار العرب، للقرشي ص ٥٣١، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ١٢/٢، وفرحة الأديب ص ١٦٧، والمقاصد الشافية ٦٩/٦، وخزانة الأدب ٢٧٥/٤، ولعمرو بن الإطنابة، في: تحصيل عين الذهب ص ٤٢٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا مَالِ " حيث رخم:" مالكًا " لكثرة استعماله.

(٣) البيت من البسيط، في ديوانه ص ١٠٤، والبغداديات ص٤٥٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ١٥٢/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢، والتبصرة ٣٦٦/١، والمقاصد الشافية ٤٢٣/٥.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" عَامِ " حيث رخم:" عَامِرًا " لكثرة استعماله.

(٤) الكتاب ٢٥١/٢، ٢٥٢.

وَادَّعَى الكِسَائِيُّ، وَالفَرَّاءُ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْمَعَا التَّرخِيمَ إلا فِي: حَارِثٍ، وَمَالِكٍ، وَعَامِرٍ.

وَرَدَّهُمَا أَبُو حَيَّانَ بأَنَّ العَرَبَ رَخَّمَت: خَالِدًا، وَيَزِيْدَ، وَلَمِيسَ.

قَالَ:(وَدَعْوَى الكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْمَعَا التَّرخِيمَ فِيمَا لَيْسَ فِي آخِرِه زِيَادَةٌ مِنْ أَسْمَاءِ النَّاسِ إلا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، غَيْرُ صَحِيْحَةٍ، بَلْ رَخَّمَتِ العَرَبُ: خَالِدًا، وَيَزِيْدَ، وَلَمِيسَ)[1].

وَذَكَرَ ابنُ الأَثِيرِ أَيْضًا أَنَّ الكِسَائِيَّ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَلَمًا مُرَخَّمًا سِوَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ[2].

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العَرَبَ رَخَّمَت: خَالِدًا، وَيَزِيْدَ، وَلَمِيسَ، قَولُ سِيْبَوَيْهِ:(وَكُلُّ اسمٍ خَاصٍّ رَخَّمْتَهُ فِي النِّدَاءِ فَالتَّرْخِيمُ فِيهِ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَر، فَمِنْ ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ:

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِي بْنَ مُخَرَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ[3]

وَهُوَ: يَزِيدُ بنُ مُخَرَّمٍ.

وَقَالَ مَجْنُونُ بَنِي عَامِرٍ:

---

(١) الارتشاف ٣/٢٢٣٦.

(٢) البديع في علم العربية ١/٤١٥.

(٣) البيت من الطويل، ليزيد بن مخرم، في: شرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢/٢٥، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٥، والمقاصد الشافية ٥/٤١٥، ٤١٨، ٤٢٣، وخزانة الأدب ٢/٣٧٨، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٤، وشرح الكافية، للرضي ١/٣٩٩.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا يَزِي " حيث رخم:" يَزِيْدَ " وهو جائز.

أَلاَ يَـــا لَيْـــلَ إِنْ خُيِّـــرْتِ فِينَـــا بِنَفْسِـــي فَـــانْظُرِي أَيْـــنَ الخِيَـــارُ[1]

يُرِيدُ فِي الأَوَّلِ: يَزِيدَ، وَفِي الثَّانِي: لَيْلَى.

وَقَالَ أَوْسُ بنُ حَجَرٍ:

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي[2]

يُرِيدُ: لَمِيْسَ)[3].

وَزَادَ الشِّاطِبِيُّ: قَاسِمًا، تَقُولُ: يَا قَاسِ، وَتَقُولُ فِي: خَالِدٍ، يَا خَالِ[4].

رَأْيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ادَّعَى الكِسَائِيُّ، وَالفَرَّاءُ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْمَعَا التَّرخِيمَ إلا فِي: حَارِثٍ، وَمَالِكٍ، وَعَامِرٍ.

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الادِّعَاءَ بأَنَّ العَرَبَ رَخَّمَت: خَالِدًا، وَيَزِيْدَ، وَلَمِيسَ.

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ص ٩٦، ويُرى فيه:

أَلاَ يَا لَيْلَ إِنْ مُلِّكْت فِينَا خِيَارَكِ فَانْظُرِي أَيْنَ الخِيَارُ

وهو من شواهد: شرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ١٦/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٥، والمقاصد الشافية، ٥/ ٤٢٣ .

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا لَيْلَ " حيث رخم:" لَيْلَى " وهو جائز.

(٢) صدر بيت من الطويل، في ديوانه ص ١١٧، وعجزه:

وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

وهو من شواهد: شرح أبيات سيبويه، للنحاس ص ٢٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٣٠٨/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٥، وأمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢، والمقاصد الشافية، ٥/ ٤٢٤ .

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَا لَمِي" أراد: يَا لَمِي، حيث رخم:" لَمِسَ " وهو جائز.

(٣) الكتاب ٢٥٣/٢، ٢٥٤.

(٤) البديع في علم العربية ،لابن الأثير ٤١٥/١.

والصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ استنادا إلى قَولُ سِيْبَوَيْهِ:(وَكُلُّ اسمٍ خَاصٍّ رَخَّمْتَهُ فِي النِّدَاءِ فَالتَّرْخِيمُ فِيهِ جَائِزٌ) ، ولمَجِيئِهِ بكثرة فِي الشِّعْرِ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

" دَه " اسمُ فِعْلٍ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَزَعَمَ مَلِكُ النُّحَاةِ أَبُو نِزَارٍ: أَنَّ:" دَه " مِنْ قَولِ:

وَقُوَّلٌ إِلَّا دَهِ فَلاَ دَهِ [1]

اسمُ فِعْلٍ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ:" صَحَّ "، أو:" يَصِحُّ "، وَتَقْرِيرُ دَعْوَاهُ، وَالرَّدُّ عَلَيهِ مَذكُورٌ فِي كِتَابِ:" التَّذْكِرَةِ " مِنْ تَأْلِيفِنَا)[2].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

قَالَ الخَلِيلُ:(" دَهْ " كَلِمَةٌ كَانَتِ العَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِهَا، يَرَى الرجلُ ثَأْرَهُ، فَتَقُولُ لَهُ: يَا فُلاَنُ إلا دَهِ فَلاَ دَهِ، أَيْ: إِنْ لَمْ تَثْأَرْ بِهِ الآنَ لَمْ تَثْأَرْ بِهِ أَبَدًا، وَأَمَّا قَولُ رُؤْبَةَ:

وَقُوَّلٌ إلا دَهِ فَلاَ دَهِ

فَيُقَالُ:إِنَّهَا فَارِسِيَّةٌ حَكَى قَولَ ظِئْرِه[3])[4].

وَقَالَ ابنُ فَارِسٍ:(" دَهْ " الدَّالُ وَالهَاءُ لَيسَ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيهِ وَلاَ يُفرَّعُ مِنهُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي قَولِهِم: تَدَهْدَهَ الشَّيْءُ، إِذَا تَدَحْرَجَ؛ فَكَأَنَّ الدَّهْدَهَةَ الصَّوتُ الَّتِي

---

(١) رجز، لرؤبة، في ديوانه ص ١٦٦، وهو من شواهد: كتاب العين ٣٤٨/٣، ومجاز القرآن ، لأبي عبيدة ١٠٦/١، وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ص ٣٠٧، وتهذيب اللغة ٢٣٣/٥، والمحكم ٣٧٦/٤، وجواب المسائل العشر، لابن بري ص ٨٠، وسفر السعادة ٨٣٢/٢، وشرح الكافية، للرضي ١٢٤/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٨١/٤. ويُروى:" إلا دَهِ فَلاَ دَهِ " مثلاً، يضْربُ للرَّجُلِ يطْلبُ شَيْئًا فَإِذا مَنعه طَلَبَ غَيرَهُ. ينظر: الأمثال، لابن سلام ص ٢٤٢، وجمهرة الأمثال ٩٤/١. ، الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ:" دهِ " على أنه اسم فعل، بمعنى: صح.

(٢) الارتشاف ٢٢٩٤/٥.

(٣) الظِّئْرُ: المرأةُ المُرْضِعُ ولَدَ غيرِها.

(٤) كتاب العين ٣٤٨/٣.

يَكُونُ مِنهُ هُنَاكَ)[1].

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي:" دَه "، هَلْ هُوَ اسمُ فِعلٍ أم اسمُ فَاعِلٍ ؟

فذَهَبَ مَلِكُ النُّحَاةِ، إلَى أَنَّها اسمُ فِعلٍ.

قَالَ:(سُئِلْتُ فِي:" غَزْنَةَ[2]" عَنْ قَولِ الرَّاجِزِ:

وَقُوَّلٌ إلا دَهِ فَلاَ دَهِ

فَذَكَرتُ أَنَّ هَذِه من بَابِ كَلِمَاتٍ نَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، وَبَعضُهَا فِي الأَمرِ، وَبَعضُهَا فِي الخَبَرِ، نَحْوَ: صَهٍ، وَمَهٍ، وَبَلْهَ زَيْدًا، وَهَيْهَاتَ، بمَعْنَى:" بَعُدَ ".

و:" دَه " فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى:" صَحَّ " أَو:" يَصِحُّ " أَلاَ تَرَى أَنَّ قَومًا جاؤوا إِلَى سَطِيحٍ الكَاهِنِ[3] وَخَبَّؤوا لَهُ خَبِيئَةً، وَسَأَلُوهُ فَلَم يُصَرِّحْ، فَقَالُوا: لاَ دَهِ، أَي: لاَ يَصِحُّ مَا قُلْتَ، فَقَالَ لَهُم: إلا دَهِ فَلاَ دَهِ، حَبَّةُ بُرٍّ فِي إحلِيلِ مُهْرٍ، فَأَصَابَ.لَكِنِّي أَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبلِ مَا تَشْهَدُ لَهُ الصِّحَّةُ، فَكَانَ كَمَا قَالَ)[4].

وَوَافَقَهُ ابنُ يَعِيشَ [5].

---

(١) مقاييس اللغة ٢٦١/٢.

(٢) هي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحدُّ بين خراسان والهند في طريق فيه خيرات واسعة إلا أن البرد فيها شديد جدًّا. ينظر: معجم البلدان ٢٠١/٤.

(٣) هو: ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عدي بن الذئب، من بني مازن، من الأزد،كاهن جاهلي غساني، من المعمرين، يعرف بسطيح،كان العرب يحتكمون إليه ويرضون بقضائه، وكان يضرب المثل بجودة رأيه، وهو من أهل الجابية، من مشارف الشام، مات فيها بعد مولد النبي (صلى الله عليه وسلم) بقليل. ينظر: الوافي بالوفيات ٥٩/١٤، والأعلام، للزركلي ٣/ ١٤.

(٤) جواب المسائل العشر ص ٨٠، وسفر السعادة ٨٣٢/٢، وتذكرة النحاة ص ١٦٩، والأشباه والنظائر ٤٢٦/٣، وخزانة الأدب ٣٩٥/٦.

(٥) شرح المفصل ،لابن يعيش ٨١/٤.

وَرَدَّ عَلَيهِ أَبُو حَيَّانَ بأَنَّ:" دَهِ " اسمُ فَاعِلٍ ولَيسَ اسمَ فِعْلٍ.

قَالَ:(قَالَ الزَّادُّ: قَوْلُكَ:" دَهِ " اسمٌ من أَسمَاءِ الْفِعْلِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا اسْمُ الْفَاعِلِ مِن: دَهِيَ يَدْهَى فَهُوَ دَهٍ وَدَاهٍ، وَالمَصْدَرُ مِنْهُ: الدَّهَاءُ وَالدَّهي، فَيكون المُرَاد بـ:" دَهِ " أَنَّهُ فطن؛ لأَنَّ الدَّهَاءَ الفِطْنَةُ، وَجَودَةُ الرَّأيُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لاَ أَكُنْ دَهِيًا، أَي: فَطِنًا، فَلاَ أَدْهَى أَبَدًا، هَذَا أَصْلُهُ)[1].

وَهَذَا الرَّدُّ لابنِ بَرِّيٍّ[2]، وَقَدْ نَقَلَ البَغْدَادِيُّ هَذَا الرَّدَّ ونَسَبَهُ لابنِ بَرِّيٍّ[3]، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ السَّخَاوِيُ، وَالسَّيُوطِيُّ دُونَ نَسَبَةٍ[4].

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

ذَهَبَ مَلِكُ النُّحَاةِ، إِلَى أَنَّها اسمُ فِعلٍ، وذهب أَبُو حَيَّانَ إلى أنَّ:" دَهِ " اسمُ فَاعِلٍ ولَيسَ اسمَ فِعْلٍ.

والصواب في هذا ما ذهب إليه أبو حيان وهو أن :" دَهِ " اسمُ فَاعِلٍ ولَيسَ اسمَ فِعْلٍ.

والَّذِي يَدُلُّ عَلَى " أَنَّهَا لَيست من أَسمَاء الأَفْعَالِ كَونُهَا وَاقِعَةً بَعْدَ حَرفِ الشَّرْطِ، وَأَسمَاءُ الأَفْعَالِ لاَ تَقَعُ بَعْدَ حَرفِ الشَّرْطِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَحْسُنُ: إِلاَّ صَهٍ فَلاَ صَهٍ، وَلا: إِلا مَهٍ فَلا مَه، وَلاَ هَيْهَاتَ فَلا هَيْهَاتَ[5].

---

(١) تذكرة النحاة ص١٦٩، ١٧٠.

(٢) جواب المسائل العشر ص ٨٠.

(٣) خزانة الأدب ٣٩٦/٦.

(٤) سفر السعادة ٨٣٢/٢، والأشباه والنظائر ٤٢٦/٣.

(٥) جواب المسائل العشر ص ٨٠.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ

تَسْمِيَةُ الْمُؤَنَّثِ بمذكر ثلاثي ساكن الوسط وَحُكْمُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَنْعِ أَوِ الصَّرْفِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وإذا سَمَّيْتَ بثلاثيٍّ مُذَكَّرٍ ساكنِ الوسَطِ نحو: زَيْد ونِعْم وبِئْس مؤنثًا، فَابنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالخَلِيلُ، وَيُونُسُ، وَسِيْبَوَيْهِ، والأَخْفَشُ، وَالفَرَّاءُ، وَالمَازِنِيُّ، لا يُجِيزُونَ فِيهِ إِلاَّ مَنْعَ الصَّرْفِ، وَعِيْسَى بنُ عُمَرَ، وَأَبُو زَيْدٍ، وَالجَرْمِيُّ، وَالمُبَرِّدُ، وَيُونُسُ فِي نَقْلِ خَطَّابٍ عَنْهُ يَصْرِفُونَهُ، وَدَعوَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ بِلاَ خِلاَفٍ لاَ تَصِحُّ)[1].

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

الأَسْمَاءُ المُعْرَبَةُ ضَرْبَانِ:" مُنْصَرِفٌ " وَهُوَ مَا يَدْخُلُهُ الْحَرَكَاتُ، وَالتَّنْوِينُ، وَ: "غَيْرُ مُنْصَرِفٍ " وَهُوَ مَا يُمْنَعُ التَّنْوِينَ وَالْجَرَّ، وَكَانَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ مَفْتُوحًا.

وَأَسْبَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ، تِسْعَةٌ: الْعَلَمِيَّةُ، التَّأْنِيثُ، وَزْنُ الْفِعْلِ، الْوَصْفُ، الْعَدْلُ، الْجَمْعُ، التَّرْكِيبُ، الْعُجْمَةُ، وَذَلِكَ فِي الأَعْلاَمِ خَاصَّةً، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ الْمُضَارِعَتَانِ لأَلِفَيْ التَّأْنِيثِ مَتَى اجْتَمَعَ فِي الاسْمِ اثْنَانِ مِنْهَا، أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ لَمْ يَنْصَرِفْ[2].

وَمِنَ الأَسبَابِ المَانِعَةِ من الصَّرفِ اجتمَاعُ العَلَمِيَّةِ وَالتَّأنيثِ بالتَّاءِ لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا.

أَمَّا لَفْظًا، فَنَحْوَ: فَاطِمَة، وَطَلْحَة، وَحَمْزَة، سَوَاءٌ كَانَ عَلَمَ مُؤَنَّثٍ أَو مُذَكَّرٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرِفُوهُ لوجُودِ العَلَمِيَّةِ فِي مَعْنَاهُ، وَلُزُومُ عَلاَمَةِ التَّأنِيثِ فِي لَفْظِهِ.

وَأَمَّا تَقْدِيرًا، فَفِي المُؤَنَّثُ المُسَمَّى فِي الحَالِ، نَحْوَ: سُعَاد، وَزَيْنَب، أو فِي الأَصْلِ، نَحْوَ: عَنَاق، اسمُ رَجُلٍ، أَقَامُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَقْدِيرَ العَلاَمَةِ مَقَامَ ظُهُورِهَا.

---

(١) الارتشاف ٨٨١/١، ٨٨٢.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي ٥/٦.

ثُمَّ العَلَمُ المُعَيَّنُ عَلَى ضَرْبَينِ:

ضَرْبٌ يَتَحَتَّمُ فِيهِ مَنْعُ الصَّرفِ، وَهُوَ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلاَثَةِ أَحرُفٍ، نَحْوَ: زَيْنَب، وَسُعَاد، تَنْزِيلًا للحرَفِ الرَّابِعِ مَنزلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ.

أَو ثُلاثيًّا مُحَرك الوَسَطِ لَفْظًا، نَحْوَ: سَقَر، وَلَظَى؛ لأَنَّهُ أُقِيمَ فِيهِ حرَكَةُ الوَسَطِ مَقَامَ الحَرْفِ الرَّابِعِ خِلافًا لابنِ الأَنْبَارِيِّ(١) فِي جَعْلِهِ ذَا وَجْهَينِ.

أَو ثُلاثيًّا سَاكِنَ الوَسَطِ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ، نَحْوَ: مَاهَ، وَجُور، عَلَمَيْ بَلَدَيْنِ(٢)، وَقِيلَ: إِنَّهُ كـ:" هِنْد " فِي جَوَازِ الوَجْهَينِ.

أَو مُذَكَّرَ الأَصْلِ، كـ:" زَيْد " اسم امرأةٍ، وَفِيهِ خِلاَفٌ.

وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ، وَهُوَ الثُّلاَثِيُّ سَاكِنُ الوَسَطِ، نَحْوَ: هِنْد، فَمَنْ صَرَفَهُ نَظَرَ إِلَى خِفَّةِ اللَّفْظِ، وأنّها قَدْ قَاوَمَت أَحَد السَّبَبَينِ، وَمَنْ لَم يَصْرِفْهُ نَظَرَ إِلى وُجُودِ السَّبَبينِ وَهُمَا: العَلَمِيَّةُ والتَّأْنِيثُ(٣)، وَقَدِ اجْتَمَعَ الوَجْهَانِ فِي قَولِ الشَّاعِرِ:

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـــدٌ وَلَـــمْ تُغْـــذَ دَعْـــدُ فِـــي العُلَـــبِ(٤)

وَإِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً باسمِ ثلاثي مُذَكَّرٍ سَاكِنِ الوَسَطِ ، نَحْوَ: زَيْد، وَعَمْرو،

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩، ٥٠.

(٢) " ماه "، و" جور " اسما بلدتين بأرض فارس. ينظر: معجم البلدان ٥/ ٤٩.

(٣) شرح الألفية ،لابن الناظم ٤٦٢، ٤٦٣، تمهيد القواعد ٨/٤٠٠٤، والتصريح ٢/٣٣١.

(٤) البيت من المنسرح، لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، وفيه: ولم تُغْذَ دعْدُ، ولعبيد الله بن قيس الرقيات، في ملحق ديوانه ص ١٧٨، الكتاب ٣/ ٢٤١، وأدب الكاتب ص ٢٨٢، والكامل ١/٢٤٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، والخصائص ٣/ ٦١، ٣١٦، والمنصف ٢/ ٧٧، وتحصيل عين الذهب ص ٤٥٧، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢١٥، والمفصل ص ١٧،واللباب ١/٥٠٨، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١/ ٧٠، ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠١٢.

الْشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: " دعدٌ ... دعدُ "، حيث صرفها الشاعر في الموضع الأول وترك صرفها في الثاني؛ لأنها اسم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط، وكل ما كان كذلك يجوز فيه الصرف، وترك الصرف.

فَفِيهِ رَأيَانِ:

فَابنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالخَلِيلُ(١)، وَيُونُسُ(٢)، وَسِيْبَوَيْهِ، والأَخْفَشُ(٣)، وَالفَرَّاءُ(٤)، وَالمَازِنِيُّ(٥)، وابنُ خَرُوفٍ(٦)، لا يُجِيزُونَ فِيهِ إِلاَّ مَنْعَ الصَّرْفِ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(فَإِنْ سَمَّيْتَ المُؤَنَّثَ بِـ:" عَمْرٍو "، أو:" زَيْدٍ "، لَمْ يَجُزِ الصَّرْفُ، هَذَا قَولُ ابنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي عَمْرٍو، فِيمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَهُوَ القِيَاسُ؛ لأَنَّ المُؤَنَّثَ أَشَدُّ مُلاَءَمَةً للمُؤَنَّثِ، وَالأَصْلُ عِنْدَهُم أَنْ يُسَمىَّ المُؤَنَّثُ بالمُؤَنَّثِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ تَسْمِيَةِ المُذَكَّرِ بالمُذَكَّرِ)(٧).

وَوَافَقَهُم مِنَ المُتَأَخِّرِينَ: ابنُ عُصْفُورٍ(٨)، وَابنُ مَالِكٍ(٩)، وَابنُ عَقِيْلٍ(١٠)، وَصَحَّحَهُ السّيُوطِيُّ(١١).

وَحُجَّتُهُم: أَنَّ الاسمَ قَدْ خَرَجَ من بَابِهِ إِلَى بَابٍ يَثْقُلُ صَرْفُهُ، فَكَانَ بمَنزِلَةِ

---

(١) ينظر رأي: الخَلِيلِ، في: المذكر والمؤنث، للمبرد ص ١٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٥١، وتمهيد القواعد ٤٠٠٥/٨.

(٢) ينظر رأي: ابنِ أَبِي إِسْحَاق، وَأَبِي عَمْرٍو، وَيُونُسَ، في: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وتمهيد القواعد ٤٠١٤/٨.

(٣) معاني القرآن ٢٠/١.

(٤) معاني القرآن ٤٢٩/١، ١٧٥/٢.

(٥) ينظر رأي: المَازِنِيِّ، في المقتضب ٣/ ٣٥١، وتمهيد القواعد ٤٠١٢/٨، والمقاصد النحوية ٦٣١/٥.

(٦) شرح الجمل ٩٢٥/٢.

(٧) الكتاب ٢٤٢/٣.

(٨) المقرب ص ٢٨٤.

(٩) شرح عمدة الحافظ ٨٥٥/٢.

(١٠) المساعد ٢٤/٣، وشرح الألفية ٣٣١/٣.

(١١) الهمع ١١٤/١.

المَعْدُولِ.

وَأَيْضًا أَنَّ مَا سُمِّيَ مِنْهُ بِمُذَكَّرٍ قَدْ جَاءَ مَمْنُوعًا من الصَّرْفِ، قَالَ اللهُ – تَعَالَى:﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ[1]﴾؛ لأَنَّ اسمَهَا مُذَكَّرٌ عَنيت بِهِ البَلْدَةَ[2].

وادَّعَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الاسمَ المُذَكَّرَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ مَمْنُوعٌ من الصَّرْفِ بِلاَ خِلاَفٌ[3].

وَرَدَّه أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ دَعْوَى المَنْعِ بِلاَ خِلاَفٍ لاَ تَصِحُّ.

قَالَ:(وَدَعوَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ بِلاَ خِلاَفٍ لاَ تَصِحُّ)[4].

فَقَدْ ذَهَبَ عِيْسَى بنُ عُمَرَ[5]، وَيُونُسُ[6]، وَأَبُو زَيْدٍ، وَالجَرْمِيُّ[7]، إِلَى أَنَّ المُؤَنَّثَ المُسَمَّى بمُذَكَّرٍ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَالمَنْعُ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَكَانَ عِيْسَى يَصْرِفُ امرَأَةً اسمَها:" عَمْرو"؛لأَنَّهَا عَلَى أَخَفِّ الأَبْنِيَةِ)[8].

وَحُجَّتُهُم: أَنَّهُم يُجيزُون صَرْفَ الْمُؤَنَّثِ المُسَمَّى مُؤَنَّثٍ، وَفِيهِ خُرُوجٌ من ثقلٍ

---

(١) من الآية (٥١) من سورة الزخرف.

(٢) المقتضب ٣٥١/٣.

(٣) الارتشاف ٨٨١/١، ٨٨٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٤/٣.

(٤) الارتشاف ٨٨١/١، ٨٨٢.

(٥) ينظر رأي: عِيْسَى بنِ عُمَرَ ، في: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥٢/٣، وما ينصرف وما لا لا ينصرف ص ٥١، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢، وشرح الكافية، للرضي ١٣٧/١، وشفاء العليل ٩٠١، تمهيد القواعد ٤٠٠٥/٨، والمقاصد النحوية ٦٣١/٥، والتصريح ٣٣٢/٢.

(٦) ينظر رأي: يُونُسَ، في: المقتضب ٣٥٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢، وشرح الكافية، للرضي ١٣٧/١، والمقاصد النحوية ٦٣١/٥، وتمهيد القواعد ٤٠٠٥/٨.

(٧) ينظر رأي: الجَرْمِيِّ، وَأَبِي زَيْدٍ، في: شرح الكافية الشافية ١٤٩٢، وشرح الكافية، للرضي ١٣٧/١، وشفاء العليل ٩٠١، تمهيد القواعد ٤٠٠٥/٨، والتصريح ٣٣٢/٢.

(٨) الكتاب ٢٤٢/٣.

إِلَى ثقلٍ، و الْمُؤَنَّثُ المُسَمَّى بمُذَكَّرٍ إِحْدَى حَالَتَيهِ الخِفَّة، فالَّذِي إِحْدَى حَالَتَيهِ حَالَ خِفَّةٍ أَحَقُّ بِالصَّرْفِ؛ كَمَا أَنَّا لَو سَمَّينَا رَجُلًا باسمِ مُؤَنَّثٍ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ لَيْسَ لَهُ مَانِعٌ لَم يَكُن إِلاَّ الصَّرْفُ؛ لخِفَّةِ التَّذْكِيرِ[1].

وَقَدْ نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ إِلَى المُبَرِّدِ القَولَ بجَوَازِ المَنْعِ وَالصَّرْفِ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، فالمُبَرِّدُ لَم يُوافِقْ عِيْسَى بنَ عُمَرَ في جَوَازِ صَرْفِهِ، وَقَالَ عَن مَذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ:(وَهُوَ القَولُ الفَاشِيُّ)، وَلَم يُرَجِّحْ رَأْيًا، وَإِنَّما ذَكَرَ الخِلاَفَ فِي كِتَابِيهِ: المُقْتَضَب، وَالمُذَكَّر وَالمُؤَنَّث[2].

رَأْيٌ وَتَرْجِيْحٌ:

مما سبق يتضح الخلاف بين النحويين في صرف ومنع الاسمَ الثلاثي ساكن الوسط إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ، وأرى أن الأقرب إلى الصواب هو الرأي القائل بصرفه ، وذلك لخفة الاسم المذكر ، فهو أحق بالصرف .

أما الدعوى بأنَّ الاسمَ الثلاثي ساكن الوسط إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ مَمْنُوعٌ من الصَّرْفِ بِلاَ خِلاَفٌ لا تَصِحُّ. والصَّوابُ أَنَّ فِي المَسْأَلَةِ خِلاَفًا، كَمَا سَبَق بيانه.

(١) المقتضب ٣/٣٥٢.

(٢)المقتضب ٣/٣٥١، ٣٥٢، والمذكر والمؤنث ص ١٢٦.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

الدَّعَاوَى الَّتِي لَيْسَتْ بِشَيْءٍ

"عرضٌ ومناقشةٌ"

وَفِيهِ مَسَأَلَةٌ وَاحِدَةٌ

دُخُولُ" إِنِ " المُخَفَّفَةِ عَلَى الفِعلِ المُضَارِعِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(وَتَلْزَمُ اللَّامُ مَا وَقَعَ فِي اللَّفْظِ ثَانِيًا مِن مَعْمُولِيْ:" كَانَ "، وَمَعْمُولِيْ:" ظَنَّ " وَأَخَوَاتِهَا، وَلا تَدخُلُ عَلَى مَا خَبَرُهُ مَنْفِيٌّ فِي بَابِ:" كَانَ "، وَلاَ عَلَى مَا ثَانِيه مَنْفِيٌّ فِي بَابِ:" ظَنَّ "، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الفِعلُ المُضَارِعُ وَالمَاضِي، قَالَ تَعَالَى:﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ (١)﴾، ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ (٢)﴾، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٣)﴾، وَدَعْوَى ابنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بلَفْظِ المُضَارِعِ يُحفَظُ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ، لَيسَتْ بِشَيْء)(٤).

العَرْضُ والمُنَاقَشَةُ

(إِنَّ) المَكْسُورَةُ المُشَدَّدَةُ، حَرفُ تَوكِيدٍ، تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَإِنَّ الزَّيْدَيْنِ مُنْطَلِقَانِ، وَإِنَّ الزَّيْدِيْنَ مُنْطَلِقُونَ(٥).

وإِنَّمَا نَصَبَت الاسمَ ورَفَعَتِ الْخَبَرَ؛ لأَنَّها شَابَهَتِ الأَفْعَالَ فِي اختصَاصِها بالأَسْمَاءِ فِي دُخُولِهَا عَلَى الضَّمَائِرِ، نَحْوَ:" إِنَّكَ "، و:" إِنَّهُ " وَفِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ، وَفِي أَنَّهَا عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ مَفْتُوحَة الآخِر، وَمن حَيْثُ رَفْعُ الْفِعْلِ وَنصْبِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ(٦).

وَتَدخُلُ:" لاَمُ " الابتَداءِ عَلَى خَبَرِ:" إِنَّ " المكسورة"، نحو: إِنَّ زَيْدًا لقَائِمٌ،

---

(١) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.

(٣) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء.

(٤) الارتشاف ١٢٧٢/٣.

(٥) مغني اللبيب ص ٣٧، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي، لابن حمزة العلويّ ٣٢١/١.

(٦) الأصول ٢٣٥/١، وأسرار العربية ص ١٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٨/١، والمنهاج ٣٢١/١.

وَتُسُمَّى اللَّام المُزَحلقَة.

ولدُخُولِهَا عَلَى الخَبَرِ ثَلاثَةُ شُرُوطٍ، وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا، وَمُثْبتًا، وَغَيرَ مَاضٍ، وَهَذِهِ الشُرُوطُ تَشْمَلُ:

المُفْرَدَ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ [١]﴾.

وَالجُمْلَةَ المُصَدَّرَةَ بالمُضَارِعِ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ [٢]﴾.

وَالجَارَ وَالمَجْرُورَ، وَالظرفَ إِذَا لَم يُقَدَّرْ مُتَعَلّقهُمَا، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ[٣]﴾، وَإِنْ زَيْدًا لَعِنْدَكَ.

وَالجُمْلَةَ الاسمِيَّةَ عَلَى قِلَّةٍ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ [٤]﴾[٥].

وَتُخَفَّفُ:" إِنَّ " المَكْسُورَةُ؛ لِثِقَلِ التَّشْدِيدِ، وَكَثْرَةِ الاستعمَالِ، فَيَكثُرُ إِهمَالُهَا لزَوَالِ اختصَاصِهَا بالأسمَاءِ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ [٦]﴾، فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ:" لمَّا "، وَيَجُوزُ إِعمَالُهَا عَلَى قِلَّةٍ استصحَابًا للأَصْلِ، نَحْوَ نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ [٧]﴾، فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ، وَابنِ

---

(١) من الآية (٣٩) من سورة إبراهيم.

(٢) من الآية (٧٤) من سورة النمل.

(٣) الآية (٩) من سورة القلم.

(٤) الآية (٢٣) من سورة الحجر.

(٥) التصريح ٣١١/١.

(٦) الآية (٣٢) من سورة يس.

قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي:(لَمَّا) بالتشديد، وقرأ الباقون:(لَمَا) بالتخفيف. ينظر: المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني ص ٣٧٠، وحجة القراءات ص ٥٩٧.

(٧) من الآية (١١١) من سورة هود.

كَثِيرٍ[١]، بتَخفِيفِ:" إِن "، وَ:" لَما " [٢].

وَتَلْزَمُ لاَمُ الابتدَاءِ بَعدَ:" إِن " المَكْسُورَةِ المُخَفَّفَةِ المُهمَلَةِ.

وَاخْتلف فِي هَذِه اللَّامِ، فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[٣]، وَالأَخْفَشُ الأَوْسَطُ[٤]، وَالأَخْفَشُ الصَّغِيرُ[٥]، وَابنُ عُصْفُورٍ[٦]، وَابنُ مَالِكٍ[٧]، والشَّاطِبيُّ[٨]، وَالدَّمَامِيْنِيُّ[٩]، إِلَى أَنَّهَا أَنَّهَا لاَمُ الابْتِدَاءِ الَّتِي تَدخُلُ مَعَ الْمُشَدَّدَةِ؛ لئلاَ تَلتَبِس بِـ:" إِن " النَّافِيَةِ.

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ[١٠]، وَابْنُ جِنِّي[١١]، وَابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ[١٢]، وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ[١٣]، إِلَى أَنَّهَا ليست لامَ الابتداءِ، بل لامٌ أُخْرَى اجتُلِبتْ للفَرْقِ.

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا بمعْنَى:" إلا "، وَأَنَّ:" إِنْ " قَبلَهَا نَافِيةٌ[١٤].

وَإِنْ وَلِيَ:" إِن" المَكْسُورَةِ المُخَفَّفَة مِنَ الثَّقِيلَةِ فِعْلٌ، فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا

---

(١) تنظر: قراءة ابن كثير، ونافع، في: السبعة في القراءات ص ٣٣٩، والمبسوط في القراءات العشر ص ٢٤٢.

(٢) تمهيد القواعد ١٣٦١/٣، والفوائد الضيائية ٣٤٤/٢، والتصريح ٣٢٦/١.

(٣) الكتاب ١٣٩/٢، ٢٣٣/٤.

(٤) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٣٥/٥، .

(٥) معاني القرآن ٣٩٨/١، ٤٤٤/٢

(٦) المقرب ١١١/١، وشرح الجمل ٤٣٨/١.

(٧) التسهيل ص ٦٥، وشرح التسهيل ٤٣٤/٢.

(٨) المقاصد الشافية ٣٩٠/٢.

(٩) تعليق الفرائد ٦٠/٤.

(١٠) البغداديات ص ١٧٦، ١٧٧، والمسائل العسكرية ص ٢٥٢.

(١١) المحتسب ٣٦٦/١، ٢٥٥/٢.

(١٢) التذييل والتكميل ١٣٥/٥.

(١٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٣٨/١، والبسيط ٧٨٧/٢.

(١٤) معاني القرآن ٢٨/٢، ٣٠، ٢٥٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٥/٥.

للابتدَاءِ، وَهُوَ:" كَانَ "،وَ:" كَادَ "، وَ:" ظَنَّ " وَأَخَوَاتُهَا، وَشَرْطُ النَّاسِخِ: أَلاَّ يَكُونَ نَافِيًا، مِثْل:" لَيسَ "، وَلاَ مَنْفِيًّا، مِثْل:" مَا زَالَ " وَأَخَوَاتِهَا، وَنَحْوَ: مَا كَانَ، وَأَن يَكُونَ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي صِلَةٍ، مِثْل:" مَا دَامَ ".

وَلاَ فَرقَ فِي النَّاسِخِ بَينَ المَاضِي وَالمُضَارِعِ، إلا أَنَّهُ كَثُرَ كَونُهُ مُضَارِعًا نَاسِخًا، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ[1]﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ [2]﴾، وَالأَكْثَرُ مِنْهُ كَونُهُ مَاضِيًا نَاسِخًا، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً[3]﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ[4]﴾، وَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ[5]﴾[6].

وَيَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ الفِعْلَ النَّاسِخَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِعْلًا مَاضِيًا غَالِبًا، وإن كَانَ بِلَفْظِ المُضَارِعِ حُفِظَ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ.

قَالَ:(وَإِذَا أَوْلَتِ العَرَبُ:" إِن" المُخَفَّفَةَ فِعْلًا لَم يَكُن فِي الغَالِبِ إِلاَّ فِعْلًا مَاضِيًا من الأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبتَدَأ وَالخَبَرِ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ[7]﴾، وَ:﴿ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ[8]﴾، وَ:﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ[9]﴾.

---

(١) من الآية (٥١) من سورة القلم.
(٢) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء.
(٣) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٥٦) من سورة الصافات.
(٥) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.
(٦) التصريح ٣٢٨/١.
(٧) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة.
(٨) من الآية (٥٦) من سورة الصافات.
(٩) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.

وَذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ قَبلَ التَّخْفِيفِ مُخْتَصَّةً بالدُّخُولِ عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَرِ، فَلمَّا خُفِّفَتْ وَضَعُفَ شَبَهُهَا بالفِعْلِ جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الفِعْلِ، وَكَانَ الفِعْلُ من الأَفْعَالِ المُشَارِكَةِ لَهَا فِي الدُّخُولِ عَلَى المُبتَدَأ وَالخَبَرِ، كَي لاَ تُفَارِق مَحَلّهَا بالكُلِّيَّةِ، وَلاَ يَكُونُ ذَلِكَ الفِعلُ غَالِبًا إلا بلَفْظِ المَاضِي، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا حُفِظَ، كَقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ [١]﴾، وَ:﴿ وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَونُ لمَثْبُورًا [٢]﴾[٣]. [٢]﴾[٣].

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ الفِعْلَ النَّاسِخَ لاَ يَكُونُ إلا فِعْلًا مَاضِيًا غَالِبًا، وإن كَانَ بلَفْظِ المُضَارِعِ حُفِظَ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ.

قَالَ:(وَاشْتِرَاطُ المُضِيِّ لَيْسَ بصَحِيحٍ، بَل قَد يَكُونُ مَاضِيًا، وَقَد يَكُونُ مُضَارِعًا، فالمَاضِي كَقَولِهِ:﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، وَالمُضَارِعُ كَقَولِهِ: ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ [٤]﴾، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾، وَفِي قِرَاءةِ أُبَيٍّ[٥]:﴿ وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَونُ لمَثْبُورًا ﴾.

وَقَالَ المُصَنِّفُ:" وَلاَ يَكُونُ ذَلِكَ الفِعْلُ إلاَّ بلَفْظِ المَاضِي، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا حُفِظَ، وَلَمَ يُقَسْ عَلَيهِ "، وَلاَ أَعلَمُ أَحَدًا وَافَقَهُ، بَلْ أَجَازُوا ذَلِكَ مَعَ المَاضِي وَمَعَ المُضَارِعِ)[٦].

(١) من الآية (٥١) من سورة القلم.
(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الإسراء. الآية:﴿ وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَونُ مَثْبُورًا ﴾،
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٥، ٣٦.
(٤) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء.
(٥) ينظر: تفسير البحر المحيط ٦/٨٤.
(٦) التذييل والتكميل ٢/١٤٠، ١٤١.

رَأيٌ وَتَرْجِيحٌ:

يَرَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ الفِعْلَ النَّاسِخَ لاَ يَكُونُ إِلا فِعْلًا مَاضِيًا غَالِبًا، وإِن كَانَ بِلَفْظِ المُضَارِعِ حُفِظَ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَيهِ.

وَالصَّوابُ في هذا مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ وهو أَنَّهُ يَكُونُ مَاضِيًا، وَيَكُونُ مُضَارِعًا، وقد جاء القرآن الكريم بهما .

الخَاتمَـةُ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتِ، وَالصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَى خَاتمِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ وعَلَى آلهِ وصحْبه أجمعين:

وَبَعْدُ ،،،

فقد وفقني الله تعالى إلى الانتهاءِ من هذا البحثِ، بعد رحلةٍ ممتعةٍ مع أبي حيانَ الأندلسيِّ ، وكتابِهِ: ارتشافِ الضَّرَبِ.

وقد خَلُصَ البَحْثُ إلَى النَّتَائِجِ التَّاليَةِ:

أولًا: أنَّ كِتَابَ(ارْتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِّسَانِ العَرَبِ، لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ)، يُعَدُّ سِجِلًّا حَافِلًا بالآراءِ المُخْتَلِفةِ فِي المَسْأَلةِ الوَاحِدَةِ.

ثانياً: كَانَ أَبُو حَيَّانَ يَعتمِدُ فِي تَأييدِ رَدِّهِ عَلَى آراءِ السَّابقِين.

ثالثاً: الاعتدادُ بالرأي الضعيفِ، في إثباتِ الخِلافِ في المسألةِ النحويةِ.

رَابِعاً: عَوَّلَ أَبُو حَيَّانَ كَثيرًا عَلَى السَّمَاعِ، يَظْهَرُ ذَلِكَ من خلاَلِ استشهاده بالقُرْآنِ الكَرِيمِ، وقراءاتِهِ الصَّحِيحَةِ والشَّاذَّةِ، واستشهَادِهِ بالأَشْعَارِ، وَالأرجَازِ، وأَقوَالِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ.

خامساً : أثبت البحثُ أن دعاوى الإجماع النحوي كان يقول بها بعض النحويين لتعضيد مذهبه ، وقد كان لأبي حيان دورٌ بارزٌ في إثباتِ عكسِ ذلك ، كما هو ظاهر في ثنايا البحث.

سَادِساً: أشار البحث إلى تردد ابن مالك في آرائه ، فقد ذكر في التسهيل: أنه لا يجوز بإجماع (ثماني عشرة)، بإضافة صدر العدد المركب إلى عجزه إلا في الشعر . بينما ذكر في شرح التسهيل : أن الفراء أجاز إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مزالًا بناؤهما(١).

---

(١) ينظر :البحث ص

سَابِعاً: صحح البحث ما نسبه أبو حيان إلى السيرافي من القول ، إن الأجود عند إدغام اللام في الراء إبقاء صوت الغنة ، والصواب أن السيرافي يجيز الوجهين ، إبقاء صوت الغنة وذهابها [١] وهو في هذا موافق لسيبويه، وهو صريح كلامه في كتابه (الأصول).

ثامناً: صحح البحث ما نسبه ، أبو جعفر النحاس ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والسيوطي ، والأشموني ، إلى المبرد من القول بجواز دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، والصواب أنه يوافق الجمهور في منع ذلك[٢]، وهو ما صرح به في كتابه (المقتضب) .

تاسعاً: صوب البحث ما نسبه أبو حيان إلى المبرد من القول بجواز المنع والصرف في الاسم الثلاثي ساكن الوسط إذا سمي به مؤنث ، والصواب أن المبرد لم يصرح برأيه في المسألة ، وإنما اكتفى بذكر الخلاف فيها ، وجاء ذلك صريحًا في كتابيه (المقتضب ، والمذكر والمؤنث) [٣].

وَبَعْدُ:

فاللهَ ـ تَعَالَى ـ أسأل ، أنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لوَجْهِهِ الكَرِيمِ، إنَّهُ نِعْمَ المُوْلى وَنِعْمَ النَّصَيرُ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

البَاحِثُ

---

(١) ينظر :البحث ص.

(٢) ينظر :البحث ص

(٣) ينظر :البحث ص

فِهْرِسُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

١-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزَّبِيديِّ، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢-إتحاف فُضلاء البشر بالقراءاتِ الأربعةَ عَشَر، للدمياطيِّ، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣-اتفاق المباني وافتراق المعاني، للدقيقي تحقيق/يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار، عمان، ط/الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤-الإحاطة في أخبار غَرناطة، للسان الدين بن الخطيب، تحقيق/ محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/الأولى ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٥-أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق/ على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٦-ارتشاف الضَّربِ من لسان العَرَبِ، لأبي حيان الأندلسيِّ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٧-الأزهية في علم الحروف، لأبي سهل الهروي، تحقيق/عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٨-أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٩-أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.

١٠-الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الإله نبهان،

غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١١-الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان، ط/الخامسة.

١٢-الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٣-إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٤-إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد.

١٥-إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ محمد محمد فهمي عمر، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٦-أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفديِّ، تحقيق الدكتور/ علي أبو زيد، وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٧-أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفديّ، تحقيق الدكتور/ علي أبو زيد، و نبيل أبو عمشة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٨-الإغفال (وهو: المسائل المصلَحَة من كتاب:" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ")، تصنيف: أبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الله ابن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

١٩-أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

٢٠-الأمالي النحويِّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢١-الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٢-الأمثال، لابن سلام، تحقيق الدكتور/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط/الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٣-إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ ٢/ ٣٤٦، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٤-الانتصار، لابن ولاد، تحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٢٥-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط/الرابعة ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

٢٦-الأنموذج في النحو، للزمخشري، تحقيق/سامي بن حمد المنصور، ط/الأولى ١٤٢٠، ١٩٩٩م.

٢٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٢٨-الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٩-إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق الدكتور/محمود ابن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٣٠-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط/الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٣١-البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ: " الجزء الأول "، وتحقيق/صالح حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ " الجزء الثاني ".

٣٢-البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣٣-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٩٦٤م.

٣٤-البلغة في تراجِمِ أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، تحقيق/ محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٣٥-البيان في شرح اللمع لابن جنى، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى٥٣٩هـ، دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حموية، دار عمار للنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٣٦-البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق/عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، مصر، ط/السابعة ١٤١٨، ١٩٩٨م.

٣٧-تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ.

٣٨-تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ، تحقيق/أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الرابعة ١٩٩٠م.

٣٩-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – تحقيق/السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط/الثانية، القاهرة ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٤٠-التبصرة والتذكرة، للصيمريّ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى

عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٤١-التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ.

٤٢-التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٣-تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لابن الورديّ، دراسة وتحقيق/ محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية.

٤٤-تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور/زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط / الأولى ١٤١٥ هـن ١٩٩٤ م.

٤٥-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٩٨م.

٤٦-تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٧-التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٤٨-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ،- ١٩٦٧م.

٤٩-التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٥٠-التصريف، للعِزِّيّ، اعتنى به/أنور بن أبي بكر الشيخي، دار

المنهاج، جدة، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٥١-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور/محمد عبد الرحمن محمد المفدي.

٥٢-التعريفات، للجرجاني، تحقيق/محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

٥٣-التعليقة على المقرب، لابن النحاس، تحقيق الدكتور/جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ط/الأولى ٢٠٠٤م.

٥٤-التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض ابن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٥٥-تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٥٦-التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٥٧-التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق/أحمد ناجي القيسي، وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط/ الأولى ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٥٨-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٥٩-التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتور/سيد حامد عبد العال، والدكتور/تغريد أحمد حسن عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

٦٠-التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري، برواية ابن

منظور، تحقيق/إقبال زكي سليمان، مراجعة/ مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط/الأولى ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٦١-تهذيب إصلاح المنطق، صنعه الخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦٢-تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٦٣-توجيه اللمع، لابن الخبَّاز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار الشام، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٦٤-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية.

٦٥-التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٦٦-الجمل في النحو، للزجاجيّ، تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الخامسة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٦٧-جمهرة أشعار العرب، للقرشيّ، تحقيق/ علي محمد البجاويّ، دار نهضة مصر، القاهرة.

٦٨-جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط/الثانية ١٩٨٨م.

٦٩-جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق الدكتور/رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الأولى ١٩٨٧م.

٧٠-الجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/فخر

الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٧١-جواب المسائل العشر، لابن بري، تحقيق الدكتور/محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٧٢-حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٧٣-حروف المعاني، للزجاجيّ، تحقيق الدكتور/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٧٤-الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسيّ، تحقيق/عبد الله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط/ الأولى ٢٠٠٠م.

٧٥-الحماسة البصرية، للبصريّ، تحقيق الدكتور/عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٧٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٧٧-الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٧٨-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٧٩-درة الغواص في أوهام الخواص، للحريريّ، تحقيق/عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٨٠-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ٥/ ٧٠، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني.

٨١-الدُّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٨٢-دقائق التصريف لأبى القاسم بن محمد المؤدب، تحقيق الدكتور/حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة، دمشق، ط/الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٨٣-ديوان أَبِي النَّجْمِ تحقيق الدكتور/ محمد أدسي عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٨٤-ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق الدكتور / عادل جمال سليمان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ، ١٩٨٧ م .

٨٥-ديوان الأعشى، تحقيق الدكتور/ محمد حسين، مكتبة الآداب.

٨٦-ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط/الثالثة ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٨٧-ديوان السموأل بن عادياء. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨٨-ديوان العجاج، تحقيق الدكتور/عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٨٩-ديوان الفرزدق، تحقيق/إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط/الأولى ١٩٨٣م.

٩٠-ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط/الخامسة.

٩١-ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/نعمان محمد

أمين طه، دار المعارف، مصر، ط/الثالثة.

٩٢-ديوان حارث بن خالد المخزومي، تحقيق/يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٢م.

٩٣-ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور/وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٩٤-ديوان خداش بن زهير تحقيق/يحيى الجبوري، بغداد ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٩٥-ديوان ذي الرمة، بشرح التبريزي، تحقيق/مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٩٦-ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق/ وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الأولى ١٩٧٩م.

٩٧-ديوان زيد الخيل، صنعه الدكتور/أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، ط/الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٩٨-ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٩٩-ديوان علقمة الفحل، بشرح الشنتمري، تحقيق الدكتور/حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٠٠-ديوان مجنون ليلى(قيس بن المُلَوَّح)، تحقيق/عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.

١٠١-ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم/طلال حرب، الدار العالمية.

١٠٢-ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق/حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط/الثانية ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٠٣-ديوان النمر بن تولب، تحقيق/محمد نبيل طريفي، دار صادر،

بيروت، ط/الأولى ٢٠٠٠م.

١٠٤-ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٩٥م.

١٠٥-رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٠٦-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، تحقيق/علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٥هـ.

١٠٧-السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

١٠٨-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط/ الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٠٩-سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى، تحقيق الدكتور/محمد أحمد الدالى، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١١٠-السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق/حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١١١-الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق/حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١١٢-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، ط/الأولى ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢م.

١١٣-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١١٤-شرح ابن عقيل، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط/العشرون ١٤٠٠هـ،١٩٨٠.

١١٥-شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق الدكتور/محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١١٦-شرح أبيات سيبويه، للنحاس، أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط/الأولى ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١١٧-شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١١٨-شرح أشعار الهذليين جمع أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فرّاج، مطبعة المدني.

١١٩-شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ.

١٢٠-شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، بشرح الأردبيلي، تحقيق الدكتور/ حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٢١-شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ط/الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٢٢-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٢٣-شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق/ سلوى محمد عمر عزب، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية.

١٢٤-شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق/ فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٢٥-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق/ الدكتور/يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط/الثانية ١٩٩٦م.

١٢٦-شرح ألفية ابن معطي، لابن القوَّاس الموصلي، تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض، ط/الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٧-شرح كافية ابن الحاجب (المسمى الفوائد الضيائية) للجامي، تحقيق الدكتور/أسامة طه الرفاعي، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م

١٢٨-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى ، السعودية.

١٢٩-شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٣٠-شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، تحقيق الدكتور/هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧م.

١٣١-شرح اللمع، للأصفهاني تحقيق الدكتور/إبراهيم بن محمد أبو عباة، السعودية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٣٢-شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة.

١٣٣-شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور/ تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٣٤-شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق/جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط/الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٣٥-شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

١٣٦-شرح شواهد الإيضاح، لابن بَرِّي، تحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣٧-شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريري، دار الفكر العربي، ط/الأولى ١٩٧٥م.

١٣٨-شعر الخوارج، جمع وتقديم الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٤.

١٣٩-شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٤٠-شعر مزاحم العقيليّ، تحقيق الدكتور/نوري حمودي القيسي، وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات، المجلد الثاني والعشرون، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٤١-شفاء العليل في شرح التسهيل، للسلسيليّ، تحقيق الدكتور/ الشريف عبد الله على الحسينيّ البركاتيّ، الفيصليّة، مكة المكرمة، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٤٢-صحيح البخاري، تحقيق/محب الدين الخطيب، وآخرين، المطبعة السلفية، القاهرة، ط/الأولى ١٤٠٣هـ.

١٤٣-صحيح مسلم، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط/ الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

١٤٤-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق الدكتور/ محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ.

١٤٥-ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ خليل عمران المنصور، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٤٦-طبقات الشافعية الكبرى، للسبكيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عيسى البابي الحلبي، ط/ الأولى.

١٤٧-طبقات المفسرين، تأليف/ الحافظ شمس الدين محمد بن على بن أحمد الدَّاوودى، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤٨-غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزريّ، تحقيق/ برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٣٥٢هـ، ١٩٣٣م.

١٤٩-الغرة، لابن الدهان، تحقيق/فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمُرية، الرياض، ط/ الأولى ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

١٥٠-غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١٥١-الفائق في غريب الحديث، للزمخشريّ، تحقيق/ علي محمد البجاويّ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، مصر، ط/ الثانية.

١٥٢-فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي، للأسود الغندجاني، تحقيق د/ محمد علي سلطاني، دار الكتاب، دمشق ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م..

١٥٣-الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق الدكتور/ محمود مُحمَّد الطَّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٥٤-فوات الوفيات، للكتبيّ، تحقيق/ على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٥٥-القاموس المحيط للفيروز آبادي، تحقيق/مكتب تحقيق التراث في

مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط/السادسة ١٩٩٨م.

١٥٦-الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٥٧-الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٥٨-كتاب الأفعال، لابن القطّاع، دار المعارف، حيدر آباد، ط/الأولى ١٣٦٠هـ.

١٥٩-كتاب الألفاظ، لابن السكيت، ، تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط/ الأولى ١٩٩٨م.

١٦٠-كتاب التفاحة في النحو للنحاس، تحقيق/كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ، ١٩٩٥م.

١٦١-كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٦٢-كتاب العين، للخليل، تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

١٦٣-كتاب المذكر والمؤنث، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور/رمضان عبد التواب، والدكتور/صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.

١٦٤-كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٦٥-الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق/عدنان درويش، ومحمد

المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الثانية – ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م .

١٦٦–الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق الدكتور/جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/الثانية ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٦٧–اللامات، للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٦٨–اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٦٩–لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله على الكبير، وآخرين، دار المعارف، مصر.

١٧٠–اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٢م.

١٧١–ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور/رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة بالكويت، إشراف: دار الفصحى بالقاهرة، مطبعة المدني، مصر.

١٧٢–ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٧٣–المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللّغة العربية، دمشق.

١٧٤–مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

١٧٥–مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط/ الخامسة.

١٧٦–مجمع الامثال، لابي الفضل احمد الميداني، تحقيق/ محمد

محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، ط/٢ ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

١٧٧-المحتسب، لابن جِنِّي، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٧٨-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٧٩-المختصر في النحو، لنافع الجوهري الخفاجي، تحقيق الدكتور/محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٨٠-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، مكتبة المتنبى القاهرة.

١٨١-المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٢-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٨٣-المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/حسن بن محمد هنداوى كنوز إشبيليا للنشروالتوزيع، الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٨٤-المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

١٨٥-المسائل المشكلة المعروفة بـ: (البغداديات)، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ صلاح الدين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٨٣م.

١٨٦-المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار،، دار عمار، عمان، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٨٧-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٨٨-المستقصي في أمثال العرب، للزمخشريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية ١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م.

١٨٩-المصباح المنير، للفيومي، تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.

١٩٠-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق ودراسة/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩١-معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

١٩٢-معاني القرآن، للفرّاء، الجزء الثاني، تحقيق/ محمد علي النجار، وآخرين الدار المصرية للتأليف والترجمة،

١٩٣-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٩٩٣م.

١٩٤-معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط/الثانية ١٩٩٥م.

١٩٥-معجم ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق الدكتور/ أحمد مختار عمر، مراجعة الدكتور/ إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

١٩٦-معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٩٧-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبيّ، تحقيق/ بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩٨-المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، تحقيق/ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، الناشر/ مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط/الأولى ١٩٧٩م.

١٩٩-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت.

٢٠٠-المفتاح في الصرف، للجرجاني، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت

٢٠١-المفصل في علم العربية، للزمخشريّ، دار الجيل، بيروت، ط/ الثانية.

٢٠٢-المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة،

٢٠٣-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين، وآخرين ، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، ط/الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٠٤-المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعينيّ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٠٥-المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٢٠٦-المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٢٠٧-المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ، تحقيق الدكتور/ شعبان

عبد الوهاب محمد، أم القرى، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٠٨-المقرب، لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوريّ، ط/ الأولى ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٢٠٩-الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢١٠-المنصف شرح تصريف المازنيّ، لابن جنِّي، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة عيسى البابي الحلبيّ، ط/ ١٣٧٣هـ، ١٩٨٨م.

٢١١-المنهاج في شرح جمل الزجّاجيّ، لابن حمزة العلويّ، تحقيق/هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط/الأولى ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢١٢-الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

٢١٣-نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لأبي بكر المرابطيّ، تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربيّ، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.

٢١٤-نتائج الفكر، للسهيليّ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، مكة المكرمة.

٢١٥-النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، القاهرة.

٢١٦-النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط/الخامسة عشرة.

٢١٧-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ ٦٠، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢١٨-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقريّ التلمسانيّ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

٢١٩-نكت الهميان في نكت العميان، للصفديّ، دار المدينة.

٢٢٠-النكت في القرآن الكريم، لابن فَضَّال المُجَاشِعِي، تحقيق الدكتور/عبد الله عبد القادر الطويل،دار الكتب العلمية، بيروت، ط/الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م

٢٢١-النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٧٧م.

٢٢٢-النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٢٣-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢٢٤-الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفديّ، دار النشر: فرانز شتايز بفيسبان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٢٥-الوفيات، لابن رافع السلاميّ، تحقيق/ صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٢٦-الوفيات، لابن قنفذ القسنطينيِّ، تحقيق/عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الرابعة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م